

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٠٧٢

الاثنين، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد تورك	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد بتريّا
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد إسونغي
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة

99-86573

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا والإمارات العربية المتحدة وأوكرانيا وإيران (جمهورية ـ الإسلامية) وباكستان وبنغلاديش وبيلاروس والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وزامبيا والسنغال والسودان والعراق وفنلندا وكرواتيا وليختنشتاين ومصر والنرويج ونيجيريا ونيوزيلندا واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة وينزلي (استراليا)، والسيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد كروكهمال (أوكرانيا)، والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد حق (باكستان)، والسيد شودري (بنغلاديش)، والسيد سيشوف (بيلاروس)، والسيد درده (الجماهيرية العربية الليبية)، والسيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا)، والسيد كومالو (جنوب أفريقيا)، والسيد كاساندا (زامبيا)، والسيد كا (السنغال)، والسيد العروة (السودان)، والسيد حسن (العراق)، والسيدة كوربي (فنلندا)، والسيد سيمونوفيتش (كرواتيا)، والسيدة فريتش (ليختنشتاين)، والسيد أبو الغيط (مصر)، والسيد كولبي (النرويج)، والسيد أباتا (نيجيريا)، والسيد بولز (نيوزيلندا)، والسيد ساتوه (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ الآن مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أشارك في هذه الجلسة الهامة بشأن أحد التحديات الكبرى التي تواجهها الأمم المتحدة، وقد أعطيت هذا التحدي، وهو منع الصراعات المسلحة، أولوية في عملي منذ أن أصبحت أمينا عاما.

ومن الواضح أن منع الصراعات المسلحة إحدى المهام الرئيسية لهذه المنظمة. ومع ذلك، كثيرا ما نجد أنفسنا نعالج آثار الصراع بدلا من جذوره. وكما ذكرت في مقدمة التقرير السنوي عن أعمال المنظمة لهذا العام، فإننا نحتاج إلى "الانتقال من ثقافة ردود الفعل إلى ثقافة الوقاية". (A/54/1، الفقرة ٦١)

وحالة المنع لا تحتاج إلى التذكير بها. فهي، بكل بساطة، مجدية التكاليف من الناحيتين المالية والبشرية.

ومعظم الناس يدركون ذلك، بوصفه مقترحا عاما. ولكن يجري دائما في حالات معينة سوق الحجج القوية لرفض العمل الوقائي أو لتأخيره.

والأطراف المشاركة على نحو مباشر، قد تكون غير مستعدة لرؤية الخطر، أو قد تكره تدخل أطراف خارجية. ومن الأرجح بصفة خاصة أن يكون هذا صحيحا بالنسبة للدول التي تهددها الصراعات الداخلية. وفي بعض الحالات، قد يعتقد بالفعل طرف أو أكثر من طرف أن الصراع سيخدم مصالحه.

والأطراف الخارجية من جانبها، قد تعتقد أن العمل المقترح غير ضروري، أو أنه سيزيد الطين بلة في واقع الأمر. وبالتالي، كما قال هاملت:

> "... إن الظل الوطني للحل تضعفه الأفكار الشاحبة الجاثمة،
>
> والمشاريع الجوهرية التي تأتي في الوقت المناسب،
>
> تفقد معنى أعمالها". (هاملت، الفصل الثالث، المشهد ١)

وهذا ما نعنيه عندما نقول إننا نفتقر إلى العنصر الحاسم في الإرادة السياسية.

فليس هناك بديل من اعتراف الأطراف نفسها بأن أعمالها تقودها إلى الصراع، وأن العمل الوقائي ضروري. ولكن هناك سبل يمكننا، بل ويجب علينا، بوصفنا منظمة، أن نسلكها في بذل قدر أكبر من الجهد لكي نوضح لها ذلك.

وطيلة العامين الماضيين، حاولت أن أعزز قدرتنا في مجال الدبلوماسية الوقائية، ونزع السلاح الوقائي، والنشر الوقائي، وبناء السلام قبل نشوب الصراع وبعد انتهائه.

ونسعى بصفة خاصة إلى تحسين قدارتنا على الإنذار المبكر وعلى التحليل؛ وتحسين التنسيق بين مختلف الإدارات، والصناديق، والوكالات؛ وتوثيق تعاوننا مع الحكومات، علاوة على المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية.

ومع ذلك، لن تكون جهودنا مثمرة إلا إذا استكملت بالتزام متجدد من المجلس وجميع الدول الأعضاء بالعمل الوقائي الفعال. وأرجو أن يستخدم المجلس هذه الجلسة لكي ينظر في كيفية جعل العمل الوقائي جزءا ملموسا من أعماله اليومية.

ومن الخطوات التي يمكن للمجلس اتخاذها ما يلي: استخدام بعثات تقصي الحقائق استخداما أكبر، إما من جانب الأمين العام أو المجلس نفسه، في مراحل النزاع المبكرة، وفقا لمسؤوليات المجلس بموجب الميثاق بـ "أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا" من شأنه "أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي"؛ وتشجيع الدول التي تصبح مدركة للصراع، الذي يمكن أن ينشب داخل الدول المجاورة لها أو فيما بينها، على استرعاء نظر المجلس إلى هذه القضية على الفور؛ وإيلاء الاهتمام العاجل لمشاكل الدول التي تعاني من توترات اقتصادية، أو بيئية، أو أمنية حادة تترتب عليها مخاطر لاستقرارها الداخلي، لأنها تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين من البلدان المجاورة. وغينيا، التي يوجد في أراضيها ٠٠٠ ٥٠٠ لاجئ من ليبريا وسيراليون ستكون مرشحا قويا لهذا الاهتمام في المستقبل القريب.

إنشاء فريق عامل غير رسمي أو جهاز فرعي لدراسة الإنذار المبكر والقضايا الوقائية ثم إعداد تقرير بها: وعقد جلسات عادية بشأن الوقاية يحدد المجلس فيها الميادين التي تتطلب إجراءات وقائية عاجلة.

أخيرا، تحتاج الأمم المتحدة إلى معالجة قضية الموارد. وإن الإجراءات الفعالة من حيث التكاليف ليست بدون كلفة، ومن المؤسف أن هناك ندرة مزمنة في الموارد اللازمة لها.

وأعتقد أننا ندرك جميعا أن تدابير التشغيل الوقائية، كالتي أوجزتها توا، على الرغم من أنه يجب دائما تجربتها، ستكون في كثير من الأحيان متأخرة بدرجة تجعلها لا تحدث اختلافا ملموسا. وعلى المدى الأبعد سيكون حتى من الأهم معالجة أسباب الصراعات المتأصلة، التي كثيرا ما تقع في المجال الاجتماعي والاقتصادي. والفقر والقمع والحكم غير الديمقراطي، والتخلف المزمن، والمؤسسات الضعيفة أو غير الموجودة، والتمييز السياسي والاقتصادي بين المجتمعات العرقية أو الدينية - هذه هي الأسباب طويلة الأجل لكثير من الصراعات.

وقد قدم العقد الماضي دليلا وافرا على أنه يمكن تجنب الصراع عندما توجَّه مشاعر المعارضة والخلافات من خلال الوسائل السلمية. ولكنها عندما تقابل بالقمع والعنف تصبح أشد قوة وأكثر عنفا. وهكذا فإن المسؤولية في نهاية المطاف تقع على كل الدول الأعضاء لمنع الصراع بممارسة الحكم الجيد.

والدول الأعضاء هي التي يجب عليها أن تحسم الخلافات الداخلية بالطرق السلمية ومن خلال المفاوضات. وهي التي يجب عليها أن تسمح بالمعارضة وتؤسس أركان حكم القانون، وتحمي حقوق الأقليات، وتكفل أن تكون الانتخابات نزيهة وعادلة. وهي التي يجب عليها أن تنتهج سياسات اقتصادية واجتماعية مستنيرة لا تسمح لأي فئة من السكان بالشعور بأنها مستبعدة بصورة نظامية عن نصيبها من ثروة البلد أو محرومة من إبداء أي رأي في القرارات التي تؤثر في حياتها.

بالرغم من أن الحرب أسوأ عدو للتنمية، فإن التنمية السليمة والمتوازنة هي أفضل أشكال الوقاية من الصراعات طويلة الأمد. وإذا تعرف أي من الحاضرين

على هذه العبارة، فلأنني قلتها الشهر الماضي في كلمة لموظفي البنك الدولي. وأعتقد أن تلك المناسبة كانت محفلا مناسبا لفتح ذلك الموضوع.

والمجلس برغم سلطته الرهيبة فإنه لا يستطيع وحده مساعدة الدول الأعضاء على إزالة أسباب الصراع الطويلة الأمد. ويقع كثير من هذه الأسباب ضمن صلاحيات أجهزة أخرى من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وحتى محكمة العدل الدولية.

وكثيرا ما تتطلب الإجراءات الفعالة العمل المشترك من قِبل مختلف الإدارات الحكومية في الدول الأعضاء. وكثيرا ما يكون لهذه الوكالات المختلفة برامج مستقلة، ولم تتعود في الماضي على التفكير - ناهيك عن العمل - مجتمعة. وهذا يتحسن الآن ولكن لا يزال هناك مجال لتنسيق أكثر دقة للسياسة بينها وبين المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص.

وقد يود المجلس أن يأخذ زمام المبادرة في تنظيم مناقشة للقضايا الكثيرة والمعقدة على أعلى المستويات، ربما في اجتماع يعقد خلال قمة الألفية في السنة القادمة.

واسمحوا لي بأن أنهي كلمتي بفكرة ختامية.

في الشؤون المحلية لدولنا الأعضاء عادة ما توصف الوقاية من الصراع بالمحافظة على النظام. ويلعب الردع دورا أساسيا في المحافظة على النظام. ويردع المواطنون من الإخلال بالسلام بمعرفة أنهم إذا قاموا بذلك فسيتعرضون للاعتقال والمثول أمام المحكمة. وأعتقد أن للردع أيضا دورا هاما يلعبه في المحافظة على النظام الدولي. وعلى الصعيد الفردي نسعى إلى القيام بذلك عن طريق محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وآمل أن نتمكن، قبل مضي وقت طويل، من أن نقوم بذلك في جميع أنحاء العالم عن طريق المحكمة الجنائية الدولية.

ولكن ربما يكون حتى أكثر أهمية أن نقوم بذلك على الصعيد الجماعي - وهنا تكمن أخطر مسؤوليات المجلس.

وإنني أؤمن حقا بأنه بفضل القرارات الآنية والفعالة التي اتخذها المجلس في ١٩٩٠ و ١٩٩١، تجد الدول في جميع أنحاء العالم نفسها اليوم في وضع أقل خطرا من أن تعامل مثل الكويت آنذاك. ولكننا لاحظنا أيضا أنه، في هذه الأيام، يحدث كثير من أخطر الصراعات التي تحتاج إلى انتباه هذا المجلس عاما بعد عام ليس فيما بين الدول وإنما داخل الدول ذاتها. وهذا هو السبب في أنني ناديت في كلمتي إلى الجمعية العامة قبل شهرين بتوافق جديد في الآراء بشأن التدخل المحدد بأوسع المعاني. وفي تلك الكلمة لاحظت أن التدخل المسلح هو نفسه نتيجة لفشل الوقاية، وركزت على قيمة الردع في منع الصراع. واسمحوا لي أن أؤكد، إذن، أنه لن يكون هناك في ردع الدول والأطراف الأخرى عن اللجوء إلى التدابير المفرطة التي تتسم بها كثير من صراعات الوقت الحاضر شيء أكثر فعالية من البيان الواضح بأن المجلس مستعد حقا لاتخاذ إجراء حاسم عندما يواجه بجرائم ضد البشرية.

ويحدوني الأمل أن يساعد هذا الاجتماع اليوم الأمم المتحدة على صياغة توافق آراء بشأن هذه المسائل الحيوية ويعيد الوقاية إلى مكانها الصحيح كأول مسؤولية لمجلس الأمن والمنظمة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه. وأود أن أضيف، سيدي الأمين العام، أن بيانكم وأفكاركم واقتراحاتكم ستكون بالتأكيد مصدر إلهام عظيم لمجلس الأمن في أعماله في المستقبل.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس لدعوة هذه الجلسة العلنية إلى الانعقاد بشأن هذا الموضوع الهام.

وأود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، وكامل وفدكم، والشهر يقترب من نهايته، على أعمالكم المدهشة - ليس فقط بتيسير جلسة اليوم، ولكن بإعطائها واقعا رمزيا بالاجتماع الذي عقده المجلس ودعا إليه الرئاسة المشتركة للبوسنة، مما يوضح بدقة الدور الذي ينبغي لمجلس الأمن أن يلعبه في حل الصراعات والوقاية منها. إن ذلك الاجتماع التاريخي، الذي أصدر إعلان نيويورك، أثمر بالفعل عن فوائد في البوسنة، ويوضح بعبارات محددة ما نحاول أن نتحدث عنه بعبارات عامة هنا اليوم.

كما أود أن أشكر الأمين العام على بيانه وعلى كل ما قام به شخصيا لتعزيز دور مجلس الأمن في الوقاية من الصراعات المسلحة والتعامل مع نتائجها.

ويسر الولايات المتحدة أن الأمم المتحدة والمجموعات الإقليمية والدولية الأخرى قررت إعطاء أولوية للوقاية من الصراعات. ونحن نؤيد تلك الجهود.

وقبل أن استطرد في حديثي، أود أن أنتهز هذه الفرصة - بإذنكم سيدي الرئيس - لأعرفكم بشخص، يجلس خلفي إلى اليمين، ذي أهمية ضخمة لجهودنا، هو عضو مجلس الشيوخ بيل فريست من ولاية تنسي، رئيس اللجنة الفرعية للشؤون الأفريقية المتفرعة من لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ. وعضو مجلس الشيوخ فريست ليس فقط عضوا بارزا في الكونغرس وعضوا في حزب الأغلبية كرس الكثير من وقته للقضايا المتعلقة بأفريقيا، ولكنه أيضا رائد في جراحة القلب المفتوح وزرع القلوب. والواقع أنه قام بأول جراحة لنقل القلب والرئة في الولايات المتحدة.

ولا أقول ذلك لأنني أفكر في أن أي شخص في القاعة قد يحتاج إلى هذه الجراحة في غضون الساعة القادمة ولكنني أردت أن يعرف جميع الحاضرين أننا سنكون أكثر اطمئنانا ما دام السيناتور فرست معنا.

وكما يعرف الأعضاء، فإنني سأغادر غدا إلى أفريقيا مع سوزان رايس، مساعدة وزير الخارجية، ومع السيناتور فاينفولد من ويسكونسين، عضو الأقلية البارز في تلك اللجنة. ونظرا لأن السيناتور فرست لن يتمكن من السفر معنا، ولكن للتدليل على الأهمية التي يوليها الحزبان لأفريقيا، فإنه سيقضي معنا يومين وقد اجتمع بالفعل مع عدد من الممثلين الدائمين هنا ومع أعضاء آخرين في الأمم المتحدة. وإنني أشكره على انضمامه الينا اليوم باعتباره رمزا - وأؤكد على هذا - للأهمية التي يوليها الفرعان والحزبان كلاهما لأفريقيا.

وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يحدد بوضوح دور أجهزة الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات فإن جلسة اليوم توفر لنا فرصة فريدة لمناقشة الموضوع بمزيد من التعمق. ولقد عدت توا من تيمور الشرقية حيث ساعدت التدابير التي اتخذها مجلس الأمن في وقف صراع وحشي هناك ولكن لم تمنع حدوثه عبر الـ ٢٢ عاما الماضية. وغدا ستبدأ رحلتي إلى بلدان أفريقية متعددة، بما في ذلك أنغولا ورواندا وأوغندا وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وستتاح لي الفرصة هناك لتقييم عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع الصراعات بالإضافة إلى بعض الجهود الهامة الأخرى.

ولقد عدت توا في عطلة نهاية الأسبوع من إندونيسيا وتيمور الشرقية واسمحوا لي سيدي الرئيس أن أقدم تقريرا سريعا عن الحالة في تلك المنطقة لأنني أعتقد أنه يدلل مرة أخرى، كما كان الحال في البوسنة، على كيفية أن تسهم الأمم المتحدة في منطقة ما. ومن الواضح أن تدابير مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر أنهت مأساة استمرت أكثر من ٢٠ عاما وفتحت الباب أمام حل سلمي لتلك المشكلة.

وفي رحلتي إلى تيمور الشرقية رأيت أدلة على نجاح جهود الأمم المتحدة، فأولا، يمكنني أن أبلغكم سيادة الأمين العام، أن السيد سيرغيو فييرا دي ميلو، ممثلكم الخاص في تيمور الشرقية، يقوم بعمل بارز مع فريقه القليل العدد والمثقل بالأعمال. فهم يخططون بعمق لعملية انتقالية لأول بلد جديد في القرن الحادي والعشرين ويعملون بفاعلية مع جميع الجوانب.

وأود أن أشير بصفة خاصة إلى القوة الدولية في تيمور الشرقية تحت رئاسة الجنرال كوسغروف من استراليا التي حققت الاستقرار في المنطقة. لقد اجتمعنا على الحدود بين تيمور الغربية وتيمور الشرقية لمناقشة فتح الحدود أمام تدفق اللاجئين وعقدنا على الحدود أول اجتماع بين العسكريين الإندونيسيين والقيادة الاسترالية وقائد قوات المغاوير. وأشارت وسائط الإعلام إلى هذا بإسهاب.

وفي تيمور الشرقية يمكنني أن أبلغكم ببعض علامات التقدم المثير الذي يبعث على الأمل وسط أنقاض مدينة مزقتها الحرب بلا مبرر. ومع ذلك لا يمكنني أن أكون متفائلا أو سعيدا بشأن الحالة في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. فلا يزال أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من مواطني تيمور الشرقية في تلك المخيمات تقدم لهم معلومات مضللة وحكايات غير صحيحة من الميليشيات وبالتالي يخشون العودة.

والأموال التي ينفقها مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كان من الأفضل أن تنفق لإعادة توطين هؤلاء الناس في تيمور الشرقية وفي حالة عدم رغبتهم الحقيقية في العودة إلى ديارهم، لتشجيع إندونيسيا على إعادة توطينهم فيها وقد وعدت حكومة إندونيسيا بذلك ولكنها لم تفعله حتى الآن، وإن كان من الأفضل إخراجهم من تيمور الغربية.

ويؤسفني أن أقول إن هناك فشلا كبيرا في نقل المعلومات إلى الرأي العام بشأن الجهود التي يبذلها اللاجئون في تيمور الغربية. ولم تكن هناك جهود فعالة للتصدي للدعايات التي يتم نشرها. وإنني أذكر ذلك في جلسة عن الموضوع الذي حضرنا إلى هنا لمناقشته لسبب بسيط وهو أنه يمكننا أن نتكلم في العموميات كما نريد ولكن أمامنا هنا مثال محدد عن الأماكن التي تعمل فيها الأمم المتحدة على نحو بارز أي في تيمور الشرقية. ويؤسفني مع ذلك أن أقول إنها لم تفعل حتى الآن ما يتعين أن تفعله في تيمور الغربية. ولقد عملنا معهم عن كثب وسجلنا رسائل من الأسقف بيلو وزنانا غوسماو، يجري توزيعها الآن في المخيمات وأحث كل شخص معني بالحالة أن يبذل كل جهد لفتح هذه المخيمات. وينبغي ألا يظل اللاجئون في تلك المخيمات وإلا فإن كل الكلمات الطيبة التي قيلت في هذه الجلسة اليوم ستكون لا معنى لها في منطقة من العالم تتحمل الأمم المتحدة فيها مسؤوليات كبيرة.

هذه التحديات، مثل غيرها من التحديات في كوسوفو وسيراليون وأماكن أخرى كثيرة مزقتها الحرب، تذكرنا بأن الحرب والعنف لا يزالان قائمين. وبينما نتناول مسألة كيفية منع الصراعات المسلحة يجب أن نتوخى الوضوح في التمييز بين أسبابها وعواقبها. ومعظم ما تفعله وكالات الأمم المتحدة مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو تناول النتائج ومعالجتها وهذا ما تفعله معظم المنظمات غير الحكومية أيضا. أما مجلس الأمن فيتناول الأمرين. فهو يتناول النتائج وآمل أن يتناول بشكل متزايد منع الصراعات بمعالجة أسبابها. ففي تيمور الشرقية استغرق هذا أكثر من ٢٠ عاما وفي البوسنة لم تنجح الأمم المتحدة وكان عليها أن تحيل العملية إلى منظمات أخرى.

ومسؤوليتنا هنا هي أن نتصدى للأسباب الكامنة وراء الصراعات. والسجل الدولي لم يكن مثاليا في ذلك إلا أنني أثني على الأمين العام لتقريره الشجاع والجريء بشأن سريبرينيتسا الذي يوضح المأساة والدور الرئيسي للأمم المتحدة ورغبتها في أن تتناول بأمانة ما حدث هناك.

ورواندا أيضا تستحق نظرة مماثلة باعتبارها مأساة حديثة أخرى يمكننا، وكان ينبغي لنا، أن نفعل الكثير في وقت مبكر لمنع الصراع وسفك الدماء المريع الذي تلى ذلك.

وفي نهاية المطاف يجب أن يسأل القادة الحكوميون عن أفعالهم. والذين لديهم القدرة من بيننا على منع الصراعات يتحملون مسؤولية أخلاقية وسياسية وفي بعض الحالات مسؤولية استراتيجية كي يفعلوا ذلك. فمخاطر العمل لا تبرر ببساطة ألا نفعل شيئا. ولذلك يجب أن نركز على الأدوات اللازمة لتخفيف حدة التوترات وأن نلتزم بالعمل الوقائي المبكر.

ونحتاج قبل كل شيء إلى نهج شامل لمنع الصراعات وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والفرص الاقتصادية المتساوية والنظم الاقتصادية التي تقوم على أساس السوق، أمور توفر أضمن طريق للاستقرار والتنمية العالمية في المدى البعيد.

ولقد رأينا في عطلة نهاية الأسبوع خطوة هائلة تتخذ حيال النزاع القديم الطويل الأجل في أيرلندا تمثل في هذا النوع من المفاوضات المتأنية التي تتسم بالصبر والتي شجعها وعززها في هذه الحالة صديقي وزميلي جورج ميتشل.

وهنا في الأمم المتحدة يضطلع الأمين العام بدور هام في تحديد الصراعات وفي التخفيف من حدة الصراعات المحتملة. ولا تزال الولايات المتحدة تشجعه على التوسط في حالات متدهورة بمجرد أن يشعر أنه من الممكن أن يفعل ذلك وأن يبقي مجلس الأمن على علم بما يتخذه من إجراءات وبوجهات نظره وتوصياته.

وينبغي أن يظل مجلس الأمن منخرطا على نحو أكثر عمقا. والدروس المستفادة من تيمور الشرقية وبصفة خاصة المهمة الباهرة بقيادة السفير أندجابا الذي صحبه عدد كبير من الأشخاص هنا كانت محورية في تنسيق الاستجابة الدولية. وينبغي ألا يتردد مجلس الأمن في إرسال بعثات مماثلة في حالات الصراعات الأخرى وذلك إذا ما رأينا أن هذه البعثات يمكنها أن تغير الحالة.

وأود أن أشير إلى أنه عندما أرسلت بعثة السفير أندجابا لم يكن أحد يفكر في أنها ستفعل ما فعلته. وهذا يدفعني إلى أن أشير إلى نقطة أخرى جوهرية. وهي أنه ينبغي للمرء في بعض الحالات أن يخاطر لتحقيق السلم كما فعل صديقي السيد أندجابا وزملاؤه منذ شهرين. وبعد أن رأينا ما يحدث في تيمور الشرقية اليوم يمكنني القول إننا فخورون بالعمل الذي بدأه.

إن حجم وتعقد الأزمات الحديثة يؤكد الحاجة إلى استجابة منسقة ورحبة. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تعمل بمفردها فحسب. ولزيادة الفاعلية يجب أن نكثف الجهود الراهنة.

أولا، تمكنت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا من أن تعالج بنجاح الأزمات المحلية قبل أن تتفاقم وتؤدي إلى صراعات. والتنسيق الأفضل مع الأمم المتحدة لن يؤدي إلا إلى تعزيز قدرات هذه المجموعات.

ثانيا، تضطلع المؤسسات الإنمائية الدولية والمؤسسات المالية بدور متزايد في تخطيط وتنفيذ أنشطة منع الصراعات. وينبغي للأمم المتحدة أن تبلغ المؤسسات المالية الدولية عن حالات الأزمات المحتملة لكي تستجيب بالشكل المناسب.

ثالثا، ينبغي أن تعمل معا على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على توظيف وتدريب ونشر الشرطة المدنية الدولية. وأي شخص هنا ذهب إلى البوسنة أو كوسوفو يعلم أن ما من قضية أهم من ذلك بالنسبة إلى نجاح هذه البعثات في المستقبل. وينطبق الشيء نفسه على تيمور الشرقية.

ومما لها أهمية مماثلة، الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة لمحاربة الاتجار غير المشروع في سلع مثل الأسلحة الصغيرة وبخاصة الماس في أفريقيا - الذي يساعد على إطالة هذه الصراعات ويروج له بوقاحة أمراء الحرب الإقليميون والسلطات المحلية. ودون المساس بالحق المشروع في الدفاع عن النفس، نحث الدول على فرض وقف موقوت وطني وطوعي على بيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق الصراعات. وندعو شركاءنا إلى العمل معنا ومع صناعة الماس لكي تستحدث آلية لإصدار الشهادات لمحاربة الاتجار غير المشروع في الماس الذي كان له أثر كبير على تمويل وزيادة الصراعات اشتعالا، وبخاصة في أفريقيا.

ولكي تفي الأمم المتحدة بمقاصدها ووعدها التاريخي، عليها أن تواصل القيام بدور قيادي في منع نشوب الحروب وغيرها من المآسي. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن تستخدم الأمم المتحدة بفعالية خبرتها ومواردها الأخرى، وأن تكرسها لمنع نشوب الصراعات. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها وبخاصة الدول الأعضاء، أن تدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام في مجال تعزيز وتعبئة الموارد لأغراض أنشطة منع نشوب الصراعات. وسترحب الولايات المتحدة بعقد اجتماع على المستوى الوزاري لمنع نشوب الصراعات خلال انعقاد الجمعية الألفية في السنة القادمة.

ومن الحيوي أن يضطلع مجلس الأمن والأمانة العامة وكل أعضاء الأمم المتحدة بدور نشط في الجهود التي يجري الاضطلاع بها لمنع نشوب الصراعات الدولية. ومن الصحيح، أن من المغري الاحتجاج في العديد من الأماكن وبخاصة في أماكن مثل البلقان أو الكونغو أو رواندا، بأن لا مفر من نشوب صراعات في المستقبل، وأن ينبغي للأمور أن تسوء قبل أن تحسم - ولا أنفي حقيقة أن هذا كان صحيحا بالنسبة إلى تيمور الشرقية والبوسنة وكوسوفو. بيد أن مما نأمل فيه ألا يكون ذلك هو الحال دائما. وهنا، أفكر بصفة خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومناطق أخرى في أفريقيا، بما فيها بوروندي.

وكثيرا ما تبدو الكراهية بالغة العمق، والوحشية سائدة بشكل متناه، وذكريات الظلم غاية في القسوة، وهو ما يجعل الأفراد يعتقدون أن لا يمكن فعل شيء. ولكن ينبغي ألا نستسلم لإغراء الامتعاض، الذي يتلوه الإهمال ثم اتخاذ مواقف جوفاء ولي الأذرع توجعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إن المبادرة التي اتخذتها بشأن تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة عن دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة إنما نرحب بها ترحيبا حارا، كما أنها جاءت في حينها. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على

فتح مناقشتنا. إن بيانه يجسد تصوره الحكيم لدوره ولتنفيذ ميثاق الأمم المتحدة، فإن المادة ٩٩ من الميثاق تعطي الأمين العام السلطة والحق في الإسهام في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد أثار هذا الدور الجدل أحيانا؛ كما انتقد أحيانا استخدام الأمين العام للمادة ٩٩ وسلطاته في هذا المجال - فيما يتعلق مثلا بالشرق الأوسط وأفريقيا. وأرى أنه أمر رائع جدا أن يكون الأمين العام هنا اليوم ليدلل على اهتمامه بمبادرة الرئيس.

وخلال المناقشة العامة في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر، وخلال مناقشة الجمعية لتقرير مجلس الأمن، أكدت العديد من الدول الأعضاء على أهمية منع نشوب الصراعات وعلى الحاجة إلى استخدام الموارد المتاحة والإجراءات بشكل أفضل. ومما يبرر هذه الدعوة الملاحظة البسيطة بأن تكلفة وضع حد للصراع سواء من حيث التكلفة المادية أو البشرية إنما هي دائما أكبر من منع نشوبه. ومن هنا كان الاهتمام بهذه المناقشة التي أكد عليها بوضوح المتكلم السابق.

والميثاق يعطي مجلس الأمن دورا في منع نشوب الصراعات المسلحة، فإن الفصل السادس، المتصل بالتسوية السلمية للنزاعات، يحدد الدور الذي يمكن للمجلس أن يضطلع به في مساعدة الأطراف، وفي تحديد ما إذا كان يبدو أن استمرار النزاع يهدد الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفي التوصية بالإجراءات أو طرق التكيف، أو حتى ما يرى أنها شروط ملائمة لتسوية ما، ويتناول الفصل السابع الإجراءات التي تتخذ في حالة تهديد السلم. وهنا، ما زلنا في المرحلة الوقائية، ويمكننا أن نرى أن للمجلس مجموعة متنوعة من الموارد التي يمكن أن تذهب إلى المدى الذي يصل اليه استخدام التدابير التنفيذية.

بيد أن مجلس الأمن واجه صعوبات في الاضطلاع بالدور الذي يليق به في منع نشوب الصراعات، وينبغي لنا أن نكون على إدراك كامل بهذه الصعوبات. فأولا، ففي زمن يخضع لتأثير الوسائط القوي، تسترعي الأحداث التي تؤدي إلى نشوب صراع اهتماما أقل مما يسترعيه صراع دائر بالفعل. ومن المؤسف، أن التقارير الصحفية تتجه أكثر مما يجب إلى تحديد الأولويات. وفضلا عن ذلك، فإن الإجراءات الوقائية تتطلب في أحيان كثيرة الحصافة والمثابرة، وهما قضيتان لا تتكيفان بشكل حسن مع القيود في عالم بالغ التوجه نحو الإعلام - قيل الكثير جدا عن قيمه.

ومثلما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى، يتطلب هذا المجال حكما جيدا. وأحيانا، من الممكن أن يكون من المفيد لمجلس الأمن، أن يعالج علنا وبشكل عام مسألة ما لكي يحشد الاهتمام ويفرض ضغوطا على الأطراف. ومن المؤكد، أن هذا هو الأثر الذي تركته بعثة مجلس الأمن إلى جاكرتا وديلي التي أوفدت بناء على مبادرة اتخذها السفير فان والصوم ونفذت بقيادة السفير انجابا بشكل ممتاز أشير اليه بالفعل. وهذه البعثة جعلت التدخل الدولي في تيمور الشرقية أمرا ممكنا قبل أن تتجاوز الحالة إمكانية الإصلاح وهو ما يشكل مثالا على قيمة الإجراءات الوقائية التي يتخذها مجلس الأمن علنا.

ولكن في حالات أخرى، قد يكون من الأفضل العمل بحصافة. ورغم أننا نتفهم الرغبة المتنامية في المزيد من الشفافية في أنشطة المجلس، ينبغي أن نتمكن أيضا من استخدام السبل والوسائل الحصيفة التي تكفل تسوية مسألة ما بشكل مرض واستخدام المزايا التي توفرها المشاورات غير الرسمية فيما بين أعضاء المجلس أو الإجراءات الأخرى التي تجعل من الممكن الدخول في حوار مباشر وخاص مع الأطراف المعنية.

وسأذكر مثالا واحدا على ذلك، وهو في الواقع مثال لم يضطلع فيه المجلس بدور مباشر: وهو الإجراء الحاسم الذي اتخذه الأمين العام السابق في تسوية النزاع بين إريتريا واليمن حول جزر حنيش. فبدءا من الخطوات الأولى التي اتخذها الأمين العام وانتهاء بالقرار الذي أصدرته هيئة التحكيم، اقتضى الأمر إجراء مفاوضات دقيقة بحصافة مطلقة استغرقت شهورا طويلة. وفي الواقع، اضطلع بلدي بدور في هذه التسوية السلمية ولكنه لم يسع إلى الاستفادة بشكل علني من ذلك. وهذا يشكل مثالا على ضرورة توفر الحصافة أحيانا وعلى ضرورة أن نقدرها بغض النظر عن أسفنا على عدم وجود آلات التصوير والأنوار الساطعة الخاطفة.

علاوة على ذلك، فإن معظم الصراعات الحالية داخلية. ولذلك، فإن منع وقوعها يمكن تصوره بأنه انتهاك لمبدأ سيادة الدولة. إلا أنه ما لم يتخذ إجراء عاجل بالقدر الكافي، يمكن أن تتحول أية أزمة داخلية بسرعة الى صراع مسلح تكون له، في كثير من الحالات، مضاعفات دولية، ويمكن أن يزعزع استقرار منطقة بأسرها، مسببا

سيلا من اللاجئين، ومحفزا على الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وجالبا قوى فاعلة خارجية. ولذلك، علينا أن نجد توازنا بين هذه الشواغل التي تبدو مثيرة للتناقض بطريقة يمكن أن يطلب الى مجلس الأمن في وقت مبكر بالقدر الكافي أن يمنع تصعيد العنف.

وينبغي لنا أن نلاحظ في هذا الصدد أن نص الميثاق، من الناحية القانونية، لا يستبعد مناقشة المجلس لموقف داخلي إذا، وفقا للمادة ٣٤ من الميثاق "كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي". أو، مرة أخرى في المادة ٣٩، عندما "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم". فمن الممكن تماما للمجلس أن يناقش، بموجب هاتين المادتين من الميثاق حالة داخلية في دولة ما. إلا أنه يجب عدم الخلط بين المناقشة واللجوء الى القوة، الذي يخضع لأحكام أخرى محددة ومحددة. ويمكن للمجلس أن يتناول مسألة وأن يتخذ تدابير وقائية دون أن يتصور بالضرورة استخدام القوة.

لقد جرى القيام بهذا في ربيع عام ١٩٩٨ في قضية كوسوفو. فأجرى المجلس مناقشات ثم - وقد شغله تدهور خلال عدة أشهر للحالة على الطبيعة، اتسم في الوقت نفسه بتكثيف القمع الذي مارسته القوات اليوغوسلافية وأيضا بالأنشطة التي كان يقوم بها مغاوير جيش تحرير كوسوفو- أصدر القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). وهذا القرار تضمن عدة مطالب موجهة الى الأطراف لإنهاء العنف والإرهاب والاشتراك في حوار حقيقي، واتخاذ تدابير قسرية، وعلى وجه الخصوص حظر توريد السلاح بهدف ممارسة ضغط على الأطراف وحرمانها من وسائل تكثيف القتال. وللأسف، بينت الأحداث التي تلت ذلك أن العمل الأقوى الذي يضطلع به المجتمع الدولي هو وحده الذي يمكنه منع تدهور الصراع.

وهذا يقودني الى الصعوبة الثالثة، التي تتكون من اتخاذ تدابير كافية في الوقت المناسب، لمواجهة حالة ما وتوفير السبل لبلوغ الغايات المرغوبة. ألا يلام المجلس كثيرا لأنه يفعل القليل متأخرا؟ وإذا استعدنا الأحداث، لكان من الضروري التدخل في كوسوفو في وقت أبكر وبقوة أكبر.

وفيما كان يسمى من قبل زائير، في خريف عام ١٩٩٦، فإن مجلس الأمن، بعد أن أذن بوزع قوة دفاعية متعددة الجنسيات للسماح بإرسال معونة إنسانية الى مئات الآلاف من اللاجئين، قدر بسرعة كبيرة أن الحالة كانت تعود الى طبيعتها ولم تعد تبرر التدخل. لكننا نعرف الآن أن هذا التقدير لم يكن صحيحا. فبسبب تردد المجلس في التدخل في الوقت المناسب بالشكل الكافي، لم يقتصر الأمر على أن عشرات الآلاف من الناس ماتوا، وإنما ظلت أسباب المشاكل مستقبلا؛ وأدت هذه الأسباب بعد عام إلى نشوب صراع أكبر بكثير نجد الآن من الصعب حله. وهذا يبرز أهمية جعل أي جهد لحل المشاكل مرتبطا بتنفيذ اتفاق لوساكا بكل العزم وكل الأمانة الضروريين، وعدم التلاعب بالكلمات، وعلى المرء أن يدرك أنه من الضروري توفير الموارد، المالية ودون شك البشرية، وأنه ينبغي توفير الوسائل في الحال لاتخاذ تلك القرارات، دون أي خلط آخر بين الكلام والحقيقة.

ومن الناحية العملية، هذا يعني شيئين: من ناحية، توفر الشجاعة والإرادة السياسية للتصرف قبل فوات الأوان؛ ومن ناحية أخرى، وهذا غير محدد بالأعمال الوقائية، العمل على ضمان توازن مناسب بين الوسائل والغايات وتوفير الموارد البشرية، والمالية والمادية الضرورية. وبخصوص هذا الموضوع، الجانب المالي، على أهميته، عندما ينطوي على منع صراع مسلح، وهو في اعتقادي موضوع مناقشة اليوم، ينبغي ألا يصبح قيدا أو شرطا مسبقا لعمل مجلس الأمن.

ولحسن الحظ، أن بعض الأمثلة تبين كيف أن مجلس الأمن تصرف بشكل فعال في الماضي ويجب ألا ننسى، أنه على سبيل المثال فيما يخص جمهورية يوغوسلافيا السابقة أو مقدونيا، بقيت القوة الوقائية التابعة للأمم المتحدة، من عام ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٩، وهي المثال الأول على وزع قوة تستهدف منع نشوب صراعات وتوترات في منطقة ما من أن تنتشر الى بلد مجاور. وهذا يجب أن ينسب فضله الى الأمم المتحدة، التي حققت نجاحات أيضا في البلقان.

ولا يمكننا، فيما يتعلق بالعمل الوقائي، أن نعزل دور مجلس الأمن عن مسؤوليات ووظائف أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، وما يتجاوز ذلك من منظمات إقليمية ومن دول أعضاء.

لقد قلت بالفعل، أن الأمين العام، له دور بالغ الأهمية يقوم به لإنذار المجلس بالحالات التي تبدو له قابلة للتدهور ولاتخاذ تدابير دبلوماسية وقائية، بالتشاور مع

المجلس، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق مبعوثين خاصين. ومن الواضح أنه حتى تنجز هذه البعثات مهامها، يجب أن يتمكن الأمين العام من الاعتماد على خبرات في الأمانة العامة، وأيضا على وسائل الإعلام والإنذار المبكر الأخرى. ودعم قدرة الأمانة العامة في هذا المجال ليس، في اعتقادنا، عملا اختياريا ويجب أن يعتمد أساسا على الإسهامات الطوعية وهذا لا يمنع البلدان من وضع أفراد تحت تصرف الأمانة العامة بما يعود عليها بالنفع دون إيجاد شكوك أو إثارة حذر زائد من مختلف أعضاء الجمعية العامة.

وهكذا، أكد الأمين العام، بحق تماما، في تقريره عن أفريقيا أن أفضل سبل الوقاية هو سبيل معالجة الأسباب الكامنة للصراعات، وعلى وجه الخصوص الصراعات الداخلية. وهذا يفترض أن تكفل الدول، بمساعدة المانحين والمنظمات الدولية، التنمية المستدامة، وأن تتنبه الى إعادة التوزيع الاجتماعي، وتراعي الحكم السليم واقتسام السلطة، وإرساء الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات. وهذا يبرز إحساسنا بضرورة أن تشتمل التوجهات التي يتخذها الآن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استنادا الى هذا المفهوم الخاص بالحكم السليم، على احترام حقوق الإنسان، والعدالة المناسبة وحماية الأقليات. وهذه المجالات متنوعة ومتصلة.

ويولى اهتمام متزايد الآن لمشكلة التراكم المتزايد المزعزع للاستقرار للأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها. وهذه الأسلحة، التي يتداول منها في أنحاء العالم الآن ٥٠٠ مليون قطعة، لا تزال الأداة الرئيسية للقتل الذي يصاحب الصراعات في فترة ما بعد الحرب الباردة. وهي مسؤولة عن ٩٠ في المائة من حالات الوفيات التي تسببها تلك الصراعات. والكفاح ضد تخزينها والاتجار غير المشروع بها يشكل مثالا أوليا على حالة وقائية. ومن المناسب هنا أن نذكر بالمؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠٠١ الخاص بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة الذي تنوي فرنسا أن تقترح فيه مفاوضات بشأن إبرام صك يجعل ترقيمها إجباريا.

وجدير بنا أن نثني أيضا، كما فعلنا في ظروف أخرى، على مبادرة مالي، وهي مشروع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لفرض وقف اختياري على استيراد، وتصدير وتصنيع الأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا.

وبنفس الروح، فإن برامج نزع السلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين لها وجوه علاجية ووقائية. ويجب على المجلس أن يواصل تشجيع تلك التدابير لكن هذه التدابير سيكون لها نطاق محدود فحسب إذا لم تكملها تدابير في مجالات أخرى تتعلق بإعادة إدماج المقاتلين السابقين بعناية. وخفض عدد المسلحين يفترض أن يوفر الاقتصاد آفاقا حقيقية لإعادة الإدماج. وهذا يبرز ضرورة مواصلة دعم المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا.

وللمنظمات الإقليمية دور هام أيضا تضطلع به. ويجب أن تعزز التنسيق والحوار مع الأمم المتحدة - ومجلس الأمن بوجه خاص. ومن شأن زيادة تواتر الاتصالات بين مجلس الأمن وقادة هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إتاحة الفرص المثمرة لتبادل المعلومات وبحث الحالات التي قد يلزم لها عمل وقائي، ومن المستصوب اشتراك مجلس الأمن في هذا الأمر مرغوب.

ويمكن أن نرى أن منع الصراعات هو أحد المجالات التي يمكن عمل المزيد فيها وأن تكون أكثر فاعلية. وترجو فرنسا أن ترفع مناقشة اليوم مستوى الإصرار وشحذ الخيال. وفي هذا الصدد، فإن البيان الرئاسي الذي ستدلون به يا سيادة الرئيس باسم المجلس في نهاية هذه المناقشة المفتوحة يستعرض سبل المجلس وقدراته على الاضطلاع بولايته لمنع الصراعات. وسيكون من المفيد استعراضها. ولكن الأهم هو أن تؤخذ في الاعتبار عند بحثنا لحالات محددة، كما نفعل ذلك على أساس يومي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي ولوفدي.

السيد بتريا (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): إن إجراء مناقشة مفتوحة بشأن "دور مجلس الأمن في منع الصراع المسلح" هو في أوانه تماما. فثمة حاجة عاجلة إلى التكيف مع البيئة الأمنية الجديدة حيث أصبح الأمن هذه الأيام يعني ما هو أكثر من تنظيم الأسلحة ونزع السلاح. فمفهوم الأمن أصبح أوسع نطاقا وأكثر نوعية. ولهذا السبب تتكيف أجهزة الأمم المتحدة التي تستهدف حماية البشر، كيما تواجه التحديات التي يمثلها هذا الواقع المتغير.

ونقطة الانطلاق هي المؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الصالح والتنمية.

والتحولات الدولية الناجمة عن العولمة أتاحت في العقد الماضي فرصا جديدة، ولكن العولمة تعني أيضا تقاسم المخاطر والصراعات الحدودية وتحركات الهجرة واللاجئين والجريمة المنظمة والأضرار الإيكولوجية، وسرعة انتشار التكنولوجيات القادرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل - وليس هذا إلا بعضا من المشاكل.

ويستحيل على أي دولة بمفردها أن تواجه هذه التحديات. فلا بد من سياسات أمنية تعاونية تعزز الأمن للجميع.

وعلينا في الوقت نفسه أن نواجه الأسباب المباشرة والجذرية للصراعات التي تنجم في معظمها عن نقص الفرص الاقتصادية وعن التفاوت الاجتماعي.

ومن المناسب أن نشير إلى أنه بموازاة هذه المناقشة يعقد الآن في سياتل اجتماع لمنظمة التجارة العالمية. ويذكر الأمين العام في مقالته المنشورة اليوم في Wall Street Journal، وفي تعليقاته هنا قبل دقائق قليلة، ما يلي:

"أظهرت الخبرة العملية أن التجارة والاستثمار لا يجلبان التنمية الاقتصادية فحسب بل وارتفاع معايير حقوق الإنسان والحماية البيئية أيضا".

وبعبارة أخرى فإن إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق ستكون لصالح الجميع، لأنها ستفضي إلى تقليل الحاجة إلى المساعدة. فالتجارة أشد إرهاقا من المعونة.

وكما ذكر الأمين العام بحق في تقريره عن أعمال المنظمة، فإن:

"تشكل الدبلوماسية الوقائية والانتشار الوقائي ونزع السلاح الوقائي، الاستراتيجيات الرئيسية في الأجلين القصير والمتوسط لمنع تطور المنازعات غير العنيفة إلى حروب ومنع الحروب السابقة من الاندلاع من جديد". (A/54/1، الفقرة ٣٦)

وبالمثل، كما ذكر بالفعل في عام ١٩٩٢ في "خطة للسلام" فإن التدابير الوقائية يجب أن تقوم على أساس معرفة موقوتة ومحددة بالوقائع. والحاجة تدعو إلى فهم يستند إلى تحليل صحيح للأحداث والاتجاهات العالمية. ومن الضروري أيضا أن تتوافر الإرادة السياسية لإنجاز ذلك. وسلطة اعتماد التدابير الوقائية وفقا للميثاق هي أساسا في يد مجلس الأمن. ففيه يجب أن تتوافر هذه الإرادة السياسية.

وينص الميثاق على سلسلة من التدابير يمكن لاتخاذها في الوقت المناسب أن يحل حالات الخطر المحتمل. وعلى سبيل المثال، التحقيق الفوري وفقا للمادة ٣٤؛ وتقييم الصراع؛ وعند الضرورة تطبيق التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع مما لا ينطوي على استعمال القوة؛ وإمكانية استخدامها كملاذ أخير.

وينبغي لمجلس الأمن في هذا الصدد أن يستكشف ويزيد استخدامه لكل موارد الدبلوماسية الوقائية. ومن بينها يجدر ذكر بعثة مجلس الأمن إلى جاكرتا وديلي في أيلول/سبتمبر الماضي بقيادة السفير أنجابا ممثل ناميبيا، فقد ثبتت فعاليتها كأداة للتعامل مع حالة الأزمة.

ويسهم الأمين العام بوضوح في هذا المسعى. ونرى أن التعاون السلس الحالي بين الأمين العام والمجلس أمر ضروري للاكتشاف المبكر للحالات التي يمكن أن تتطور إلى تهديد للسلم والأمن، حتى يتسنى للمجلس اتخاذ التدابير الملائمة في الوقت المناسب.

ونود التشديد أيضا على الدور الذي يمكن أن تؤديه المحاكم الدولية في إيجاد الوعي بأن الإفلات من العقاب لم يعد يحتمل. وسوف يتعزز هذا الدور عند بدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ويطلب من المنظمات الإقليمية أيضا أن تقوم بدورها الذي يمكن أن يكون بالغ الفائدة في تنسيق جهودها مع جهود الأمم المتحدة. ويمكن التأكد من ذلك من المبادرات التي تتخذها المنظمات الإقليمية المختلفة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا.

وختاما، يجب أن نكفل في مجال الأمن الدولي في العقود القادمة أسبقية مصالح الأمن الجماعي على المصالح الوطنية والإقليمية والقطاعية. فبهذه الطريقة وحدها تمكن تجنب الصراع وصون سلام مستقر ودائم.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أبدا بالإشادة بكم، يا سيادة الرئيس، لتنظيمكم مناقشة اليوم بشأن دور مجلس الأمن في منع الصراع. وكندا تؤيد بحزم هذه المبادرات التي تمكن المجلس من النظر في المسائل المتشعبة المتعلقة بالأمن وولاية المجلس بأسلوب متفتح وشفاف وشامل. والموضوع الذي تركّزون انتباهنا عليه اليوم له أهمية ملحّة لمجلس الأمن.

وإلقاء نظرة خاطفة على جدول الأعمال اليومي لمجلس الأمن يكشف، لسوء الطالع؛ عن الحقيقة المتمثلة في نهج المجلس القائم على النهج التفاعلي إزاء الصراعات. ونتائج مداولات المجلس، والإجراء الذي يأذن به على أرض الواقع، ينبئ عن التحديات المتمثلة في إمكانية عكس اتجاه الصراع أو السيطرة عليه أو حله بعد أن ينشب. والمخاطر والتكاليف، البشرية والمالية، المترتبة على هذا النهج يجب أن تقودنا إلى إعادة تقييم كيفية عمل المجلس، وكيفية تفسير ولايته وكيفية استخدامه للأدوات المتاحة له.

وقد دعت كندا باستمرار إلى زيادة نشاط المجلس فيما يتعلق بمنع الصراعات. ونحن نؤيد تأييدا كاملا مناشدة الأمين العام للمجلس بأن يعتنق ثقافة الوقاية. وكما أشار هو ببلاغة، فإن أكثر السياسات الوقائية تكلفة هي أرخص بكثير، من حيث الأرواح والموارد، من التدابير المتخذة في إطار ثقافة رد الفعل السائدة الآن. فكيف يمكن للمجلس، من الناحية العملية، أن يعتمد ثقافة الوقاية وأن يتصرف وفقا لذلك؟ وقد تجادل كندا بأن المجلس يملك جميع الأدوات الأساسية التي يحتاجها. وما يعوزه هو الرؤية، وقبل كل شيء، الإرادة والإلتزام اللازمين لاستخدام تلك الأدوات بصورة مرنة وخلاقة.

ولا شيء في الولاية التي ينيط بها الميثاق المجلس يمنعه من اتخاذ تدابير وقائية سعيا لتحقيق السلم والأمن الدوليين. واتخاذ مثل هذا الإجراء سيتطلب بالطبع من المجلس أن يعتمد تعريفا أوسع للأمن؛ آخذا في الاعتبار العوامل المتعددة التي تسهم في نشوب الصراع ومن ثم العوامل التي تسهم في قمعه في مهده. وذلك سيعني ألا ينصب التركيز على العدوان بين الدول فحسب، ولكن أيضا على المسائل الأمنية في داخل الدول مثل الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان أو الطوارئ الإنسانية الكارثية، والفشل التام للحكم وانهيار سيادة القانون، وحالات الحرمان الاقتصادي الفاحش. وبإيجاز، يعني ذلك إيلاء المزيد من الاهتمام للعناصر التي تهدد الأمن البشري، التي كما دلت التجربة مؤخرا، كانت مصادر أساسية للصراع في عصر ما بعد الحرب الباردة. والاستجابة المبكرة والفعالة لهذه الصراعات تقتضي قرارا سياسيا من مجلس الأمن، الذي يملك في نهاية المطاف السلطة التقديرية لتحديد ما يشكل تهديدا للسلم والأمن. والعمل الوقائي المبكر من جانب المجلس، سواء أكان بالاقناع أم قسرا، من شأنه أن يستبق نشوب الصراع وتصاعده معا، وأن يحدث بالتالي أثرا رادعا هاما.

وهناك سوابق هامة في أعمال المجلس يمكن الاعتماد عليها. فأول انتشار عسكري وقائي للأمم المتحدة - قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي - قد ساعد على منع انتشار الصراع في منطقة يخضها النزاع. وينبغي للمجلس أن ينظر في إمكانية نشر المزيد من البعثات الوقائية، عسكرية ومدنية، مستفيدا من هذه التجربة والعمليات الأخيرة فيما بعد الصراع التي تلعب أدوارا وقائية هامة.

وكان من الخطوات الابتكارية التقدمية الأخرى إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وهي إشارة هامة من المجلس مفادها أن الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة داخل الدول تستحق استجابة قوية من المجتمع الدولي وأن هذه الانتهاكات لن يسمح لها بالاستمرار. وهاتان المحكمتان، ثم أخيرا المحكمة الجنائية الدولية، يمكن بالتالي أن توفر رادعا للمنتهكين المحتملين بإثباتها لهم بأنهم سيحاسبون على الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتلعب المحاكم أيضا دورا هاما في تعزيز قواعد القانون. وريثما يتم إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، يحدونا الأمل في أن تتبع السابقة التي استنتها المحكمتان في الحالات الأخرى التي تستدعي ذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

إن مكتب الأمين العام يخدم مجلس الأمن بقدرته على القيام بالوساطة، والتحقيق في المنازعات، وتشجيع الحوار، وإرسال مبعوثين للسلام، وقبل كل شيء، لفت انتباه المجلس إلى المسائل التي يرى فيها تهديدا للأمن. وينبغي للمجلس أن يستفيد استفادة كاملة من هذه القدرة الوقائية بدعمه للأمين العام في هذه الجهود وكفالة الموارد المالية اللازمة له والدعم السياسي اللازم للاضطلاع بتلك الجهود على نحو فعال. والأهم من

ذلك، ينبغي للمجلس أن يتخذ الإجراء المناسب في الاستجابة لمشورته. وينبغي للمجلس أيضا أن يستفيد بشكل أكبر من الأحكام التي تنص على التسوية السلمية للمنازعات بموجب المادة السادسة من الميثاق، وعلى وجه الخصوص بالقيام بتحقيقاته الخاصة في الصراعات المحتملة وتشجيع الدول الأعضاء على لفت انتباه المجلس إلى هذه الأمور. وينبغي أيضا استخدام الممارسة المتمثلة في إرسال وفود من أعضاء مجلس الأمن إلى مناطق الصراع لإبلاغ المتحاربين المحتملين بإرادة المجلس والتزامه - ولكن على نحو مقتصد - كتدبير وقائي. ومن الواضح أن استخدام بعثة لمجلس الأمن عندما تشير الظروف إلى عدم احتمال نجاحها سيؤدي سريعا إلى فقدان قيمتها.

ويمكن أن يكون لإجراءات المجلس وأساليب عمله أثر حاسم على فعالية جهوده لمنع الصراع، لأنها تعبر بوضوح عن مسألة استمرار مصداقية المجلس. وبالنسبة للمجلس كمؤسسة مكرسة للسعي نحو تحقيق السلام، يبدو أن الجوانب الإجرائية والدستورية المعقدة لعمله كثيرا ما تعوق تحقيق ذلك الهدف. ففي إطار أساليب العمل الحالية، كثيرا ما يعجز المجلس عن إتاحة المشاركة الفعالة للدول الأعضاء التي تكون مصالحها الحيوية بالفعل موضع نزاع. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى الطريقة التي يعمل بها المجلس، من السهل للغاية أن تستبعد من جدول أعمال المجلس البنود المتعارضة مع مصالح واحد أو أكثر من أعضائه.

ويقتضي منع الصراعات حوارا واسعا يشمل جميع الأطراف. وإذا كان للمجلس أن يصبح أداة فعالة لمنع الصراعات، يجب عليه أن يكيف أساليب عمله السرية والامتيازية مع البيئة الأمنية الجديدة، وذلك بتوسيع نطاق محاوريه ومصادر معلوماته. وينبغي أن يكون هناك مجال أوسع لمشاركة غير الأعضاء في مداولات المجلس، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، عندما يكون حضورها فيه إسهام مفيد لجهود المجلس لمنع الصراع. وينبغي للمجلس أيضا أن يستكشف المزيد من الصيغ الابتكارية للسماح بالتفاعل مع الجهات الفاعلة من غير الدول التي يمكن أن تسهم في جهود المجلس الرامية إلى منع الصراع.

وقد قدم الأمين العام في تقريره عن حماية المدنيين في الصراع المسلح عددا من التوصيات العملية إلى المجلس لمنع الصراع. فعلى سبيل المثال، دعا إلى المزيد من القدرة على الاستجابة لنظم الإنذار المبكرة للصراع بالاستفادة من المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والتحليلات المقدمة من خبراء الهيئات المستقلة للمعاهدات ولجنة حقوق الإنسان، وكذلك المصادر غير الحكومية الموثوق بها. والتحدي لا يكمن في توافر المعلومات، ولكن في استرعاء انتباه المجلس إليها واتخاذه الإجراء المناسب في الاستجابة لها.

وقد يكون من بين تلك النُهج اتباع الممارسة المستخدمة في إبقاء مجلس الأمن على علم بالمسائل الإنسانية وتقديم إحاطات إعلامية منتظمة من جانب المقررين الخاصين أو من جانب المفوضة السامية لحقوق الإنسان. ونؤيد أيضا توصية الأمين العام بإنشاء أفرقة عاملة من الخبراء تنبثق عن المجلس لرصد الحالات المتفجرة والنظر في الخيارات التي تستهدف منع اندلاع أعمال العنف. وحدد الأمين العام أيضا العوامل التي تحفز المجلس على اتخاذ إجراءات لحماية المدنيين في مواجهة ما يرتكب من انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان أو حالات الطوارئ الإنسانية. وأن قبول المجلس لهذه العوامل لدى نظره في حالات أمنية محددة، ودعمها بإجراءات عند الاقتضاء، سيترتب عليه أثر ملموس في منع نشوب الصراع.

وتؤيد كندا تأييدا تاما التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جهودها لمنع نشوب الصراع. ويمكن للأخيرة أن تضطلع بأدوار رئيسية في تفادي الصراعات بسبب قربها من المسائل ومعرفتها الوثيقة بأطراف الصراع. بيد أنه يوجد ميل مستمر لدى المجلس لأن يسعى إلى نقل، أو على الأقل، إلى مناقشة نقل مسؤولياته الأمنية إلى المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية، مع معرفة كاملة في غالب الأحيان بأن هذه المجموعات أو المنظمات ليست مختصة وليست قادرة على الاضطلاع بهذه المسؤوليات. وحتى عندما تكون هذه المنظمات قادرة على الاضطلاع بدور مفيد، فإن جهود منع الصراع التي تبذل على الصعيد المحلي أو الإقليمي غالبا ما تحتاج إلى قوة الدفع التي لا يمكن أن تتوفر إلا عن طريق المشاركة النشطة لهذا المجلس. ومما ينبغي تفاديه مهما كانت التكاليف تلك الحالة التي ينشأ فيها فراغ ناجم عن عدم تحرك المجلس لا يتحمس الآخرون لملئه ممن قد تتوفر لديهم الموارد والقدرات الكافية.

وسنظل نواجه حالات نُمني فيها أفضل جهودنا بالفشل في منع نشوب الصراع. وعلى مدار السنوات،

طورنا أدوات مثل حفظ السلام، وإنفاذ السلام والجزاءات للاستجابة في مثل هذه الظروف. ونعتقد أن التدابير التي تتسم بالتصميم على حسم الصراعات وإنهائها، بما فيها تلك التي تتسم بالمعاناة الإنسانية أو انتهاكات حقوق الإنسان، يمكن أن تكون رادعا هاما للصراعات في المستقبل. فالجهود المتجددة، وقبل كل شيء، الموارد الكافية - المالية والبشرية - شروط ضرورية لإشراك المجلس بصورة فعَّالة. وما لم يكن المجلس قادرا على التعويل على استعداد الدول الأعضاء عموما لتوفير الأموال الضرورية لكي تكون مشاركة المجلس ممكنة وعملية، فإن النظرية الرائعة بكاملها تصبح غير ذات أهمية. وعلينا على الأقل أن نتخذ خطوات فورية لتعزيز فعالية الأدوات المتاحة في هذه الحالات، وبخاصة قدرة الأمم المتحدة على التخطيط الفعال والوزع السريع. وكذلك يجب أن تمنح عمليات دعم السلام الولايات والموارد الضرورية لمنع تجدد اندلاع الصراع. وأخيرا، ينبغي للمجلس أن يستكشف على نحو أكبر المزايا الرادعة للصكوك التي طـُبقت بصورة تقليدية أثناء الصراع أو في أعقابه. وتعتقد كندا اعتقادا قويا أنه إذا استخدمت هذه التدخلات كتدابير وقائية، فإن أثرها وفعاليتها سيزيدان مع تقلص تكاليفها. بيد أن من المؤكد أن المؤسسات السياسية قد وصلت إلى مرحلة من النضوج بحيث أن التحليل الذكي للتكاليف والفوائد تتطلب منـَّا أن نستثمر في هذه المقادير الضئيلة من الوقاية، والتي إذا نجحت، فإن من شأنها أن تعمل على تجنب كامل الأهوال الناجمة عن عدم اتخاذ تدابير مبكرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجـَّهها إليَّ.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن ميثاق الأمم المتحدة واضح تمام الوضوح بشأن هدفنا الأول والأهم. إنه "إنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب".

وأي نجاح حققناه، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في بلوغ ذلك الهدف لا يمكن اعتباره إلا نجاحا جزئيا. وفي غالب الأحيان يأتي تدخل مجلس الأمن متأخرا جدا لمنع انتشار الموت والدمار. فالحرب والصراع الداخلي في العالم المعاصر لا يزالان يمثلان محنة تعصف بكوكبنا. والمدنيون هم الذين يتحملون العبء الأكبر.

وبالرغم من الجهود التي يبذلها هذا المجلس، فإن الكثير من المجموعات المتحاربة تستهدف الأبرياء والعـُزل. وتـُجبر أعدادا ضخمة من اللاجئين على الفرار بحثا عن السلامة، ويجري ارتكاب انتهاكات فاضحة ومنظمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وبغية وقف هذا الاتجاه الأثيم الآخذ في الازدياد، فإنه يتعيـَّن علينا منع النزاعات من التصاعد والتحول إلى حرب مسلحة.

والبيان الرئاسي الذي ستلقونه، سيدي الرئيس، لدى نهاية هذه المناقشة، يحدد إطارا شاملا لنشاطنا. إلا أنه يعترف أيضا بالدور الأساسي للأمين العام. ويجب أن يقدم للأمين العام الدعم الذي يحتاجه للعمل من أجل السلام بناء على مبادرته. وهذا يعني بناء القدرة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويجب أن تتمكن الأمانة العامة من إعداد تحليلات أدق للصراعات المحتملة. كما يجب علينا أن نعزز مقدرة إدارة عمليات حفظ السلام على الوزع السريع لقوات حفظ السلام وقوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة والمدنيين إذا أريد لاتفاقات السلام الهشة أن لا تتداعى.

كما أن ذلك يعني إيلاء تركيز أكبر لمنع الصراع في الصناديق والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ويجب أن يتمتع بالحرية لوضع نهج أكثر ابتكارا إزاء الدبلوماسية الوقائية. ويجب أن يسمح له بدفعها إلى الأمام بحصافة وأن تخضع لحـُسن تقديره التكتيكي إذا أريد أن تنجح.

وبالنسبة للدول الأعضاء، يجب علينا أيضا أن نضطلع بدور أقوى، وليس أقله في أفريقيا. ويجب أن نساعد منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأخرى على الاضطلاع بدور أنشط في منع الصراع. وقامت منظمة الوحدة الأفريقية مؤخرا بنشر خطة لتوسيع قدرة مركزها لإدارة الصراع. ورصدت المملكة المتحدة مبلغ مليون دولار لدعم هذا الجهد، ونأمل بأن يساهم الآخرون في ذلك عما قريب. وفي هذا المجال برمته، يجب على مجلس الأمن أن يعمل بجهد أكبر وأن يتخذ مبادرات أكثر من غيره. وهذا يمثـّل اختبارا للقيادة والمسؤولية بالنسبة لهذا المجلس.

وفي ١٩٩٩، قمنا ببذل قصارى جهدنا. ويجب أن نعتز بنجاح بعثة السفير أنجابا إلى جاكرتا وديلي في أيلول/سبتمبر. وينبغي توجيه التهنئة إلى السفير فاولر

على العمل الذي يضطلع به حاليا من أجل إحكام قبضة تنفيذ العقوبات المفروضة على يونيتا. ولقد اضطلعنا بعمل جيد في التصدي مباشرة للحالة الهشة في سيراليون ودعم عملية المصالحة هناك.

ولكن وبغض النظر عن معالجة كل مسألة على أساس مزاياها، يتعيَّن علينا أن نفكر بطريقة مبتكرة بشأن التصرف وفقا لأفضل نوايانا وبشأن أدوات السياسة العامة المتاحة لدينا. وعصر هذا اليوم قدم لنا الأمين العام أربع نقاط عملية للنظر فيها بصورة مبكِّرة. وهذه المناقشة تطرح مزيدا من النقاط. والأهم في ذلك كله النقطة التي أثارها الأمين العام والمتعلقة بالموارد التي يجري استخدامها على نحو أكبر، من حيث فعالية التكلفة في الوقاية من استخدامها في العلاج.

وبالتالي فإن ذلك يرقى بصفة عامة إلى مستوى جدول أعمال طموح للألفية الجديدة. ولن نحقق النجاح على الفور، وسيتعيَّن علينا أن نواجه النتائج المترتبة على إخفاقاتنا بين ألفية والأخرى.

وكبداية، عندما يفشل مجلس الأمن في منع ارتكاب عمليات الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فإن الآخرين يتشجعون على الاعتقاد بأنه يمكن لهم أن يفلتوا أيضا من قبضة القانون بعد ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وحقيقة أن الكثير من هذه الصراعات هي صراعات داخلية يجب ألا تمنعنا من اتخاذ خطوات جماعية لحسمها. ولقد حدد الأمين العام هذه المشكلة في بيانه الافتتاحي أمام دورة الجمعية العامة هذا العام.

ولن نستعيد للأمم المتحدة دورها الحقيقي بها في مجال السلم والأمن الدوليين إلا إذا تكيفنا مع عالم أعادت العولمة فيه الآن تعريف الدولة ذات السيادة، كمسألة واقع موضوعي، وهو عالم ينطوي على اعتراف جديد بأن الدولة هي الشعب، وليس العكس.

وتتشاطر الحكومة البريطانية بقوة ما يراه الأمين العام من أن علينا مسؤولية مشتركة تتمثل في التصرف إزاء مواجهة عمليات الإبادة الجماعية، وموجات النزوح الجماعي للسكان أو الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وهذا لا يعني بالضرورة استخدام القوة. إنه قد يعني دبلوماسية ذات تصميم وعزم، وأحيانا بعيدة عن أضواء الدعاية عندما يكون ذلك أكثر فعالية، وأحيانا أكثر ابتكارا في أفكارها وتنفيذها مما كانت عليه السمة المميزة بصورة تقليدية اعمل المجلس.

ويمكن أن تتخذ الإجراءات الوقائية أشكالا كثيرة، وليس من المستصوب أو المجدي دائما القيام بعمل عسكري. ولكن عندما يستخدم المجتمع الدولي القوة فعلا استجابة للأزمات الإنسانية، فإنه يحتاج إلى إيجاد إطار عمل لذلك الرد ويتمثل في: فهم مشترك داخل مجلس الأمن وداخل عضوية الأمم المتحدة على نطاق أوسع لظروف وشروط العمل. وينبغي استخدام القوة كملاذ أخير. ويجب أن تكون محدودة النطاق. ويجب أن تتناسب مع الهدف الإنساني المتمثل في منع حدوث خسائر جسيمة في أرواح المدنيين.

وخلال فترة وجيزة سنتشارك في أفكار أكثر تفصيلا تعرضها المملكة المتحدة بشأن الإجراءات الإنسانية لمناقشتها مع شركائنا في الأمم المتحدة.

والموضوع الذي نناقشه اليوم يتجاوز إلى حد بعيد الاختصاص المباشر لمجلس الأمن. وإذا أرادت الأمم المتحدة أن ترقى إلى مستوى أهدافها فإن المجلس يجب أن يعمل بالتنسيق مع الأمين العام، ومع الصناديق والبرامج والوكالات ومع أعضاء الأمم المتحدة على النطاق الأوسع.

ويجب أن تكون المناقشة الجارية اليوم الحدث الذي يشكل الدفعة الأولى لعملنا في هذا المجال برمته. ونحن بحاجة إلى أن نبدع، وبحاجة إلى العمل سويا. وعن طريق الالتزام المشترك والهدف الواضح، سوف نبدأ في إحداث التغيير نحو الأحسن.

أشكركم سيدي، على المبادرة بإجراء هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلماته الطيبة الموجهة إلي.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن على عاتقه المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. فهو المؤسسة الرئيسية التي يعتمد عليها المجتمع الدولي في تسوية الصراعات والأزمات وتحقيق السلم. والآن وقد بات منع نشوب الصراعات وسيلة هامة لتسوية النزاعات سلميا، فمن الطبيعي أن يتحمل مجلس الأمن

مسؤولية ضخمة في هذا المجال. إلى جانب ذلك يبدو أنه يوجد اتجاه في عمل المجلس في هذه الآونة للتركيز على التدخل مع إهمال الوقاية الفعالة.

وفي الكثير من الأحيان تنشب مناقشات ساخنة بشأن التدخل، بل والاستشهاد بالفصل السابع من الميثاق، بينما لا يولى الاهتمام الكافي لمسألة الوقاية ولا للدراسة الجادة للأسباب الجذرية للمنازعات. ويعتقد الوفد الصيني أن الإجراءات الوقائية الفعالة التي تتخذ في الوقت المناسب ستحقق ضعف النتيجة مع بذل نصف الجهد، حيث أنها لن تعمل على تفادي الخسائر في الأرواح والممتلكات فحسب وإنما أيضا على توفير الموارد. ولذلك، فإننا نقدر للرئيس اختياره لإجراء هذه المناقشة العلنية، التي تعتبر ضرورية وتأتي في أنسب وقت.

ثمة أنواع مختلفة من التدابير يمكن للمجلس أن يتخذها لمنع الصراعات المسلحة، إلا أن هذه التدابير يجب أن تلتزم بمبدأ عام واحد - ضرورة أن يتم اتخاذها وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وإذا عدنا إلى تاريخ تدخل الأمم المتحدة في تسوية الصراعات الإقليمية لأمكننا أن نرى بسهولة شديدة أن النجاح كان النتيجة الطبيعية للتمسك بالميثاق، بينما لم يؤد التعارض مع مبادئ الميثاق إلا إلى الفشل والانتكاس.

ويصدق ذلك على حالة تسوية الصراعات الإقليمية، مثلما يصدق فيما يتعلق بمنع الصراعات المسلحة. وانطلاقا من الهدف الأسمى ألا وهو الدبلوماسية الوقائية، فإن الإجراءات التي يتخذها المجلس ينبغي أن تهدف جميعها إلى تسوية الصراعات سلميا بدلا من إذكاء نيرانها أو مدها إلى مناطق أخرى.

ويسرنا، في هذا الصدد، أن المجلس قد اتخذ عددا من الإجراءات الإيجابية، بما في ذلك إيفاد بعثات لتقصي الحقائق في مناطق الصراعات، وإجراء مزيد من المناقشات العلنية بشأن مواضيع محددة، ومواصلة تنفيذ المادة التاسعة والتسعين من الميثاق بتشجيع الأمين العام على القيام بالدور المطلوب منه. وقد أدت جميع هذه الممارسات المحمودة، بطريقة أو بأخرى، إلى إثراء خبرة المجلس في معالجة المسائل التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين. وينبغي تأكيد هذه الممارسات. ولذلك، فإننا نشكر الأمين العام لمجيئه إلى هنا والاشتراك في مناقشتنا.

ويرى الوفد الصيني أن جميع الإجراءات الوقائية يجب ألا تُتخذ إلا في إطار شروط مسبقة تتمثل في احترام الاستقلال السياسي لجميع البلدان وسيادتها وسلامتها الإقليمية واحترام إرادة حكومة وشعب البلد المعني. ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية هو المبدأ الأساسي الذي ينبغي أن تهتدي به الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات. وينبغي ألا تتخذ الإجراءات الوقائية إلا بناء على طلب من البلد المعني وبموافقته وبالتعاون معه. ومن الضروري للغاية الحصول على موافقة مسبقة من البلد المعني أو الأطراف المعنية بشأن المسائل التي تتعلق بسيادة البلد، مثل استحداث نظم الإنذار المبكر أو إيفاد بعثات تقصي الحقائق وغيرها من البعثات الخاصة. وقبل اتخاذ أي قرارات أساسية ينبغي أن يستمع المجلس إلى آراء الأطراف كافة على نحو محايد ومنصف.

لقد أشار الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة المقدم إلى الدورة الحالية للجمعية العامة، إلى أنه إذا ما أثبطت ولاية مجلس الأمن فيما يختص بصون السلم والأمن الدوليين، فإن دعائم القانون الدولي ذاتها التي يجسدها الميثاق ستصبح موضع تساؤل. ولا يوجد أساس قانوني آخر مقبول عالميا لفرض قيود على أعمال العنف الوخيمة. وأكد التقرير أيضا على أن منع الصراعات، وحفظ السلام، وصنع السلام لا يجوز أن تصبح مجال تنافس بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويتفق الوفد الصيني تماما مع الأمين العام بشأن هذه النقاط. وإننا نرى أن أي محاولة لإحلال هيئة أخرى بديلا عن المجلس في دوره الرائد في منع الصراعات تعني إيجاد بديل للمجلس في القيام بدوره الأساسي المتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ومثل هذه المحاولة لن تضعف فقط من سلطة المجلس، بل ستلحق أضرارا بالغة بفعالية تدابير منع الصراعات، وقد تؤدي إلى اندلاع الصراعات أو تصعيدها.

وبطبيعة الحال، فإن للمجلس حدوده؛ فهو ليس العلاج الكافي الشافي لجميع الأمراض. وكما هو معروف للجميع، فإن الأسباب الجذرية للصراعات تتمثل في النظام الدولي السياسي والاقتصادي القديم غير المعقول. ولا يمكن تغيير هذا الحال إلا ببذل جهد منسق من جانب المجلس ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها والمجموعة الدولية بأكملها. ويجب على المجموعة الدولية أن تدرك إدراكا تاما، أن المدخل المطلوب لمنع الصراعات أقل بكثير من الخسائر التي تسببها الصراعات، بل إن تأثير

منع الصراعات بنجاح يجل عن التقدير، على الرغم من أن منع نشوب الصراع لا يتسم بالبريق الذي تتسم به تسوية الصراع.

وينبغي للأمم المتحدة أن تبدي التزاما سياسيا قويا وأن تخصص موارد كافية لضمان التنفيذ الناجح لتدابير المنع. وينبغي للمجلس، في الوقت ذاته، أن يسلم بأهمية الأدوار التي يمكن أن تقوم بها مختلف المنظمات الإقليمية وأن يتعاون معها تعاونا أوثق. إلا أن هذا التعاون ينبغي أن يستند إلى التزام المنظمات الإقليمية بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبما هو منصوص عليه في الفصل الثامن منه. وستكون المنظمات الإقليمية، بتوجيه ومشورة من الأمم المتحدة، قادرة على أن تحظى بتعاون الهيئة العالمية، بل وبدعم أوسع نطاقا من جانب المجتمع الدولي، ومن ثم تقوم بدور بناء في مجال الدبلوماسية الوقائية.

في السنوات العشر ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٩ وحدها نشب ما يزيد على ١٠٠ صراع مسلح في العالم، أغلبها في البلدان النامية. وليس هذا من قبيل المصادفة فمنذ زمن طويل عرقل النظام السياسي والاقتصادي القديم غير المعقول على نحو خطير التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للبلدان النامية ودفع بها إلى وضع لا تحسد عليه في خضم موجة العولمة. ولا شك في أن هذا هو السبب الأساسي للاضطرابات والصراعات المتكررة في بعض البلدان النامية.

ولذلك وبغية الحيلولة دون وقوع صراعات مسلحة في المقام الأول، لا بد من النظر على المدى البعيد، واتخاذ خطوات ذات مغزى لمساعدة البلدان النامية في تنميتها الاقتصادية. وخلاف ذلك، لن تعالج التدابير الوقائية سوى الأعراض بدلا من أن تقضي على السبب الأساسي، وسوف يسفر ذلك عن مجرد رد فعل سلبي تلو الآخر. وهكذا يصبح تعزيز النمو الاقتصادي في البلدان النامية وثيق الصلة بصورة ملموسة وهامة بمنع الصراعات المسلحة.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أؤكد أن السلام في مناطق شتى من العالم كل لا يتجزأ ومترابط وينبغي للمجلس، بمناقشته موضوع منع الصراعات المسلحة، أن يعامل جميع مناطق العالم على قدم المساواة، لا سيما ما يتصل بحالة أفريقيا. ولا يجوز معاملة منطقة ما معاملة تفضيلية أو إهمال منطقة أخرى. وينبغي عكس الميل الحالي في الأمم المتحدة إلى الاكتفاء بالكلام المعسول تجاه أفريقيا. إن الأمم المتحدة يجب أن تكرس المزيد من الموارد البشرية والمالية للدبلوماسية الوقائية في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى وفدي.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، يود وفدنا أن يعرب أيضا عن امتنانه لكم لمبادرتكم بتنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. ونعتقد أن هذه المناقشة حسنة التوقيت ومفيدة على حد سواء، لا سيما في هذا الوقت الذي تواجه فيه تحديات السلام والأمن الدوليين المجتمع العالمي بمهمة تطوير استراتيجية للإنذار المبكر، ورصد الصراعات والأزمات في الوقت المناسب والحيلولة دون وقعها.

ثمة دور رئيسي في مجال الدبلوماسية الوقائية هو بحق دور الأمم المتحدة التي لديها إمكانات كثيرة في هذا المجال. ولا بد أن تظل القضايا الرئيسية للاستراتيجية الوقائية فضلا عن الرصد السياسي لتنفيذها بصورة حصرية، في نطاق سلطة مجلس الأمن. وهذا النهج يتفق بصورة وثيقة مع النتيجة التي توصل إليها الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة ومفادها أن تقويض الدور الرئيسي لمجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين يلقي بظلال الشك على أسس القانون الدولي، مثل ميثاق الأمم المتحدة ومن الأهمية أن تشكل هذه الفكرة أساسا لمشروع البيان الرئاسي لمجلس الأمن الذي أعد بمبادرة من سلوفينيا.

ولمجلس الأمن الحق، في سياق قيامه بدوره المخول له بموجب الميثاق بصفته الهيئة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين - إما بناء على طلب الدول أو بمبادرة منه - أن يستخدم مجموعة كبيرة من الأدوات المقررة في إطار عمل الأمم المتحدة لمنع المنازعات من التفجر والتحول إلى صراعات مسلحة مكشوفة.

بيد أننا مقتنعون بأن خدمات الوقاية المقدمة للدول الأعضاء لا يجوز أن تقدم إلا بموافقتها مع احترام مبدأ عدم التدخل في الشوؤن الداخلية. ولن يستخدم إجراء وقائي إلا بموافقة البلد المضيف المعرب عنها بصورة لا لبس فيها بصفتها أساسا قانونيا

وسياسيا من أجل اعتماد تدابير ذات صلة وكذلك لضمان فعاليتها.

وفي هذا الصدد ننطلق من أساس أن أي استجابة من الأمم المتحدة بما في ذلك الأوضاع ذات الطابع الإنساني، لا بد من اتخاذها عملا بالميثاق وبقرار من مجلس الأمن. إن تطور العمليات في العالم يملي دون شك استصواب تطوير قواعد للقانون الدولي وتكييفها للحقائق الجديدة. غير أنه لا بد من القيام بهذا العمل بصورة جماعية على أسس الميثاق المتينة، وهذا من شأنه أن يمكننا من التوصل إلى صياغة قرارات متفق عليها لا تكون مشروعيتها موضع شك.

ثمة مسألة تتسم بأهمية خاصة هي مراعاة الدول المتورطة في نزاع لالتزاماتها بموجب الفصل السادس من الميثاق الذي ينص على مجموعة كبيرة من آليات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وبمستطاع مجلس الأمن أن يقوم بدور هام لمنع الصراعات المسلحة وذلك بتعزيز فعالية الحظر على الأسلحة. وحسب ما أكدناه مرارا، فإن فرض حظر على الأسلحة مليء بفجوات لن يؤدي إلا إلى تفاقم المواجهة العسكرية بين الأطراف المتصارعة.

وينبغي أن تشمل التدابير الوقائية أيضا خطوات لتسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم في حياة يسودها السلام، الأمر الذي يعد وسيلة فعالة لضمان عدم انتكاس عمليات السلام في البؤر الساخنة سابقا. ومثال على ذلك هو الوضع الصعب المتعلق بالامتثال لبروتوكول القضايا العسكرية في طاجيكستان. وتتسم بأهمية خاصة المساعدة المقدمة إلى بعثة الأمم المتحدة في طاجيكستان، إضافة إلى تقديم المجتمع الدولي لدعم مالي ومادي كاف.

بدون حظر الأسلحة بصورة فعالة لن نستطيع تحقيق الاستقرار في الوضع في كوسوفو وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إن فشل جهود نزع سلاح المقاتلين أدى، لسوء الحظ، إلى تعطيل عمليات السلام في أنغولا.

إن موضوع الإجراء الوقائي يرتبط على نحو لا ينفصم بمشكلة لا ضابط لها هي تكاثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق الأزمات. وتهتم روسيا بتصعيد الحملة ضد انتشار تلك الأسلحة بصورة غير قانونية. ونؤيد مشاركة الأمم المتحدة في تلك الجهود إذا وافقت الدول على ذلك وإذا طلبت من المنظمة أن تقدم المساعدة.

ومما هو جدير بالدعم أيضا زيادة مشاركة الأمم المتحدة بصورة أكثر فعالية التي يقوم بها العنصر المدني بعمليات سلام متعددة المهام، وبخاصة الشرطة المدنية، بهدف رصد احترام حقوق الإنسان والمحافظة على النظام وحكم القانون. وفي الوقت نفسه لا نزال على خلاف من حيث المبدأ بشأن فكرة منح عنصر كهذا سلطات إنفاذ.

ثمة عنصر ضروري من أجل الإنذار المبكر هو الآن الجهود المتعددة الجوانب التي يبذلها الأمين العام لتعزيز القدرات الوقائية للأمم المتحدة. وتقوم المنظمات الإقليمية والهياكل دون الإقليمية بدور هام في مجالي الإنذار المبكر ومنع الصراعات. غير أنها في أنشطتها لا بد أن تلتزم على نحو صارم بأحكام الفصل الثامن من الميثاق. وينبغي دراسة التوصيات التي طرحها الأمين العام بشأن تقسيم العمل بصورة تتسم بالمزيد من الرشد والتوفير بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، على أساس ذلك الفصل من الميثاق. وينبغي أن ينصب التركيز على ميزة استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية والقانونية.

وإذ يسلم الاتحاد الروسي تسليما وافيا بمسؤوليته بصفته عضوا دائما في مجلس الأمن، يصرح بأنه على استعداد لمواصلة تشجيع البحث عن طرق للنهوض بأنشطة مجلس الأمن بهدف منع الصراعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى وفدي.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يود وفد بلادي في البداية أن يشيد بمبادرة وفدكم بطرح هذا الموضوع الهام للمناقشة. ونأمل أن يسهم هذا الجهد في إثراء هذا الموضوع وإعطائه دفعة إلى الأمام خاصة وأن المجتمع الدولي يتطلع إلى منظمتنا الدولية ونحن على مشارف الألفية الثالثة لوضع حد للنزاعات في مختلف مناطق العالم وذلك من خلال إرساء دعائم عالم يسوده الأمن والسلام ويكون قوامه التكافل والتعاون.

أدرك مجلس الأمن من خلال اجتماع القمة الذي عقده في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ أهمية منع النزاعات قبل نشوبها. فطلب في البيان الذي صدر عن تلك القمة إلى الأمين العام تقديم تحليل وتوصيات حول سبل تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة في إطار الميثاق وأحكامه على التصدي للصراعات قبل وقوعها ضمن ما عرف بالدبلوماسية الوقائية المرتكزة على صنع السلام وحفظ السلام.

واستجابة لذلك الطلب قدم الأمين العام للأمم المتحدة حينذاك، الدكتور بطرس بطرس غالي، تقريره المعروف "بخطة للسلام"، الذي أوضح فيه أن الظروف الدولية باتت مهيأة للأمم المتحدة لتلعب دورا هاما في منع نشوب النزاعات. ووفقا لما جاء في تلك الخطة فإن عجز مجلس الأمن عن معالجة الكثير من الأزمات الدولية جاء نتيجة كثرة استعمال حق النقض من قبل الدول دائمة العضوية بسبب التوتر الذي كان يسود العالم نتيجة الحرب الباردة.

تعتبر الدبلوماسية الوقائية من أهم وسائل منع نشوب الصراعات. وقد أبرزت "خطة للسلام" دور مجلس الأمن والأمين العام في القيام بها. كما أن الجمعية العامة والمنظمات الإقليمية والوكالات والبرامج المتخصصة لا يمكن التقليل من شأنها في استخدام هذه الوسيلة من وسائل منع نشوب النزاعات. ولتحقيق النجاح لهذه الوسيلة لا بد من تعاون مجلس الأمن مع الأمين العام والجمعية العامة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية، وتنسيق جهودها. كما أنه لا بد من ضمان عدم السماح للانتقائية والازدواجية في بحث النزاعات بالتحكم في عمل المجلس، وذلك بوضع آليات محددة تحول دون ذلك.

فمثلا، بالنسبة للوضع في الشرق الأوسط، سواء فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو الجولان السوري المحتل، أو الأراضي اللبنانية المحتلة، نرى أن هذا كله ليس على جدول أعمال المجلس في الوقت الحاضر، على الرغم من أن الأسس التي تجري على أساسها مفاوضات السلام الحالية خارج المجلس مبنية على قرارات مجلس الأمن، وهي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، التي ظلت دون تطبيق حتى يومنا هذا، في تحد سافر لسلطة المجلس بواسطة المحتل.

ولا بد هنا من التأكيد على أهمية أساليب واستراتيجيات بناء الثقة والإنذار المبكر التي تقوم على تقصي الحقائق وإجراء التحليلات الدقيقة، خاصة وأن كثيرا من النزاعات لها جذور اقتصادية واجتماعية وتاريخية. وهنا نود أن نؤكد على أهمية موضوع بناء السلم بعد انتهاء الصراعات المسلحة حيث ينبغي للأمم المتحدة أن تعبئ جهود المجتمع الدولي للنهوض بالبنية التحتية الاقتصادية للدول التي خرجت حديثا من صراع مسلح، حتى لا ينزلق ذلك البلد مرة أخرى في دوامة العنف. وقد جاء في خطة للسلام أنه ينبغي اللجوء على نحو متزايد إلى تقصي الحقائق، إما بمبادرة من الأمين العام أو من مجلس الأمن أو الجمعية العامة. ويجب أن يدرس دون تأخير أي طلب من دولة ما لإرسال بعثة من الأمم المتحدة إلى أراضيها للقيام بذلك. كما أن على الدول الأعضاء توفير كل المعلومات التفصيلية اللازمة للدبلوماسية الوقائية الفعالة.

ولقد أشارت المادة الثالثة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة إلى الوسائل الهامة التي يتعين على الدول استخدامها لتسوية خلافاتها ومنازعاتها، كالمفاوضات والتحقق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية وغيرها من الوسائل السلمية. هذه الوسائل غالبا ما تكون فعالة ولها دور كبير في تسوية الكثير من الخلافات ومنع نشوب المنازعات المسلحة.

ما قلناه حتى الآن ربما يرقى إلى عالم المثاليات، إذ أن ما يحدث الآن هو أن أهم أجهزة الأمم المتحدة وهياكلها تعمل دون تنسيق فيما بينها. وهذا الوضع شجع على الازدواجية والتضارب وهدر الموارد علاوة على غياب الرابط بين تلك المؤسسات. فإذا اتضح لنا أن المنظمة واحدة، وهي الأمم المتحدة، ومن أنشأت تلك المؤسسات لخدمتها واحدة، وهي الدول الأعضاء، فكيف نفسر هذه الازدواجية وهذا التضارب؟ هذه الظاهرة كونت عدم الترابط بين حفظ السلام وبناء السلام. وإذا ما طبق ذلك على مؤسسات الأمم المتحدة، نرى أن مجلس الأمن الذي يستفرد بحفظ السلام زاول ويزاول عمله بمعزل عن باقي مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة، مع أن المواضيع والمسائل التي تتناولها المنظمة مترابطة وبالتالي لا يمكن عزلها بعضها عن بعض.

فمجلس الأمن يتناول مسائل حفظ السلام وينتهي دوره بمجرد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار، ثم يأتي دور مؤسسات بناء السلام، كالمجلس الاقتصادي

والاجتماعي، دون تنسيق بين الاثنين. فمتى يبدأ دور هذا وينتهي دور ذاك؟ وإذا علمنا من التجربة أن الأول لا يستغني عن الثاني، فإنه في حالة انعدام التعاون بينهما، كما هو الحال الآن، يوجد هناك خطر حقيقي بعودة الصراع إذا لم يعمل مجلس الأمن على دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسد الفراغ الناتج عن الصراع والعمليات العسكرية وذلك لإعادة بناء مؤسسات حفظ السلام عن طريق إعادة تشغيل البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

لا شك أن مجلس الأمن يتحمل عبئا كبيرا في حفظ السلام، وذلك بتسخير إمكانيات الدول الأعضاء الضخمة في إنهاء الصراع إذا اندلع. ولكن، أليس من الأجدى منع ذلك النزاع بالدرجة الأولى قبل حدوثه؟ وإذا حدث، أليس من المفيد الحيلولة دون تكراره وذلك بتدعيم مؤسسات بناء السلام؟ ولنا في عدد من بؤر التوتر خير مثال على استمرار الصراع في غياب الترابط بين هيئات الأمم المتحدة خصوصا بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

هناك ناحية أخرى تكمن في قدرة مجلس الأمن على منع نشوب النزاعات وهي تفعيل وتنشيط لجانه الخاصة بحظر توريد الأسلحة لمناطق النزاع. بطبيعة الحال فإن الأمم المتحدة ليس فيها حكومة وليس لها جيش، وإنما تستمد قوتها واحترام ميثاقها من الدول الأعضاء فيها. ولكن، ماذا يحدث إذا تضاربت مصالح المنظمة مع مصالح بعض الدول الأعضاء فيها؟ كلنا يعلم أن بعض بؤر التوتر مضى عليها ما يزيد على العشرين عاما ولا يزال التوتر قائما فيها، ونحن نسمع عن التدفق المستمر للأسلحة لجهتها، وحتى المرتزقة أيضا، وهذا يجعلنا نعتقد بأنه ليس من المعقول أن يستغرق صراع داخلي كل هذه المدة إذا لم تجر تغذيته من الخارج بمورد لا ينقطع من الأسلحة والذخائر. وهنا تقف الأمم المتحدة عاجزة أمام مصالح بعض دولها الأعضاء أو بعض الفئات في تلك الدول التي تسعى إلى الكسب السريع ولو على حساب أرواح الناس وممتلكاتهم.

إن دور مجلس الأمن يمتد في منع نشوب الصراعات إلى تناول موضوع اللاجئين، الذين هم ضحايا هذه الصراعات. فمن الواجب على المجلس أن يتناول مسألة مصيرهم بنوع من الجدية، ولو كانت مسألتهم بعيدة بعض الشيء عن اختصاصه. وهنا تأتي ضرورة الترابط بين عمله والمؤسسات التي ترعى اللاجئين، لأنه من غير المعقول أن يكون مصير اللاجئين، ضحايا الصراع، هو إجبارهم بواسطة أطراف الصراع على حمل السلاح للقتال لجانب هذا الطرف أو ذاك. ألا يكفيهم التشرد بالإرغام على ترك أماكن سكنهم حفاظا على حياتهم؟ الواجب هو إرجاعهم إلى أماكنهم، وإذا جاءت تلك الأماكن ضمن مناطق الصراع يجري إيواؤهم مؤقتا في أماكن آمنة إلى أن يحين موعد العودة الدائمة حيث يمكن تأهيلهم ليصبحوا أداة إنتاج وإلا أصبحوا أداة لاستمرار الصراع.

أخيرا أين ثقافة منع الصراعات؟ كل ما نراه في وسائل الإعلام هو صور اللاجئين في حالة يأس وبؤس. إن ثقافة منع الصراعات مسألة أعقد من ذلك، فهي تحتاج إلى تعليم مدروس لزرع مضار الصراعات في عقول الأفراد منذ الطفولة، وإلا فوجئ الناس بالصراعات وانجروا معها دون فكرة واضحة مسبقة عن مضارها. والذي يشجعنا على المطالبة بإنشاء ثقافة مفصّلة لتدريس مضار النزاعات هو وجود عدد لا بأس به من المؤسسات التعليمية والتدريبية التابعة للأمم المتحدة والتي تقوم أساسا على تدريس مقومات السلام لأفراد الدول الأعضاء، مع فرضية وجود السلم في العالم أو على أساس ما قاساه من ويلات حربين عالميتين مدمرتين، مع أن الذي نشهده حاليا هو تأجج صراعات داخلية إثنية أو دينية داخل البلد الواحد، الشيء الذي يميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة. لذا فالمطلوب هنا هو إيجاد منهج متكامل لتدريس أسس السلام وبيان مضار النزاع مع ورود أمثلة عملية لما يجري في البؤر الحالية للتوتر، وما أكثرها.

بقي هناك شيء هام وجب بيانه وهو تواجد بادرة أمل في موضوع الترابط بين مجلس الأمن وباقي هيئات الأمم المتحدة متمثلة في موافقته على التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بأن عهد إليه مهمة بناء مؤسسات السلام في هايتي بعد أن تعرضت تلك البلاد لصراع طويل. والواقع أن هناك وضعا مشابها في غينيا - بيساو. ومن قبيل الصدف أن يعيِّن الأمين العام للأمم المتحدة ممثلا له في هايتي في شخص الممثل الدائم السابق لغينيا - بيساو في الأمم المتحدة. وحسب وجهة نظرنا فإن عمليتي بناء السلام في هايتي وغينيا - بيساو يجب أن تنجحا لتثبتا للمتشككين في مجلس الأمن بأن هناك ترابطا عضويا بين حفظ السلام وبناء السلام، وأن هذا النجاح المرتقب سيشكل لبنة لتجارب أخرى لهذا الترابط في مناطق أخرى من العالم تعرضت لويلات النزاع.

كلمة أخيرة وهي أن مجلس الأمن يجب أن يكون لديه اقتناع أكيد بهذا الترابط والتنسيق بينه وبين هيئات الأمم المتحدة الأخرى قولا وعملا، عن طريق وسائل عمله وممارساته المتمثلة فيما يلي. أولا، تشديد تطبيق أحكام الحظر الذي يفرضه على توريد الأسلحة إلى مناطق الصراع؛ وثانيا، إشراك ممثلي الدول ضحية الصراع في مداولاته عملا بالمادة ٣١ من الميثاق؛ وثالثا، معالجة أوضاع اللاجئين بطريقة إيجابية تبعدهم عن الاشتراك في المنازعات؛ ورابعا، إيجاد ثقافة مركزة تبيِّن مضار الصراعات المختلفة.

بقي أن نصر على اضطلاع مجلس الأمن بدور تنسيقي فعَّال في مجال الترابط والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، وخصوصا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بصورة فعالة لتفادي حدوث الصراعات قبل حدوثها، وبذلك ينفي عن نفسه صفة أن مجلس الأمن هو ناد خاص لا يهمه ما يجري خارجه حتى ولو كان يخص الدول الأعضاء في المنظمة التي يتبعها بالاسم في الوقت الذي يتمنى الجميع أن يكون ذلك بالفعل.

سيدي الرئيس، آسف على الإطالة، ولكن أهمية الموضوع هي المبرر الوحيد لهذه الإطالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إليَّ.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد بلادي لكم ولوفد سلوفينيا على المبادرة المتمثلة في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن دور المجلس في منع الصراعات المسلحة. ويود وفد بلادي أيضا أن يشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية التي توفر إطارا مفيدا لمناقشة اليوم. وتبيِّن هذه الجلسة العلنية التزام المجلس المستمر بالانخراط في مناقشات مواضيعية أوسع، نأمل في أن توسِّع قدرته على التصدي للتحديات دائمة التطور التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وتمثِّل المشاركة الواسعة لأعضاء المنظمة اليوم دليلا واضحا على فائدة هذه المناقشة المفتوحة التي اتخذتم زمام مبادرتها حول هذا الموضوع.

وفي معالجة القضية المعروضة علينا، سيكون من الحتمي أن يذكِّر المجلس نفسه بأنه في السعي للوفاء بالولاية التي أناطه بها الميثاق، ينبغي له أن يحترم في كل الأوقات بشكل كامل مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، خصوصا ما يتصل منها بالتسوية السلمية للمنازعات والتدابير الجماعية التي تتخذ لمنع وإزالة التهديدات التي تحيق بالسلام، وكذلك أعمال العدوان. إن مجلس الأمن يتصرف نيابة عن العضوية الكاملة للمنظمة، وبالتالي فإنه ينبغي أن تكون إجراءاته متسمة بروح المسؤولية والاتساق والعدل.

وإيمانا منَّا بالمثل القائل بأن الوقاية خير من العلاج، فإن وفد بلادي يضم صوته إلى الأصوات التي تطالب بأن يواصل المجلس تعزيز مقدرته على العمل الوقائي. ومن الواضح، وكما قال الأمين العام، إن عملية بناء ثقافة الوقاية تكون أكثر فائدة وأطول ديمومة وأقل تكلفة من عملية رد الفعل تجاه الكوارث بعد أن تكون قد وقعت فقط. وقد أكد المجلس مرارا وتكرارا على أن منع نشوب الصراعات المسلحة يبدأ وينتهي بحماية حياة الإنسان وتعزيز التنمية البشرية. ولقد حان الوقت لأن يقوم المجلس، في سياق اتباع نهج يتسم بقدر أكبر من الفعالية والإبداع في صون السلم والأمن الدوليين، بالنظر في اتخاذ تدابير ملموسة وعملية لممارسة الدبلوماسية الوقائية. وتحقيقا لهذا الغرض، هناك حاجة لأن تقوم الأمم المتحدة بتحسين عملية جمع المعلومات وتحليلها وتعزيز قدرتها على الإنذار المبكر من أجل القيام بعمليات الرصد، والأهم من ذلك الاستجابة بشكل فوري ومناسب عندما تواجه مثل هذه الحالات. والعمل في توقيت حسن له أهمية حاسمة إذا ما أريد التصدي للصراعات قبل أن تنفجر إلى أعمال عنف تكون لها عواقب إنسانية وخيمة.

إن منع نشوب الصراعات المسلحة عملية متعددة الأبعاد بطبيعتها، وهي تتطلب موارد من منظومة أمم متحدة شاملة ومتكاملة. ومن الواضح أن وجود منظومة أمم متحدة متجانسة وجيدة التنسيق أمر حيوي في أي جهد يرمي إلى منع ظهور أو عودة ظهور الصراعات المسلحة.

وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح الإسهامات العظيمة التي قدمتها جميع الأجهزة والوكالات الرئيسية في الأمم المتحدة، مثل مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها. فمشاركتها الفعالة في حالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع هامة في منع المجتمعات التي مزقتها الحروب، والتي تمر بمرحلة الانتقال إلى السلام، من العودة إلى الصراع المسلح.

وفي هذا الصدد، يتحتم على المنظمة أن تشرف على التنفيذ الناجح لنزع السلاح، وبرنامج التسريح وإعادة إدماج المتحاربين السابقين في جميع أنشطة ما بعد انتهاء الصراع، كما يتحتم على المنظمة بنفس القدر أن تعالج الأسباب الجذرية للصراع.

ويعتقد وفد بلادي أنه يجب اللجوء على نحو أكبر إلى استخدام الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة للأمين العام. والنتائج الإيجابية للبعثة التي أرسلها المجلس مؤخرا إلى جاكرتا وديلي حجة لصالح استخدام هذه الآلية بدرجة أكبر من جانب المجلس فيما يتعلق بحالات الصراع في المستقبل قبل أن تفلت من أيدينا. وقد يكون من المناسب الآن أن نرسل مثل هذه البعثة إلى أفريقيا، كما اقترح عضو من أعضاء المجلس. وفي نفس الوقت يجب أن يكون هناك استخدام أكبر للمساعي الحميدة للأمين العام في إطار الدبلوماسية الوقائية، بالإضافة إلى حل الصراعات الجارية. وللأمين العام مركز يمكنه من استرعاء انتباه المجلس إلى أي دليل مبكر على تهديد السلم والأمن الدوليين، أو الإبادة الجماعية، أو أية دلائل على الانتهاكات المنتظمة والواسعة الانتشار لحقوق الإنسان وغيرها من التطورات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين، لكي ينظر فيها ويتخذ بصددها الإجراء الواجب.

وهذا الدور الخاص للأمين العام في تزويد المجلس بالمعلومات يتفق مع أحكام المادة ٩٩ من الميثاق. ونحن نثني على الدور الذي اضطلع به الأمين العام في هذا الصدد، الذي يسهم في مناسبات عديدة في تيسير التوصل إلى توافق في الآراء في المجلس. وإرسال المبعوثين أو الممثلين الخاصين إلى مناطق الصراع الخطير بغية الاضطلاع بالدبلوماسية الهادئة أمر هام جدا، ويشكل جانبا تزداد أهميته لدور الأمين العام في مساعدة المجلس على معالجة مختلف قضايا السلم والأمن التي تعرض عليه.

والزيادة التي تثير القلق في الحروب داخل الدول تعمل بسرعة على تغيير ساحة وطبيعة الصراعات المعاصرة. وتصبح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منهمكة أكثر فأكثر في الصراعات الداخلية التي تشارك فيها من ناحية الحكومات الشرعية، ومن ناحية أخرى المتمردون وتجار الحروب الخاضعون لسلسلة متفككة من القيادات. وفي هذه الصراعات، فإن التدمير الذي يحدث، ليس للجيوش فحسب، بل للمدنيين ولمجموعات إثنية بكاملها أو من أفراد يؤمنون بعقائد وديانات مختلفة، يصبح بشكل متزايد الهدف الرئيسي أو الاستراتيجي، ويجب شجب ذلك بشدة. وفي حالات الصراع هذه، يجب أن يشكل الدفاع عن البشرية المنكوبة أهمية كبرى بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونعتقد أنه في إطار الطبيعة المتغيرة للصراعات الحالية، يجب على المجلس أن يعيد النظر في النهج والاستراتيجيات الماضية والحاضرة، وأن يضع نهجا واستراتيجيات جديدة تتفق ومطالب العصر. وحتى فيما يتعلق بالحالات التقليدية للصراع بين الدول، من المؤسف أن المجلس لم ينجح في حمل الأطراف المتحاربة على تسوية صراعها المسلح تسوية تفاوضية.

ويزود الميثاق المجلس، بطبيعة الحال، بخيارات تتضمن استخدام بعض التدابير المؤقتة التي لا تشمل استخدام القوة، بغية تهدئة هذه الحالات. وأحد هذه الخيارات يرد في إطار المادة ٤٠ التي تتيح وسيلة لعمل المجلس، تتضمن فرض الحظر على الأسلحة والجزاءات الهادفة. ومع ذلك، عندما نفكر في اتخاذ هذه الإجراءات، ينبغي لنا أن نبذل قصارى جهدنا لكي نضمن أنها لن تسفر عن أية آثار إنسانية غير مرغوب فيها على عامة السكان.

وبتناقص حالات الحروب بين الدول، فإن نوع التدخل المتوخى في الميثاق لم يعد مستخدما، بينما جرى استخدام فكرة التدخل الإنساني بشكل متزايد لتبرير التدخل في حالات الصراع الجارية. وقد أثار الأمين العام مؤخرا هذا المفهوم ذا الصلة والمثير للجدل بشأن التدخل في ضوء انشغاله المتزايد حيال عدم تصرف مجلس الأمن وفشله في منع حرب الإبادة الجماعية في رواندا، بنتائجها الفظيعة، والتدخل القسري من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي في الصراع الذي نشب في كوسوفو، مما أنقذ آلاف الأرواح وعكس اتجاه السياسة الضارة "للتطهير العرقي" في ذلك الإقليم، إلا أنه نفذ دون تصريح من المجلس.

وتوجد في صلب هذه القضية فعالية المجلس في الاستجابة في حالات الأزمات، وتتضمن الكوارث الإنسانية والمفارقة بين احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية من جهة، والحتميات الأدبية والأخلاقية لوقف المذابح داخل الدول من جهة أخرى أمر حقيقي يصعب حسمه. وفي أية دراسة لتدخل محتمل من جانب المجلس في هذه الحالات، من الضروري اتخاذ نهج متوازن لكي

لا يتهم المجلس بالانحياز والانتقائية، وبالتدخل في حالات الصراع التي تشارك فيها بعض بلدان وليس في حالات الصراع الأخرى. والمهم هو قدرة المجلس على النظر في هذه الحالات بطريقة موضوعية، وإيجاد الإرادة السياسية للتصرف بشكل حاسم لمنع أو احتواء هذه الصراعات في أي زمان وفي أي مكان تنشب فيه. ومع ذلك، فمما يؤسف له أن المصالح الضيقة لبعض أعضاء المجلس كثيرا ما تقف في طريق صنع المجلس للقرار على نحو فعال. ومن الواضح أن تميز المجلس بالتضامن والاتحاد يوجد فرقا هائلا في معالجة قضية حماية الضعفاء في حالات الصراع المسلح.

ويتوقع المجتمع الدولي الكثير من المجلس بشأن إدارة قضايا السلم والأمن الدوليين بفعالية. وبالتالي، عندما يعتبر المجلس مشلولا في معالجة بعض القضايا الهامة، يكون هناك إحباط كبير نظرا لعدم كفاءة المجلس. ومما يؤسف له أنه في كثير من الحالات لا يستطيع المجلس أن يعمل بمفرده. فهو يحتاج إلى تعاون جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك تعاون المنظمات والترتيبات الإقليمية. والواقع أنه في عدد من حالات الصراع، وبخاصة في أفريقيا، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تصبح أطرافا فعالة. إلا أن ذلك لا يعفي المجلس من الاضطلاع بدوره. وللأسف، فإن كثيرا من حالات الجمود والشلل في المجلس يعزى إلى العملية الغريبة لصنع القرار في المجلس، والمعروفة تماما للأعضاء ولغير الأعضاء في المجلس.

وفي وجه التحديات المعقدة الكثيرة التي تكمن في المستقبل، سيكون علينا أن نحسم في أقرب وقت ممكن قضية كفاءة المجلس وسلطته حتى لا يستمر تقويض كفاءة المجلس ومصداقيته. ومن الواضح أن المطلوب هو إصلاح المجلس لكي يصور الواقع الحالي تصويرا أفضل، بعد ٥٤ سنة من إنشائه. فالتمثيل الأفضل في المجلس، وعملية صنع القرار المجددة فيه، سيعملان على تعزيز مصداقيته وتدعيم قدرته على معالجة قضايا السلم والأمن الدوليين، بما فيها منع الصراعات المسلحة.

وفي هذا الصدد، أود أن أحث المجلس على أن يصوغ في إجراءات ملموسة المبادئ السامية التي أعرب عنها الكثير من المتكلمين في هذه المناقشة، بما فيهم الأمين العام، وبخاصة فيما يتعلق بأفريقيا، التي تشغل الصراعات فيها كثيرا من وقت المجلس. ومشروع البيان الرئاسي الذي سنعتمده سيكون حافزا قويا على تحقيق هذا الهدف.

وأشكركم مرة أخرى، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة، والمفيدة والهامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على بيانه، الذي تضمن مقترحات محددة ومفيدة جدا بشأن كيفية منع الصراع المسلح.

وفي تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة، في عام ١٩٦٠، أشار الأمين العام داغ همرشولد إلى أنه:

> "في نهاية المطاف، من المرجح ألا يكون الحكم على الأمم المتحدة من معيار نجاحها في التغلب على هذه الأزمة أو تلك، بقدر ما يكون من ضخامة إسهامها الكلي في بناء نوع من المجتمع العالمي لا تكون فيه هذه الأزمات حتمية".

وكلماته هذه تشرح ببلاغة وإيجاز سبب اجتماعنا هنا اليوم. ولكن هناك سببا أكثر إلحاحا. فجدول الأعمال الطويل والصعب لمجلس الأمن يدلل على أن المثل العليا للوقاية لم تتحقق، بل إنها لا تزال بعيدة. ويجب تعزيز وتدعيم صكوك الوقاية. ولكن الأهم من كل شيء أنه يتعين علينا أن نحد من قصور الإرادة الجماعية التي لا تزال تمثل المشكلة الأساسية التي نواجهها عند وضع ثقافة الوقاية.

ولهذا أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة. فجلسة اليوم ستكون معلما إيجابيا آخر في رئاسة سلوفينيا المثمرة والقديرة جدا لمجلس الأمن. ويجب الثناء على مبادرتكم بدعوة العضوية الأوسع للأمم المتحدة أيضا لمناقشة قضية منع الصراعات المسلحة.

ولدى مناقشة وسائل الوقاية من الصراع المسلح، ينبغي أن نكون واضحين بشأن ماهية الأدوات المتاحة لمجلس الأمن في هذه المحاولة. والأداة الأولى - الأولى بشرعية لا اعتراض عليها - هي الدبلوماسية. واهتداء بأحكام الفصل السادس من الميثاق، يكون مجلس الأمن في

وضع فريد، من خلال المفاوضات والإقناع، لتعزيز حكم المنطق حيثما يسود عدم التسامح وسوء الفهم. كما ينبغي أن تكون البعثات التي يقوم بها أعضاء مجلس الأمن، على غرار البعثة التي رأسها السفير انجابا إلى تيمور وإلى اندونيسيا ممارسة أكثر شيوعا.

وكمساهمة في الوقاية، توفر المادة ٩٩ من الميثاق للأمين العام أداة قيمة للغاية لإشراك المجلس في الإجراءات الوقائية. ويفي الأمين العام، السيد كوفي عنان، بولايته بمسؤولية، وشجاعة، وحكمة. كما يتعين التأكيد على الدور الذي يلعبه ممثلوه الخاصون وبعثاته للمساعي الحميدة.

والوزع الوقائي، كما حدث في مقدونيا، ونزع السلاح هما وسيلتان مفيدتان للوقاية بنفس القدر. ونحن نعرف جيدا النتائج المزعزعة للاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والتكديس المفرط لها.

ولا ينبغي أن ننسى إعادة تهيئة مناخ عالمي يتناسب مع ممارسة الدبلوماسية الوقائية. ويمكن أن يكون تعزيز جميع معاهدات نزع السلاح عاملا حاسما في ذلك الاتجاه. وينبغي التغلب على الشلل الحالي في برنامج نزع السلاح العالمي.

وغالبا ما يسبب الصراعات إساءة استعمال القوة من جانب الموجودين في مواقع السلطة. وهكذا فإن العدالة ذات أهمية شديدة للمحافظة على جو من الالتزام بالقيم البشرية الأساسية. ولمحكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة أثر بوصفهما أدوات للردع. ونأمل بأن يزداد هذا الأثر الإيجابي قريبا بقدر كبير بسريان النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وفي الوقاية من الصراعات، يمكن للأمم المتحدة أن تعتمد أيضا على المنظمات والترتيبات الإقليمية. وبناء على الفصل الثامن من الميثاق، الذي ينص على أنه لا يجوز القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن من مجلس الأمن. وفي هذا الصدد نشارك الأمين العام تقديره بأنه لا ينبغي للوقاية من الصراعات وحفظ السلام وصناعة السلام أن تصبح مجالا للمنافسة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، فالمقارنة وليست المنافسة هي من روح الميثاق.

وترى البرازيل أنه يتعين على الأعمال الوقائية للمجلس مراعاة بعض المبادئ الرئيسية التي تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة. أولا، يتعين إعلان تدابير الوقاية من الصراعات بناء على موافقة الحكومة أو الحكومات المعنية، مع الاحترام الكامل لسيادتها. وثانيا، من المفضل دائما انخراط مجلس الأمن بالموضوع على نحو متزايد حيث نعتمد تدريجيا التدابير الوقائية. وثالثا، ينبغي لمجلس الأمن الاحتفاظ بشعور بالتناسب بين الحالة التي ينوي معالجتها والتدابير التي ينظر في تطبيقها. وفي النهاية فإن مجلس الأمن ربما يضطر في الحالات المتطرفة أن يلجأ إلى تدابير القمع بناء على الفصل السابع. ويجب في هذه الحالات القيام بأي شيء للمحافظة على سلطة إجراءات القمع المتخذة باسم الوقاية وكفالة أنها تتفق مع مبادئ القانون الدولي.

والوسائل الموجودة تحت تصرف مجلس الأمن شاسعة وينبغي تطبيقها بدون انتقائية لأن الشمولية هي أصلب أسس الشرعية في أنشطة الأمم المتحدة. ولكن تدابير مجلس الأمن ليست هي الوسيلة الوحيدة المتاحة للوقاية من الصراعات. فإن هيئات الأمم المتحدة الأخرى تقع عليها مسؤولية فيما يتعلق بالوقاية من الصراعات.

ولا توجد معادلة فريدة للوقاية من الصراعات. وهكذا ينبغي اتخاذ الإجراء الوقائي بعد تقييم لخصائص كل من الصراعات. وإذا أردنا أن نضع استراتيجية شاملة، يتعين بلا شك أن تكون قائمة على فهم عميق للأدوات المتعددة للصراع.

وقد ذكرنا الأمين العام اليوم بالملاحظات التي أبداها مؤخرا لموظفي البنك الدولي:

"ورغم أن هذه الحرب أسوأ عدو للتنمية، فإن التنمية السليمة والمتوازنة هي أفضل شكل... الوقاية من الصراعات" (مرفق).

وتشارك البرازيل الأمين العام تصوره.

وزيادة على ذلك، فعندما تفشل الوقاية، يكون لأثر الصراعات تأثيرا سلبيا على التعاون الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. وحتى المناطق غير المتأثرة بالصراع تعاني من نقص التمويل حيث أن الموارد المالية التي كان ينبغي تكريسها للمساعدات الإنمائية تستنزف في الصراعات. ومن المأمول فيه أن تتهيأ ظروف لأساس

قوي وملموس لاستراتيجية طويلة الأجل وشاملة للوقاية من الصراعات عندما لا يصبح القضاء على الفقر مثالا غامضا وإنما محاولة مشتركة للمجتمع الدولي، وعندما تصبح حقوق الإنسان اهتماما عاليا في الحياة اليومية في جميع بلدان العالم. ولا ينبغي قط استخدام نقص التنمية مبررا للفظائع والاعتداءات التي شاهدناها في الصراعات الأخيرة.

ونحن نعترف بأنه تنبغي معالجة الصراعات الحالية باستخدام الأدوات المتاحة الآن وبأنه لا يمكننا الانتظار في اتخاذ إجراءات الوقاية لحين توافر جميع الشروط.

إن مثال السلام الدائم الذي صاغه كانت تأسس بناء على تعميم المثل الجمهورية - وبلغة العصر - إصباغ الطابع العالمي على الديمقراطية. وإن إدراك أن معظم صراعات اليوم داخلية، رغم ما لها من تأثير دولي واضح، يخلق مجالا لتحديد وتحديث مفهوم للديمقراطية بوصفها مفتاحا للسلام. ومن هذا المنظور فإن تأسيس نظم ديمقراطية شيء إيجابي ليس فقط داخليا؛ فهو يخلق أيضا نتائجه وراء الحدود. والديمقراطية تثبت، أكثر من أي وقت مضى، أنها أنسب نموذج سياسي لنظام دولي منسجم.

ويؤكد البيان الرئاسي الذي سنعتمده أن مجلس الأمن ملتزم بوضع ثقافة للوقاية، سوف تتأصل عندما تصبح الفكرة البسيطة التي عبَّر عنها بوضوح إيلي فيزيل بأنها مقبولة عالميا: إن الآخر ليس عدوي.

الرئيس: أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد ايسونغي (غابون) (تكلم بالفرنسية): لا يمكن إنكار أهمية الموضوع الذي يحضرنا هنا اليوم - والذي ناقشه بالفعل بشيء من العمق المتحدثون السابقون - إذا حكمنا بالعدد الكبير من الوفود التي شاركت في هذه المناقشة. وهكذا فإنني أود أن أثني عليكم، يا سيدي الرئيس، لقيامكم بوضع هذا البند "دور مجلس الأمن في الوقاية من الصراعات المسلحة" على برنامج عمل المجلس.

وتعد هذه المبادرة في حينها حيث أنها تمكن المجلس من مناقشة موضوع حاسم ونحن نقترب من نهاية العقد الذي تسبب في السنوات الأخيرة في نقد متكرر في أوقات الصراع في شتى أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، فيما يتعلق بتفسير المجلس لمسؤوليته الرئيسية بموجب الميثاق لصيانة السلام.

وتنبع هذه المسؤولية بالطبع من بُعد نظر واضعي ميثاق سان فرانسيسكو الذين كانوا عازمين على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والذين عهدوا بذلك إلى المنظمة بالمقاصد المبينة في المادة الأولى. وأول تلك المقاصد نصه التالي:

> "حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع، بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها".

وإذا كنت أشير كثيرا إلى الميثاق فذلك لأنه يتضمن المبادئ التوجيهية لعمل الأمم المتحدة لتعزيز وصون السلم والأمن في العالم ويمثل منع الصراع أفضل ضمان لتجنب تدهور حالة ما أو توتر ما وتحوله إلى صراع مسلح يكون من الصعب حسمه ويكون كثير التكلفة.

ولا نزال مقتنعين بأنوجود نظام جيد أو آلية للإنذار المبكر من شأنه أن يسمح بكشف أية علامات متقدمة لتهديد السلم وأن يوفر فرصة أفضل للقيام بعمل دبلوماسي وقائي يرمي إلى تشجيع أطراف الصراع على التحول إلى حل تفاوضي بدلا من اللجوء إلى مواجهة عسكرية ربما يكون من الصعب السيطرة عليها.

إن استخدام الوسائل السلمية وبعبارة أخرى اللجوء إلى الحوار والتسوية القانونية تلقى تشجيعا وتكريسا قويين في ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص في المادة ٣٣ على ما يلي:

> "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات

والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.

"ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك".

الميثاق واضح إذن، ليس فقط لأنه يعطي للمجلس ولاية في ميدان منع الصراع المسلح ولكن لأنـه يوضح أيضا الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق هذا الهدف.

وباعتبار مجلس الأمن جهازا يعهد إليه بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، فإن لديه بالتالي السلطة للمساعدة في وقف الصراع قبل أن يتحول إلى صراع مسلح. ومع ذلك فإن الصعوبة في هذا العمل تتضمن في رأينا مجالين. الإسراع بالعمل الوقائي والحزم في الالتزام الحقيقي. وبالنسبة لسرعة التدخل فيبدو من الضرورة المطلقة أن يبدأ العمل الدبلوماسي بمجرد أن تكتشف علامات التوتر. ومن ثم يعتمد نجاح المجلس في العمل الوقائي على مدى الإسراع بإنشاء بعثات المساعي الحميدة أو الوساطة. وأي تأخير في إنشاء هذه البعثات سيخلق فرصة لتدهور الأزمة وتحولها إلى صراع مسلح.

وبالنسبة لتدخل المجلس في تسوية الأزمات أو وزع بعثات لصنع السلم أو لصون السلم فإن الانتقاد يتركز على الدرجة النسبية التي تلاحظ في المماطلة أو الإبطاء اعتمادا على ما إذا كانت الحالة التي يكون المجلس بصددها في أفريقيا أو في مناطق أخرى. والواقع أن عددا من الصراعات كان يمكن تجنبها لو لم يتباطأ المجلس في المرحلة الأولية، واليوم إذا كان الوزع الوقائي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يذكر كمثال للعمل الوقائي الذي يقوم به المجلس فالسبب في ذلك يرجع إلى وجود عزم أكيد، وحرص من جانب الأعضاء المؤثرين في المجلس على أن يحسم الصراع قبل أن يؤدي إلى حالة يؤسف لها.

وهذا لا يعني أن المجلس لم يحاول أن يمحو الصورة المتمثلة في تطبيق معيار مزدوج فيما يتعلق بالسرعة التي يعمل بها بكثير أو قليل من النجاح. والواقع أن المجلس تمكن من إظهار اهتمامه المتزايد في ميدان منع صراع مسلح خلال المناقشة العامة والاجتماعات الوزارية الأخيرة بشأن موضوعات مثل التقرير المرحلي للأمين العام بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقريره الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨ بشأن أسباب الصراعات في أفريقيا وبناء السلم بعد انتهاء الصراع والأسلحة الصغيرة وحماية المدنيين في الصراع المسلح. وتبين البيانات التي أدلي بها في هذه الاجتماعات أن اهتمامات المجتمع الدولي لم تكن كافية في وجه تزايد التوتر في العالم.

وفي هذه المهمة الضخمة لمنع الصراع فإن المجلس لا يحتكر هذا العمل بل قد لا يكون سليما أن يواجه المجلس وحده هذه المهمة. فالدول الأعضاء في المنظمة والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والشركاء في التنمية، مدعوون جميعا إلى المشاركة في تخفيف حدة التوترات التي يمكن أن تؤدي إلى صراع مسلح.

كل هذا صحيح لأن المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التي أشرت إليها من قبل تتكلم عـن "تدابير مشتركة" ونفهم أن هذا يعني تضافر الجهود فيما بين الإدارات الوطنية والأفراد والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وهلم جرا.

وفـي ضـوء هـذه الروح من التضامن والتعاون لا ينبغي للأمم المتحدة أن تعـزز وتحسـن فقـط آليات الإنذار المبكر التابعة لها. ولكن ينبغي لها أيضا أن تسهم على نحو أكبر في إنشاء وتشغيل نظم مماثلة داخـل المنظمات أو الترتيبات الإقليمية. ومن المؤسف أن بعض هذه الأنظمة القائمة بالفعل تواجه المشكلة الصعبة المتمثلة في الحصول على الأموال الكافية للتشغيل السليم.

إذا كان هناك ميدان آخر يتصل مباشرة بمنع الصراع فهو بالتأكيد ميدان بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وينبغي أن تحظى عمليتا السريح ونزع السلاح باهتمام خـاص بغيـة تخفيض مخاطـر استئناف الصراع - إن لـم يكـن القضاء على هذه المخاطر، وذلك بسبب وجود الأسلحة ولا سيما الأسلحة الخفيفة. ومسألة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تستخدم غالبا في الصراعات وخاصـة الصراعـات الداخلية لا تزال شاغلا رئيسيا ينبغي مواجهته بأي عملية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع أو أي عملية لصون السلم في إطار ولاية موسـعة. وقـد درسـت هذه المسألة باستفاضة في المناقشة التي دارت حول هذا الموضوع والتي عقدها

المجلس على مستوى الوزراء في أيلول/سبتمبر الماضي.

ومع ذلك من المهم ومن الحيوي حقا أن تتجاوز البلدان المنتجة والبائعة للسلاح حرصها المفرط على تحقيق الربح بأي ثمن. وأن تدعم الجهد الجماعي للقضاء على الصراع المسلح ومنع نشوبه. فالأمم لا تنمو بقوة السلاح ولكن بالأحرى بتمويل المشاريع الحيوية. وفي هذا السياق ندعو تلك الدول إلى الاشتراك في تعزيز الحظر المفروض على السلاح. وفي هذا الصدد نشعر بالرضا إزاء القرارات الأخيرة التي اتخذتها بعض الحكومات وبعض الشركات لقطع جميع الصلات بحركات التمرد التي تنشر الخوف في أفريقيا.

لا يمكننا أن نكرر بالقدر الكافي ذكر أن منع الصراعات المسلحة ومعظمها اليوم صراعات داخلية، يعني أولا وقبل كل شيء القضاء على الأسباب الكامنة وراء نشوبها وهي قبل كل شيء أسباب اقتصادية ومؤسسية واجتماعية. وفيما يتعلق بالجوانب الأخيرة ينبغي أن نعترف بأنه أحرز تقدم كبير في العقد الماضي في المناطق الأكثر تأثرا بالصراع المسلح ومعظمها في المناطق النامية.

وختاما، بينما نسلم بأهمية الحشد الجماعي لمنع نشوب صراعات، ينبغي أولا أن تظهر الأطراف في الصراع إحساسا بالمسؤولية مع السعي إلى حل تفاوضي لنزاعها بدلا من أن تختار نهجا متطرفا.

وينبغي أيضا أن نزيد من لجوئنا إلى الوسائل التقليدية في تسوية النزاعات، مع الاهتداء بقدوة الآباء المؤسسين لمنظمة الوحدة الأفريقية الذين أنشأوا لجانا من الحكماء على غرار مجالس القرى الأفريقية.

وفضلا عن ذلك، على من لهم تأثير على الأطراف في النزاع أن يشاركوا في منع نشوب صراعات مسلحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غابون على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد جاين (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين الذين أعربوا عن امتنانهم لك، سيدي الرئيس، ولوفدك لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول هذا الموضوع العريض والهام، "دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة". ونحن ممتنون أيضا للأمين العام لأنه أرسى نبرة مناقشة اليوم.

وفيما نقترب من الألفية الجديدة، ما من وقت أفضل لنا لأن نذكر معا هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة - مجلس الأمن - بمسؤوليته الأساسية فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، وبعبارة أخرى، فيما يتعلق بأمننا الجماعي. وليس لدينا أدنى شك في أن لمجلس الأمن، بما له من سلطة ومكانة، القدرة والطاقة اللازمتين كلتيهما لأن ينفذ هذا الالتزام الأساسي. بيد أن لا جدارة للوزن الذي تضفيه السلطة والمكانة ما لم يهتد بمبدأ الإنصاف والمساواة في معالجة كل الصراعات أينما تنشب على هذا الكوكب الذي نتشاطره جميعا. وحينئذ، وحينئذ فقط، يمكن للمجلس أن يواصل المطالبة بحقه في سلطته الأدبية، سلطة تقديم الحلول للمشاكل ذات الأهمية المشتركة بالنسبة إلينا جميعا.

منذ انضمامنا إلى مجلس الأمن، نصر على الحاجة إلى مضاعفة الجهود لكي ندلل للذين نمثلهم أن يظهر جميع أعضاء المجلس - الدائمين والمنتخبين سواء - بصرف النظر عن منطقة المنشأ - درجة ما من الحماس والعزم في معالجة أية حالة من حالات الصراعات. وينبغي ألا نهدأ إلى حد الاعتقاد بأن الأمن والاستقرار النسبيين في بعض أجزاء العالم كافيان لأن نعلن أن أمننا الجماعي مكفول. وما لم يتحقق قدر معقول من الأمن والاستقرار في كل مكان وإلى أن يحدث ذلك، لا يمكننا أن نفترض أن الكل في أمان.

ومن المؤكد أن ضمان مصالحنا الوطنية الضيقة على حساب المصلحة المشتركة لن يمكننا من أن نقول إن هذا العالم مكان آمن. إن ضمان أمننا الجماعي هو الذي سيضع حدا للكوابيس التي نعاني منها. وإلا فإننا سنستمر في القلق.

لهذا السبب، أشيد بك، سيدي الرئيس، وبوفدك لمشروع بيان رئاسي بالغ الشمول أدليت به، ونرى أنه يشكل مخطط لمجلس الأمن يبين كيف يمكنه أن يضطلع بالدور الأساسي الذي يتوقع العالم كله منه أن يضطلع به في منع نشوب الصراعات المسلحة. إن المشروع يتضمن مبادئ توجيهية بالغة الفائدة لمساعدة مجلس الأمن على أن يكون ذا نشاط إيجابي أكبر بدلا من أن يتعرض أحيانا كثيرة لوصفه بأنه مشاهد عاجز فيما تتكشف الحالات المثيرة.

وفي هذا السياق، نود أن نزيد من التأكيد على فائدة آليات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والنشر الوقائي. ويشمل ذلك بالطبع بعثات مجلس الأمن بالخارج. وقد ذكرت أمثلة مختلفة نجح فيها مجلس الأمن في نزع الفتيل من صراعات محتملة.

بيد أنه ينبغي ألا يكون المجلس انتقائيا في منهجه. وفضلا عن ذلك، مثلما جاء في القول المأثور القديم - كما لاحظ بالفعل صديقي، سفير ماليزيا - فإن الوقاية خير من العلاج. بيد أن التحذير شيء واتخاذ الإجراءات العاجلة والمناسبة شيء آخر تماما. وفي هذا الصدد، يكتسب الدور، الذي يضطلع به الأمين العام المنصوص عليه في المادة ٩٩ من الميثاق، المزيد من الأهمية.

وللأسف، أوضحت التجربة أن في أغلب الأحيان، لا يفعل المجلس إلا القليل جدا وفي وقت متأخر جدا وبخاصة اذا كانت الحالة تتعلق بأفريقيا: ومن المؤسف أن تقول ذلك بيد أنه صحيح رغم ذلك. لقد شهدنا حالات أدليت فيها بيانات مشجعة تراجع بعدها مجلس الأمن عندما كانت هناك أكبر حاجة إلى دعم وتضامن بقية المجتمع الدولي.

وإذ نسلم بمسؤولية مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين، نضع نصب أعيننا الدور المهم الذي يمكن للمنظمات والترتيبات الإقليمية أن تضطلع به لتكملة الجهود التي يبذلها مجلس الأمن. ونحن على معرفة كاملة بأحكام الفصل الثامن من الميثاق بشأن هذه الترتيبات، بيد أنه ينبغي أن يكون هناك دائما تنسيق وثيق بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية.

وفي هذا الصدد، يلاحظ وفدي بارتياح التعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والفريق العسكري للمراقبة التابع لها وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبخاصة في سيراليون. ونأمل أن نرى تعزيز هذا التعاون في الشهور القادمة مع النشر الوشيك لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

ومما يبشر بالخير بالنسبة إلى العمليات في أماكن أخرى من أفريقيا نجاح العملية في سيراليون. ونحن نضع نصب أعيننا جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث نتطلع بقلق إلى قيام تعاون مجد بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وينبغي أن نسلم أيضا بأنه اذا ما كان لمجلس الأمن أن ينجح في حل المشاكل في جميع أرجاء العالم، ينبغي للأطراف المعنية أيضا أن تتعاون بشكل تام ودون شروط - سواء كانت دولا أو قوى فاعلة من غير الدول. وتتطلب حالات أخرى جهودا دولية متضافرة على المدى القصير والمدى المتوسط لكي تترك أثرا. وفي هذا السياق، نفكر على الفور في مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحظر الأسلحة - على سبيل ذكر مجالات قليلة لا غير. بيد أن الجهود الدولية المستدامة والمتضافرة ليست مرغوبا فيها فحسب بل ضرورية تماما أيضا لأن نعالج المشاكل الأكثر صعوبة في مرحلة بناء السلم بعد الصراع، وبشكل عام، ولأن نعالج أصعب كل هذه المشاكل: وهي مشكلة القضاء على الفقر.

وكما تعلم يا سيدي، وكما هو مسلم به على نطاق واسع، يشكل الفقر أحد الأسباب الأساسية لنشوب الصراعات المسلحة. ويسعد وفدي إثارة هذه النقطة في مشروع البيان الرئاسي الذي يتطرق إلى التأكيد على ضرورة أن تعمل كل أجهزة ووكالات الأمم المتحدة بناء على ذلك لكي تساعد الدول الأعضاء على القضاء على الفقر. وليس من الضروري أن نؤكد على الحاجة الأكثر إلحاحا لبلوغ الهدف الذي حدد قبل سنوات عديدة للغاية بشأن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وربما تحقق هذا الهدف في الألفية القادمة. فهو في متناول يدنا تماما بيد أنه من الصعوبة بمكان إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لأن نجعله يتحقق.

وعلى أي حال، فإذ أعود إلى النقطة التي بدأت بها - دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات المسلحة - يرى وفدي أنه اذا ما طبقنا بصرامة المبادئ التوجيهية المحددة في مشروع البيان الرئاسي، ستتعزز مصادقية ومكانة مجلس الأمن وسنضمن جميعا عالما مستقرا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غامبيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد اندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): يقول بحق الأمين العام في تقريره عن عمل المنظمة:

"المعالجة الأكثر جدية لموضوع الوقاية، تفيد في المقام الأول في ضمان التقليل من عدد الحروب

التي يتعين مواجهتها وما تؤدي إليه من كوارث". (A/54/1، الفقرة ٢١)

وفي الواقع، فإن مؤسسة كارنيغي ترى الأمور في موضعها الحقيقي. فهي تقدر أن تكلفة سبع حروب رئيسية في التسعينات بالنسبة للمجتمع الدولي - وبدون كوسوفو - بلغت ١٩٩ مليار دولار، وذلك بالإضافة إلى التكلفة التي تتكبدها البلدان التي تخوض الحروب بالفعل. وتم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه كان من الممكن تجنب معظم هذه الحروب لو كان مزيد من الأهمية أولي إلى منع نشوبها.

إن ملاحظاتي الاستهلالية تهدف إلى توضيح أهمية منع نشوب الصراعات المسلحة ثم أهمية اجتماع اليوم. ووفدي يشيد بك، سيدي الرئيس، لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

إن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. بيد أن منع نشوب الصراعات وتكرارها يتطلبان نهجا متعدد الأوجه من جانب مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى. في أفريقيا، لا تزال أسباب الصراعات المسلحة تكمن، إلى حد كبير في الفقر والتخلف الاقتصادي. ولذلك، حينما ينظر مجلس الأمن، في إطار مسؤوليته الرئيسية، في دوره في منع نشوب الصراعات المسلحة، يجب أن يتمسك بمبادئ وأحكام الميثاق.

والحروب الداخلية في يومنا هذا لا تزال تلقي بعبئها الثقيل على السكان المدنيين وعلى وجه الخصوص الأكثر ضعفا. ولذلك فإن الإنذار المبكر هو أفضل سبيل لتفادي المآسي الدائرة في أنحاء مختلفة من العالم. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل العمل لصون السلم في جميع الأوقات بغض النظر عن هشاشة السلم أو الموقع الجغرافي. وعندما يجري تأمين اتفاقات السلم، يتعين على مجلس الأمن أن يعمل بسرعة لتقديم المساعدة في توطيد السلم بتيسير تنفيذ تلك الاتفاقات. وإن اتخاذ تدابير متأخرة سلام متأخر، ومعاناة مطولة. وفي أكثر الأحيان يكون السلام بين الخصوم هشا بشكل متأصل ويحتاج بالتالي إلى أن يغذى حتى يطول أجله.

وفي سيراليون، كان من شأن اتخاذ تدبير سريع من مجلس الأمن في إطار ولاية مناسبة وكافية أن ينقذ أرواحا وأوصالا للآلاف من المدنيين الأبرياء. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما لا يزال السلام هشا، كما هو الحال في العديد من حالات الصراع، فإن التأخر المطول لوزع مراقبين عسكريين لصون السلم الذي حققه صانعو السلام قد لا يدمر منجزات عملية السلام الإقليمية فحسب؛ بل إن إعادة ظهور الصراع ينطوي على أن يشمل إمكانات حقيقية الجانب الأكبر من القارة. لذلك، حتى يصبح السلام حقيقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي الدول المجاورة، ينبغي لمجلس الأمن أن يدلل على نفس العزم والإلحاح والالتزام تجاه الحالات الأفريقية كما فعل ولا يزال يفعل بالنسبة لمناطق أخرى.

وفي الحالات الأفريقية وفي غيرها، أوضح الأمين العام عزمه على استخدام مساعيه الحميدة للتصدي للصراعات المسلحة حيثما تقوم ووفد بلدي يثني عليه لذلك. وعمل مجلس الأمن في الحقيقة قد تيسر جزئيا نتيجة المساعي الحميدة للأمين العام. وبعثات تقصي الحقائق عن طريق مكتب الأمين العام، كما كان الحال بالنسبة لبعثة مبعوثه الخاص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول أفريقية أخرى ذات شأن ثبتت فائدتها في تعزيز تفهم وتقييم مجلس الأمن لتلك الحالة، على وجه الخصوص. وبالمثل، فإن بعثة مجلس الأمن إلى جاكارتا وديلي هذا العام، والتي تشرفت برئاستها، دللت بوضوح على جدوى تلك البعثات. ولذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم هذا النوع من البعثات حينما يكون الأمر ممكنا. وأود، في هذا الصدد، أن أشكر زملائي، ولا سيما السفير هولبروك، على الكلمات الرقيقة التي وجهوها إلي اليوم. كما أود أيضا أن أذكر أن نجاح البعثة كان بفضل الجهد الجماعي لجميع أعضاء مجلس الأمن، بمن فيهم أنتم، السيد الرئيس.

بيد أن، استعداد مجلس الأمن في نهاية الأمر وبدرجة كبيرة لاتخاذ الإجراء الملائم، والثقة والتعاون فيما بين الأمين العام ومجلس الأمن، هي الأمور التي ستحدد ما إذا كان الصراع المسلح يمكن تفاديه أو ما إذا كانت هناك أرواح ستفقد قبل اتخاذ أية إجراءات. ومما له نفس الأهمية استعداد ورغبة المعنيين أساسا، لمنع الصراع المسلح واللجوء إلى الوسائل السليمة.

ولقد أكد مجددا قرر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمتهم الأخير في الجزائر قبل الألفية الجديدة على

"جعل منظمة الوحدة الأفريقية الأداة الحيوية لعملهم الجماعي سواء داخل أفريقيا أو فيما يتعلق بسائر أنحاء العالم".

وفي هذا الخصوص، أعلنوا أن آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها من الأصول القيمة للقارة الأفريقية التي يجب أن تغذى وتوطد. وأوضح رؤساء الدول والحكومات بجلاء أن هذه الآلية، التي تعد رمزا للعزم المتضافر للقارة الأفريقية على تحمل مسؤولياتها تماما لا تعفي منظمة الأمم المتحدة من التزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك من الأهمية بمكان لمجلس الأمن بوجه خاص أن يساعد منظمة الوحدة الأفريقية في قدراتها على الإنذار المبكر.

إن الترتيبات الإقليمية لا يمكن أن تسهم في صون السلم إلا إذا كانت تدابيرها متسقة مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق نرحب بالعلاقة المتسعة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وعلى وجه الخصوص في منع الصراعات، وحفظ السلم، وصنع السلام وحسم الصراعات. وإن الميل إلى القيام بإنفاذ السلام دون ولاية محددة من مجلس الأمن ودون العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي عدم تشجيعه، إذ يقوض مصداقية المجلس ويقلل من دوره في صون السلم والأمن الدوليين.

ومن أجل منع نشوب الصراعات، فإن التفهم السليم للعوامل الكامنة أمر ضروري. على سبيل المثال في أفريقيا، تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والثقيلة، عن طريق الاتجار غير المشروع بها، يتعين، في جملة أمور، منعه. ولذلك، من الضروري تطبيق التوصيات ذات الشأن الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراعات في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وفي هذا العقد، استـُخدمت الجزاءات على نحو أكثر تواترا وإن اختلفت النتائج. وناميبيا تؤيد الرأي القائل إنه قبل فرض الجزاءات ينبغي تحديد نطاقها وغرضها كما ينبغي أن تـُحدد مدتها بوضوح في القرار الذي يفرضها. وحسم المشاكل المترتبة على تطبيق الجزاءات يجب أن يقع على عاتق الأمم المتحدة التي تـُفرض الجزاءات باسمها. ونحن نتوقع إيجاد حل لهذه المشكلة بسرعة. وعلاوة على هذا، نعتقد اعتقادا راسخا أنه بمجرد فرض الجزاءات، ينبغي ألا تكون هناك انتقائية من جانب مجلس الأمن لدى تنفيذها. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود الدؤوبة التي بذلها السفير فاولر لكفالة أن تكون الجزاءات التي تـُفرض ضد يونيتا منفذة على نحو كامل.

إن أمامنا فرصة حقيقية لنكفل منع الصراعات المسلحة واحتواء الصراعات الحالية. لكن الصراعات تمنعها الشعوب، ومن المنطقي أيضا أن يكون كل من توكل إليه مهمة منع نشوب الصراعات في أمن وسلام. وهذا أمر لا يمكن أن نغالي في التأكيد عليه. علاوة على ذلك، التنافس بين أعضاء الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لا يمكن أن يمنع الصراعات، كما لا يمكن أن يعزز حفظ السلام وصنع السلام. ونجاح أية عملية من عمليات حفظ السلام يرتكز على أساس توافق الآراء بين الدول الأعضاء جميعا في مجلس الأمن. وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تعد قطعا مكونا أساسيا من مكونات دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن في العالم. وبالإضافة إلى هذا، الظروف والأوقات المتغيرة تملي أن يكون من الضروري على المجتمع الدولي أن ينعش مجلس الأمن. ونحن لا نزال مقتنعين بأن وجود الدول الأفريقية في فئتي عضوية مجلس الأمن سيساعد أفريقيا على المشاركة المجدية في منع الصراعات المسلحة ولا سيما في أفريقيا.

وفي هذا السياق أعلن تجمع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر ما يلي:

"نعيد تأكيد التزامنا باحترام الدور الرئيسي والمسؤوليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد نطالب مجددا بالتزام ديمقراطية حقيقية في العلاقات الدولية على أساس المشاركة النشطة والاعتبارات المتوازنة للشواغل المشروعة لجميع الأمم. ونطالب بوجه خاص بإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها والإقرار بالمكان المشروع لأفريقيا في هذا الجهاز".

وعبارات النوايا وحدها لا تكفي. فلكي يقوم مجلس الأمن بدوره في منع الصراع فإن أداته الأساسية هي التزام سياسي قوي من جميع الدول الأعضاء يـُكمله توفير الموارد المالية الكافية. فالالتزام السياسي مع

تخصيص الموارد المالية الكافية عنصران أساسيان لفعالية منع الصراعات المسلحة وصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد فان والصم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب هولندا ترحيبا حارا بمبادرة الرئاسة السلوفينية لتكريس مناقشة مفتوحة لدور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة. ونحن نعتبر منع الصراعات المسلحة أساس الواجبات المطلوب من مجلس الأمن الوفاء بها باسم أعضاء الأمم المتحدة. وهو يكمن بصورة طبيعية وثابتة في صلب نهج هولندا المتكامل إزاء جدول أعمال المجلس. والملاحظات التالية تكملة لما سيدلي به ممثل فنلندا فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي، والذي تؤيد هولندا بيانه تماما.

ومن الجلي أن منع الصراعات المسلحة هو أفضل من معالجتها بعد نشوبها. وتكلفة أي صراع مسلح من حيث الجوانب الإنسانية والمجتمعية والاقتصادية تتجاوز دائما ما يرصد حتى لأشد الإجراءات الوقائية تعقيدا. ولذا فما هو السبب في تفويت تلك الفرص الكثيرة في ميدان منع الصراعات؟

ويقوم منع مجلس الأمن للصراعات على ثلاث دعائم: الإنذار المبكر، والاهتمام المبكر، والعمل المبكر. فيجب أن ينبه المجلس إلى أي أزمة وشيكة في وقت مبكر يتيح له التصرف؛ وعليه أن يولي الاهتمام الكافي والموقوت للقضية، ثم عليه أن يتصرف بفعالية لمنع تفجر الصراع. والمشكلة اليوم ليست في الإنذار المبكر بأزمة وشيكة بل في متابعتها، وهذه نقطة أثارها الأمين العام أيضا في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

ولذا فإن ما له أهمية أساسية هو موقف الدول الأعضاء الـ ١٥ في المجلس. فهي التي تحدد أو تلغي أهمية المجلس في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد فإن الميثاق عهد بمسؤولية خاصة إلى الأعضاء الخمسة الدائمين، ولكن أفرد أيضا الأعضاء العشرة غير الدائمين على أنه يتوقع أن يكون انتخابهم تم باعتبار إسهامهم في صون السلم والأمن الدوليين.

ومع هذا تتخذ في بعض الأحيان مواقف تعترض أعمال المجلس الفعالة. وجميع أعضاء المجلس مشتركون في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهذه واردة في الفصل الأول من الميثاق وتتضمن الفقرة ٧ المشهودة من المادة ٢ التي تنص على أنه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما. وقد شهدت الدورة الحالية للأمم المتحدة مناقشة حامية حول استمرار صلاحية ذلك النص.

ودونما رغبة في إثارة نقاش مماثل في هذا المجلس لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن كل ما يقوله الميثاق فيما يتعلق بمنع الصراعات المسلحة في الفصلين السادس والسابع وفي المادة ٩٩، تمت صياغته، فيما يبدو، والصراعات بين الدول هي التي في الحسبان، بينما الأغلبية الساحقة من صراعات هذه الأيام المدرجة في جدول أعمال المجلس ذات طابع داخلي محض. وإزاء هذه الخلفية يحول أي تفسير صارم للفقرة ٧ من المادة ٢ دون التكيف مع هذا الواقع، بل يلغى بالفعل فعالية كل أحكام الميثاق المتعلق بمنع الصراعات المسلحة. فنادرا ما واجهتنا دلائل أكثر إقناعا على أن الفقرة ٧ من المادة ٢ لا يمكن أن تكون هي أول وآخر الميثاق هذه الأيام.

فمن أبرز المؤشرات على الصراع الوشيك حدوث انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. فهذه الانتهاكات تعكس تعطل سيادة القانون ويمكن أن تكون نذيرا بصراع محلي عنيف، ذي عواقب تمس السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، ينبغي أن يعامل مجلس الأمن تقريري لجنة حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باعتبارهما وثيقتي إنذار مبكر. وفي سياق منع الصراعات لا يمكن للمجلس أن يتجنب التصدي للحالة الداخلية في الدول التي ينتظر أن تتمخض فيها التطورات السلبية عن فظائع واسعة النطاق وتشريد جماعي للمدنيين. ولا يمكن أن يرفض هذا بسبب الولاية المحلية. وكما أوضح الأمين العام فإن التطهير العرقي والقتل الجماعي ليسا مما يحميه ميثاق الأمم المتحدة.

ولا مناص للمرء في مناقشة دور مجلس الأمن في منع الصراعات من أن يتطرق إلى قضية حق النقض التي حمى النقاش حولها. فكما قال وزير خارجية هولندا في كلمته في افتتاح الجمعية العامة، أيا كان زمن أو كيفية انتهاء المناقشة بشأن حق النقض فينبغي لمن يستطيعون إدراتها أن يمارسوا أقصى درجات ضبط النفس، وخاصة

في حالات الطوارئ الإنسانية. فإذا استعمل عضو دائم في المجلس حقه أو هدد باستعمال حقه في النقض يصبح من الملزم أن يشرح للعالم سبب تعطيله لإجراءات المجلس. وحق النقض امتياز غير عادي لا يمنح إلا لخمسة من أعضاء الأمم المتحدة. ومن نافلة القول إنه ينبغي ألا يمارس لأسباب خارجة عن قضية السلم والأمن الدوليين المعروضة على المجلس.

إن الأدوات التي يستطيع المجلس أن يستخدمها في منع الصراعات المسلحة محددة جزئيا في الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي ألا يشعر أعضاء المجلس أنهم مقيدون بهما فحسب. فعمليات حفظ السلام، مع هذا، لم تذكر في الميثاق، وأصبحت أداة رئيسية في يد المجلس. ونظرا لطبيعة الأزمات الراهنة التي تنطوي في الغالب على نشطاء غير تابعين لدول وأحيانا على عجز الدول، يتعين أن يكون المجلس عمليا وغير تقليدي بالنسبة لأدواته ومحاوريه، مثلما حدث في أيلول/سبتمبر عندما أرسل لبعثة إلى إندونيسيا وتيمور الشرقية.

وعندما نناقش دور مجلس الأمن في منع الصراع، من المهم ألا يغيب عن نظرنا دور الأمين العام في ذلك الميدان. وهذان الدوران ينبغي أن يدعم أحدهما الآخر؛ فالمجلس والأمين العام شريكان، وليسا متنافسين. وكانت جهودهما المشتركة المبذولة في أيلول/سبتمبر لتشجيع الحكومة الإندونيسية على قبول نشر قوة دولية متعددة الجنسيات في تيمور الشرقية مثالا بارزا على التعاون الفعال بين مجلس الأمن والأمين العام.

ولقد نوهت بالمادة التاسعة والتسعين عرضا عندما استرعيت انتباه المجلس إلى العلاقة الحساسة بين منع الصراع والولاية الداخلية للبلد. ووفدي يشجع الأمين العام بقوة على أن يستخدم بحرية السلطة المخولة له بموجب تلك المادة، بما في ذلك عندما يكون الموضوع الذي يرغب في استرعاء انتباه المجلس إليه لم يكشف بعد عن احتمال عبوره للحدود.

والمناقشة الحالية تتعلق بدور مجلس الأمن في منع الصراع. ولكن بالنظر إلى طبيعة التحديات الأمنية التي تواجهنا، من الواضح أن المجلس لا يمكن أن يتصرف بمفرده. ومن الناحية المثالية، ينبغي لتدابيره السياسية أن تتكامل مع التدابير الهيكلية التي تتصدى لمعالجة الأسباب الأساسية للأزمة الوشيكة الوقوع؛ مثل بناء المؤسسات الديمقراطية وتعزيز حكم القانون وتعزيز التنمية.

على الصعيدين الوطني والدولي يشكل الأثر الوقائي لوجود نظام قانوني فعال لمحاكمة انتهاكات حقوق الإنسان مسألة واضحة. وينبغي لهذا النظام أن يُنشأ في المقام الأول على الصعيد الوطني، وأن يعزز إذا لزم الأمر. وقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية للحالات التي لا تستطيع فيها الدول نفسها أو لا ترغب في محاكمة ومعاقبة مرتكبي أفظع الجرائم. وستعمل المحكمة أيضا بمثابة رادع قوي للجناة المحتملين. ولذا فإن هولندا تحث الدول على التوقيع على النظام الأساسي للمحكمة والمصادقة عليه حتى يتسنى لها أن تبدأ عملها بأسرع ما يمكن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوردة (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): يطيب لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة هذا المجلس لهذا الشهر وأهنئكم على إدارتكم الحكيمة لأعماله. وأعبر عن امتناني لسلفكم السفير لافروف وأعضاء بعثته على إدارته وقيادته الناجحة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

معروض على المجلس اليوم موضوع في غاية الأهمية، وهو دور مجلس الأمن ومساهمته في تحقيق أحد أغراض وأهداف الأمم المتحدة وهو منع النزاعات المسلحة. ومجلس الأمن، كأي جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، محكوم بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها كما أورده الميثاق في المادتين الأولى والثانية.

وأحد أهداف الأمم المتحدة ككل، كما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق، هو حفظ السلم والأمن الدولي. كما نصت هذه الفقرة أن للأمم المتحدة أن تتخذ

"التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل

المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها".

والمبادئ التي تحكم أعمال الأمم المتحدة وأجهزتها أوردتها المادة الثانية من الميثاق، والتي من بين نصوصها المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء، وفض المنازعات بالوسائل السلمية، والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وقد عهد الميثاق بأمر حفظ السلم والأمن الدولي إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن. فالجمعية العامة لها، حسب ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة الحادية عشرة،

"أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي ... كما لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو كليهما".

أما مجلس الأمن فقد عهد إليه أعضاء الأمم المتحدة، وفقا لنص المادة الرابعة والعشرين من الميثاق،

"بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات".

وإن على مجلس الأمن أن يعمل في أداء هذه الواجبات

"وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الأمن".

وهكذا كانت مهمة حفظ السلم والأمن الدولي مشتركة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. والتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ليست مهمة محصورة في مجلس الأمن. ومجلس الأمن يقوم بتحمل هذه التبعات نيابة عن الدول الأعضاء ولمصلحتها الجماعية وليس باسم مصلحة أحد أعضائه أو بعض من أعضائه فقط.

كان لا بد من ذكر وتوضيح ما يحكم عمل مجلس الأمن بصفته أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وهو باختصار الالتزام بالولاية كما حددتها الدول الأعضاء بموجب الميثاق، الأساس القانوني المقبول من الدول لأعمال المجلس، والالتزام بالمواد والمبادئ الواردة في الميثاق.

إن خروج مجلس الأمن عن ولايته، أو عدم الالتزام بمبادئ الميثاق، يمكن أن يؤدي إلى فقدان مصداقية المجلس، في اللحظة التي تشعر فيها الدول الأعضاء بأن مجلس الأمن لا يعمل نيابة عنها وحفاظا على مصالحها الجماعية، بل يمثل مصالح فئة قليلة من الدول أو دولة واحدة. إضافة إلى ذلك، فإن ما يحقق ويعزز مصداقية المجلس الالتزام بمبادئ القانون الدولي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية. فما اتفقت عليه غالبية الدول عرفيا أو صاغته في صكوك دولية ذات صبغة عالمية هو خير تعبير عن إرادة المجتمع الدولي.

إن عمل مجلس الأمن وقراراته لا يمكن أن تحترم أو يلتزم بها من قبل الدول الأعضاء إذا لم تكن تعبر عن إرادة غالبية الدول الأعضاء أو إذا جاءت مخالفة للميثاق وللقانون الدولي. وهذا ما تؤكده المادة الخامسة والعشرون من الميثاق بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقا للميثاق.

إن نقطة البداية يجب أن تكون في إصلاح مجلس الأمن ذاته، وبصفة خاصة وعاجلة إجراءات عمل المجلس، بحيث تضمن إجراءات وطرق عمل المجلس أن تعكس قرارات المجلس إرادة غالبية الدول الأعضاء التي يعمل نيابة عنها. وإنه لمن المفيد هنا الإشارة إلى أن ما جاء في كلمات جل أعضاء المجلس هذا اليوم، وكذلك كلمة سعادة الأمين العام ما يؤكد هذا التوجه. إن غالبية الدول التي تمثلها الجمعية العامة والمناقشات المفتوحة للدول الأعضاء التي يعقدها المجلس أحيانا، والتي نرى أن تسبق اتخاذ أية قرارات هامة من المجلس، أو عند تولي المجلس لمواضيع جديدة، وأن تكون هذه المناقشات أساسا لأي قرار يصدره، لا أن يكون الأساس هو المناقشات التي تجري وراء الأبواب المغلقة بين عدد محدود من الدول، تكون بعيدة عن التعبير عن إرادة المجتمع الدولي، كما يجري الآن في عدة مواضيع ومن بينها الموضوع المعروض على المجلس اليوم. فقد تم إعداد مشروع البيان الرئاسي ومناقشته قبل أن تعقد هذه الجلسة. فما جدوى وتأثير ما نقوله أو نعبر عنه، نحن أعضاء الأمم المتحدة، من آراء هذا اليوم وكل يوم، لتعزيز أو لإعادة مصداقية مجلس الأمن. على المجلس أن

يسلتزم بالقرارات التي يصدرها، بل عليه أن يكون أول من يلتزم بها وآخر من يخل بها، وألا فكيف له أن يطالب الدول والمنظمات الأخرى الالتزام بها إذا كان يغير قراراته أو يفسرها ويغير تفسيرها بناء على رغبة هذا الطرف أو ذاك من بين أعضائه.

بعد هذه المقدمة انتقل إلى صلب الموضوع الذي خصص له المجلس هذه الجلسة المفتوحة. أي كيف يمكن أن يساهم مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة، وما نوع هذه المساهمة في إطار مسؤوليته في حفظ السلم والأمن الدوليين، بالتوازي مع مساهمة أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية وما دون الإقليمية. ولا يمكن الاتفاق على الإجابة على مثل هذه الأسئلة قبل معرفة التهديدات القائمة والكامنة التي تهدد السلم والأمن الدوليين في عالمنا المعاصر. فالاتفاق على ما هي هذه التهديدات واكتشافها مبكرا، شرط أساسي مع توفر الإرادة السياسية للعمل المبكر لمواجهتها وللنجاح في منع الصراعات المسلحة من التفجر.

إن التهديد والخطر النوويين، ولو بسبب خطأ بشري أو تقني، لا يزال يمثل أكبر مصدر لتهديد الأمن والسلام العالميين. والقضاء على هذا التهديد لا يمكن أن يتحقق إلا بالإزالة التامة للأسلحة النووية. فالتركيز فقط على منع الانتشار النووي ثبت أنه غير عملي، فمادامت هناك دول تمثل مقدرات نووية أو قدرات نووية ومتمسكة بهذا الامتلاك لها، فإن العالم لن يخلو من دول أخرى تسعى إلى امتلاكها بالمثل. وفي هذا المجال، يمكن أن يلعب مجلس الأمن دورا هاما في تحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية، خصوصا وأن الدول التي تملك هذه الأسلحة جلهم من الأعضاء الدائمين في هذا المجلس؛ وإذا كانت جادة فعليا في تحقيق تعهداتها بإزالة الأسلحة النووية فإنه يمكنها أن تعمل من خلال المجلس. ويمكن لمجلس الأمن أن يقف وبكل حزم ضد أي عمل من أعمال العدوان واحتلال أراضي الغير. فلا يمكن لمجلس الأمن ان يكسب ثقة الدول الأعضاء عندما يقف متفرجا أمام مثل هذه الأعمال. ومن أين تأتي مصداقية المجلس وهو لا يفعل شيئا إزاء أعمال العدوان الإسرائيلي على الدول العربية لمدة تزيد عن ٥٠ عاما، دون اتخاذ أية تدابير لردع هذا العدوان، والاكتفاء بإصدار قرارات لم ينفذ جلها، بينما يقوم المجلس، ولادعاءات مختلفة ومختلفة، وبسرعة صاروخية بفرض العقوبات على الدول العربية؟ لما لم يقف مجلس الأمن في وجه الاعتداء العسكري الأمريكي على ليبيا عام ١٩٨٦، وهو اعتداء غير مبرر على الإطلاق، والذي استهدف المدنيين الذين قتلوا بالعشرات والذي أدانته جل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهل استطاع مجلس الأمن في هذه الحالة أن يعمل وفقا لإرادة غالبية الدول الأعضاء والمجتمع الدولي؟ ماذا فعل مجلس الأمن؟ وماذا يمكنه أن يفعل في وجه الاعتداءات العسكرية شبه اليومية ضد لبنان واحتلال جزء من أراضيه؟ بالرغم من أنه أصدر قرارا يتعلق بالموضوع، بل وضرب مقار الأمم المتحدة ذاتها وقتل المدنيين الذين لجأوا إليها كما في قانا. ألم يصدر مجلس الأمن قرارا يطالب بالانسحاب من جنوب لبنان؟ أم أن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ملزمة حينا وغير ملزمة أحيانا أخرى؟ وماذا فعل مجلس الأمن لوقف القصف اليومي للعراق وهو لا يكون تنفيذا لقرار أصدره المجلس؟ هذا ما يمكن أن يقوم به مجلس الأمن من أجل منع الصراعات المسلحة. ردع المعتدين ومعاقبتهم، واستكمال دوره بعد ذلك بإرساء السلام والمحافظة عليه ونشر قوات حفظ للسلام، وفسح الطريق أمام الأجهزة الدولية الأخرى للقيام بدورها لتعزيز السلام وإدامته، وأن يترك المواضيع الأخرى التي بدأ في التدخل فيها، كتهريب الأسلحة وحقوق الإنسان والمخدرات. فهناك أجهزة أخرى مختصة في الأمم المتحدة كفيلة بمعالجتها. وينبغي أن تتكفل بمعالجتها.

لكن حتى نشر بعثات وعمليات حفظ السلم أخضعها المجلس لاعتبارات ومعايير تختلف من منطقة إلى أخرى، وحسب أهواء ومصالح بعض الدول، وليس للصالح الدولي ولا للأمن أو السلم الدوليين. وتكفي هنا الإشارة إلى تعامل المجلس مع العديد من النزاعات القائمة، خصوصا في أفريقيا التي تلاقي بتجاهلا كاملا، باستثناء عقد الجلسات الخاصة بأفريقيا، أو إصدار بيانات أو قرارات تؤيد أو تدعم أو تناشد أو إرسال مبعوثين. لكن المجلس لم يتمكن من اتخاذ قرارات واجبة الإصدار. وإن ما أشار إليه سعادة مندوب ناميبيا في هذا الشأن لهو جدير بوقفة جادة منكم، ومنذ فترة طويلة، فكم احتاج المجلس من وقت لإصدار قرار بنشر المراقبين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي سيراليون بعدة حجج. وهنالك من طالب بضمانات مكتوبة، وهنالك من طالب بالتمويل، وهنالك من طالب بضمانات أمنية، وهو ما لم يحصل في مناطق أخرى، أو بسبب عدم توفر الموارد المالية. أما عن الصومال فكأن الصومال بلد يقع في كوكب غير الكوكب الذي نعيش عليه.

لقد أصبح ما يحرك مجلس الأمن هو ما تقوله أجهزة إعلام معينة، والمصالح التي تحركها، بما في ذلك الدول التي وراءها، لا الأمن الدولي ولا مصالح غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهذا الوضع يجب أن يتغير إذا أراد المجلس أن يلعب دورا إيجابيا في منع الصراعات المسلحة، وعليه أن يتحرك استجابة لما هو كامن من تهديدات حقيقية في مختلف بقاع العالم للسلم والأمن الدوليين.

ملاحظة أخيرة. تكرر خلال جلسة اليوم ما سمي بالتدخل لأسباب إنسانية، وأود أن أقول مرة أخرى بأن وصف الأسباب بالإنسانية لا بد وأن يكون جادا ومتجردا من قِبل البعض ممن عرضوا هذا الأمر اليوم. ولكنه ليس كذلك من قِبل الجميع. إنه ليس من الصعب إثارة مشكلات في بلد ما لتبرير وتوفير غطاء للتدخل الذي له غايات مسبقة ومبيتة تخص فقط مصالح المتدخلين، لا إنسانية المتضررين من هذه المشكلات. نحن الذين افتقدنا نصف سكاننا، فليبيا مثلا، فقدت نصف سكانها تماما بالعد لكي تحصل على استقلالها، لسنا مستعدين لأن نقبل بأي قرار يخالف الفقرة السابقة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة يعطي حقا للتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة كانت حتى ولو كانت الحجة المرفوعة عاليا للتغطية هي الإنسانية.

أين كانت إنسانية أولئك الإنسانيين عندما كنا مُستعمرين ومُحتلين؟ إنه قول حق يراد به باطل، ونحن قادرون على كشف الباطل وتمييزه من الحق. إن كوسوفو ليست سوى أحد الأمثلة القريبة للذهن، وإن تيمور الشرقية لن تكون الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجَّهها إلي.

المتكلمة التالية المدرج اسمها في قائمتي هي ممثلة فنلندا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة كوربي (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ودول أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا، وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانا وهنغاريا، والبلَدان المنتسبان قبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة للمنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة سلوفينيا بعقد هذه الجلسة وبالفرصة التي أتيحت له للاشتراك في هذه المناقشة الهامة بشأن منع الصراع. ونحن نعترف بأهمية هذه الحلقة في سلسلة المناقشات الموضوعية التي نظمها مجلس الأمن في الأشهر القلائل الأخيرة. ونرحب بالجهد الذي بذله المجلس في طرح هذه المسألة للمناقشة بغية توليد أفكار ورؤى جديدة عن كيفية منع الصراعات وزيادة الوعي بمفهوم الوقاية.

ويمثّل منع الصراعات مفهوما معقدا ينطوي على تدابير تنفيذية قصيرة الأجل وتدابير هيكلية طويلة الأجل. وتتضمن الأولى آليات الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، والنشر الوقائي، ونزع السلاح الوقائي في حين تتضمن الثانية تدابير بناء السلم التي تصل إلى جذور الصراعات.

وينص ميثاق الأمم المتحدة على عدد من الأدوات التي يمكن، بل وينبغي، استخدامها في منع الصراعات. وعلينا أن نبني على هذه الأدوات وأن نزيد تطويرها. وينبغي تعزيز وإكمال الأساليب الموجودة، مثل تلك الوارد ذكرها في المادة ٣٣ من الميثاق. والسُلم الوقائي من شأنه أن ييسر تحديد التدابير الوقائية المناسبة التي ينبغي اتخاذها في كل مرحلة من مراحل أي نزاع ينشب. وتقوم فكرة السُلم الوقائي جزئيا، ولكن ليس قصريا، على مبدأ التناسب؛ أي أن التدابير الوقائية ينبغي أن تُتخذ بما يتناسب ومستوى الصراع.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما قويا بالدور الرئيسي المناط بمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. وينبغي لمجلس الأمن أن يوجه اهتمامه بنشاط إلى مجالات الصراعات المحتملة، بما في ذلك عقد مناقشات تطلعية استشرافية على نحو منتظم، وفي هذا الصدد يتعيَّن عليه أن يُبقى على درجة عالية من الاستعداد لاتخاذ التدابير الوقائية. وتدخل بعض التدابير الوقائية - مثل إنشاء المناطق المنزوعة السلاح ونزع السلاح الوقائي - في الجرد التقليدي للوسائل المتاحة للمجلس.

وبعد النجاح الذي لا نزاع حوله والذي حققته قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي في جمهورية مقدونيا

اليوغوسلافية السابقة، وهي أول بعثة للانتشار الوقائي على الإطلاق، هناك قبول أوسع نطاقا لهذه الأداة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن ناحية أخرى كانت البعثة الأخيرة لأعضاء المجلس، والمتعلقة بالأزمة في تيمور الشرقية، مثالا طيبا على نجاح المجلس في استخدام بعض الأدوات المتاحة له بطريقة سريعة وحاسمة.

ونزع السلاح الوقائي هو موضوع حظي باهتمام واسع النطاق من الاتحاد الأوروبي. وقد اعتمدنا إجراءات مشتركة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كتدابير تكميلية لبرنامج الاتحاد الأوروبي لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار هو أيضا جزء لا يتجزأ من المعونة الطارئة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، وكذلك برامج التعمير والتنمية. ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا قويا بأنه في البحث عن حل طويل الأجل للمنازعات - ولا سيما في أفريقيا - ينبغي إيلاء الأولوية القصوى لكبح جماح الإمدادات بالأسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والصغيرة، فضلا عن تجارة الماس والذهب وغيرهما من المواد الثمينة التي توفر التمويل لهما. وفيما يتعلق بقضية الأسلحة، فإن الاتحاد الأوروبي يشجع مجلس الأمن على النظر في استخدام سلطاته بطريقة أكثر حسما لفرض حظر على الأسلحة في المراحل المبكرة من ظهور الأزمات.

ويؤدي الاتحاد الأوروبي الدور المركزي الذي يقوم به الأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك إرسال بعثات لتقصي الحقائق وللمساعي الحميدة وغيرها من الأنشطة. ونؤيد جهود الأمين العام لتحسين نظام الإنذار المبكر بالأمم المتحدة والتأكيد على نحو متزايد على الدبلوماسية الوقائية. ونعتقد أن إمكانيات الأمين العام وأمانته لم تستغل بعد الاستغلال التام.

وفي هذا السياق، نود أن نشير إلى المادة ٩٩ من الميثاق، التي تزود الأمين العام بإمكانية أن يوجه انتباه مجلس الأمن إلى أي مسألة يرى أنها قد تهدد صيانة السلم والأمن الدوليين. ولهذا الغرض، يرى الاتحاد الأوروبي أن قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة يتعيَّن تعزيزها لتمكين مجلس الأمن من إجراء استعراضات منتظمة لمجالات الصراعات المحتملة.

ونحن نشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على أن تتشاطر على نحو متزايد معلومات الإنذار المبكر مع الأمم المتحدة. وينبغي أن تُمكَّن الأمانة من تزويد مجلس الأمن بتقييم مستقل بشأن المناطق المختلفة، بما في ذلك الإنذار المبكر عن الأزمات التي قد تنشب فضلا عن مقترحات للعمل. وفي هذه العملية، ينبغي للأمانة أن تستفيد تماما من كل المعلومات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو صراعات أقل فأقل تصل إلى النقطة التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات إنفاذ في مجلس الأمن.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالأمين العام لإبرازه التحدي الإنساني الذي يواجه الأمم المتحدة في تقريره عن أعمال المنظمة. وهو يوضح عن حق أن منع الصراعات المسلحة هو الهدف الأسمى للأمم المتحدة. وتستحق أفكاره المتعلقة بتحسين وتعزيز الاستراتيجيات الوقائية منا الاهتمام والدعم.

ويوافق الاتحاد الأوروبي تماما على رغبة الأمين العام على النحو المعرب عنه في تقريره، في أن منع الصراعات، وحفظ السلام وصنع السلام أمور يجب ألا تصبح مجالات للتنافس بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومن الأهمية بمكان أن يجري تناول منع الصراعات بطريقة براغماتية.

ولذلك نؤيد بالكامل جهود الأمين العام لزيادة تحسين التنسيق والتعاون مع الترتيبات الإقليمية. وتتوفر للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مصادر قوة وإمكانات شتى في مجال منع الصراعات. وينبغي أن ينصب التركيز على تحقيق قدر أكبر من التكامل بين المؤسسات التي يعزز بعضها بعضا بصورة متبادلة، والاستفادة بمزاياها النسبية.

ويقوم الاتحاد الأوروبي بدور نشط في مجال منع الصراعات، والإنذار المبكر وإدارة الأزمات، بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وبدخول معاهدة امستردام حيز النفاذ في ١ أيار/ مايو ١٩٩٩، حصل الاتحاد الأوروبي على مجموعة جديدة معززة من تدابير منع الصراعات. وإنشاء وحدة لتخطيط السياسات والإنذار المبكر في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن تعيين السيد خافيير سولانا في المنصب الجديد، منصب الممثل السامي، من شأنهما أن يساهما في قدرات الاتحاد الأوروبي. وينبغي أن تستخدم وحدة تخطيط السياسات

والإنذار المبكر كمركز لتنسيق أنشطة الاتحاد الأوروبي مع الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الاجتماع القادم بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بغية الإيضاح التفصيلي للدور المتغير للاتحاد الأوروبي وقدراته في ميدان إدارة الأزمات ومنع الصراعات. ولقد استهل الاتحاد الأوروبي ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، الذي وقِّع في كولون في ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٩. وفضلا عن ذلك، سوف يساهم الاتحاد الأوروبي في أمن أوروبا ورخائها من خلال توسيعه.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باجتماع وزراء خارجية مجموعة الدول الثماني القادم بشأن منع الصراعات، المقرر عقده في برلين يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وسوف ينشد هذا الاجتماع زيادة تعزيز الجهود المبذولة حاليا للنهوض بدور منع الصراعات في العلاقات الدولية.

والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن أفضل استراتيجية للمحافظة على السلام والأمن هي التصدي أولا وقبل كل شيء للأسباب الرئيسية التي تفجر الصراعات. ويحاول المنع الهيكلي الطويل الأجل معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والأسباب الأخرى الكامنة وراء الصراعات. وينشد إتاحة إمكانية الوصول بصورة منصفة للنمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية والاتساق الاجتماعي والتنمية. ويعزز المزيد من احترام حقوق الإنسان وصيانة حكم القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وفي الوقت الحاضر، نرى أن حالات الصراع في أغلب الأحيان ذات طبيعة داخلية وترتبط بانتهاكات حقوق الإنسان، وبخاصة الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من أجل منع الصراعات.

وينبغي أن نطور استخداما أكثر استهدافا لصكوك التعاون الإنمائي بصدد معالجة الأسباب الرئيسية للصراعات العنيفة ورفع أوجه الظلم. ولا بد أن تستند تلك الأنشطة على القدرات والمؤسسات المحلية وتعززها. وقد تترتب على التعاون الإنمائي آثار غير مرغوب فيها إذا استخدم دون مراعاة الحالة السياسية الشاملة. ولذلك تدعو الحاجة إلى إجراء تحليل منتظم لأثر سياسات التنمية والمساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي باقتراح الأمين العام بدراسة فكرة تقييم آثار الصراعات في سياسات التنمية.

إن استعادة الأمن والنظام فضلا عن نزع السلاح وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع هي أيضا مسائل حيوية. وبما أن الأسلحة والمحاربين يتحركون بسهولة عبر الحدود في معظم مناطق الصراع، ينبغي أن يحاول مجلس الأمن صياغة ولايات بطريقة تقضي بأن تتم معالجة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السياق الإقليمي كلما كان ذلك ممكنا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي مع التقدير بزيادة دور ومساهمة المنظمات غير الحكومية في مجال منع الصراعات.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على الدور الهام الذي يؤديه القانون الدولي في منع الصراعات. وتؤدي المحاكم الجنائية الدولية وظائف هامة مثل المحاسبة والمصالحة والردع. وتقدم أيضا عملية مشروعة يمكن عن طريقها محاسبة الأفراد على انتهاكاتهم، ويتسنى بالتالي تجنب إدانة جماعات بكاملها.

ولقد دأب الاتحاد الأوروبي بنشاط على تأييد التدابير الرامية إلى ضمان المحاسبة عن الأعمال الإجرامية بموجب القانون الدولي. إن اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كان حدثا هاما في هذا الصدد، ونحث جميع الدول على توقيع النظام والمصادقة عليه بصفة ذلك، أمرا يتسم بالأولوية. ومن المأمول على الأجل الطويل أن تكون المهمة الرئيسية للمحكمة الجنائية الدولية هي مهمة المنع. إن زيادة الوعي بقدرة المحكمة وعزمها على محاولة معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي ينبغي أن تسهم بصورة فعالة في منع تلك الجرائم.

إن تقرير الأمين العام عن أفريقيا الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨ يتألف من عناصر واستراتيجيات هامة لمنع الصراعات. ومما يؤسف له أن الحالة في أفريقيا لم تتحسن بدرجة ملحوظة حتى الآن وما زال يتعين عمل الشيء الكثير. ولقد سعى الاتحاد الأوروبي لاستحداث نهج نشط وشامل ومتكامل لموضوع الصراعات العنيفة في أفريقيا، على أساس الموقف المشترك لعام ١٩٩٧ واستنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن "منع الصراعات وحسمها في أفريقيا". إن ثلث

البلدان الأفريقية متورط حاليا، أو كان متورطا مؤخرا، في حروب أهلية. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتزام مجلس الأمن القوي بمنع الصراعات في القارة ويتطلع إلى زيادة نشاط المجلس في هذا الصدد.

والاتحاد الأوروبي على استعداد للمساعدة في بناء قدرات منع الصراعات في أفريقيا، لا سيما عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية. ويولي الاتحاد الأوروبي، الأولوية للتنمية المستدامة في أفريقيا. إن تهيئة بيئة سياسية تمكينية من شأنها أن تفضي إلى حقوق الإنسان ونظم حكم جيدة ومجتمع مدني نابض بالنشاط شرط جوهري لتحقيق التنمية المستدامة. والاتحاد الأوروبي مصدر عالمي رئيسي للمساعدة الإنمائية إلى أفريقيا. وينبغي النظر إلى هذه المساعدة بصفتها مساهمة على الأجل الطويل في تحقيق الاستقرار ومنع الصراعات.

ندرك جميعا المعاناة الإنسانية والتكاليف الإنسانية والاقتصادية إذا فشلنا في منع الصراعات. والوقاية ربما لا تكون منظورة وقد لا يتم الإعلان عنها بصورة بارزة، ولكنها المهمة السامية لهذه المنظمة ولمجلس الأمن وسوف تظل كذلك. دعونا نحول تركيزنا من العمل حينما يندلع صراع خطير إلى تقديم استجابات ملائمة مبكرة للإنذار المبكر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة فنلندا على كلماتها الطيبة التي وجهتها إليّ.

لا يزال هناك عدد من المتكلمين على القائمة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق هذه الجلسة الساعة ٢٠/٠٠ اليوم، واستئنافها غدا، الساعة ١٠/٠٠.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلقاء كلمته.

السيد سمحان (دولة الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية الإعراب عن شكرنا وتقديرنا لكم ولأعضاء المجلس لمبادرتكم في عقد هذه الجلسة العامة بشأن دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة.

بالرغم من المرحلة التاريخية الحاسمة التي نمر بها ونحن على أعتاب الألفية الثالثة، لا تزال البيئة العالمية تواجه العديد من المشاكل والتحديات المتنامية الناجمة عن استمرار النزاعات والصراعات المسلحة الأهلية والإقليمية وحالات الاحتلال وتداعياتها على السلم والأمن الإقليمي والدولي، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي، وبصفة خاصة مجلس الأمن المنوطة به مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، العمل، في إطار من المنهجية والشفافية البعيدة عن سياسة ازدواجية المعايير، على معالجتها بالطرق السلمية المستندة إلى نصوص قراراته ومبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي.

إننا، إذ نؤيد الاقتراحات الداعية إلى بذل المزيد من أوجه التعاون والتنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية وغير الإقليمية الأخرى في تعزيز جهود عمليات حفظ السلام وقوات التدخل السريع وغيرها من المبادرات السلمية والدبلوماسية الوقائية الهادفة إلى احتواء أزمات الصراعات القائمة أو المحتملة النشوب وفي الأوقات المناسبة، نشدد في نفس الوقت على ضرورة تطوير دور المجلس في بناء السلم بعد انتهاء الصراعات الذي يشمل تنفيذ برامج مشتركة ومحايدة في مجالات نزع سلاح المجندين لتأهيلهم، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم وأوطانهم، وتعزيز جهود تعبئة المساعدات الإنمائية لتلبية الحاجات المتزايدة لهذه البلدان المتضررة وإعانتها على النهوض بالتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية لشعوبها.

إن التعاون الإقليمي والدولي في مجال التحقيق الجنائي والملاحقة القانونية والقضائية للمسؤولين عن الجرائم التي ترتكب بحق الإنسانية في حالات الصراعات المسلحة باتا مسألة ملحة لضمان القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة المنتهكة لأحكام القانون الإنساني الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان المنظمة لمعاملة المدنيين وقت الحرب. وعليه فإننا نؤكد مسؤولية المجتمع الدولي عن دعم ومساندة جهود الآليات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، بما فيها جرائم قتل واحتجاز موظفي الأمم المتحدة والبعثات الإنسانية.

إن دولة الإمارات إذ تؤمن بمبدأ عدم اعتبار مسألتي رصد حقوق الإنسان وتقديم المساعدات الإنسانية في

المناطق المتضررة بفعل الصراعات بديلا عن خطط احتواء هذه النزاعات، بل جزءا أساسيا من عمليات وبرامج حفظ السلم ومبادرات المصالحة الوطنية. تؤكد أهمية حياد وشفافية أنشطة مجلس الأمن والجهات الأخرى المشاركة في احتواء معاناة المدنيين من جراء الاقتتال المسلح، وفي إطار احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها السياسية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية التي نص عليها القانون الدولي. ونؤكد مبدأ احترام أمن وسلامة أفراد الأمم المتحدة والبعثات الدولية داخل أراضيها. كما ندعو في هذا السياق إلى توفير التدريب العملي المناسب للعاملين في ميادين الأنشطة الإنسانية خلال الصراعات المسلحة.

وختاما نؤيد كافة التوجهات الدولية الداعية إلى تعزيز دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات بالطرق والوسائل السلمية وحماية المدنيين وقت الحرب، مع الأخذ في الاعتبار عدم تعارض هذا الدور مع المبادئ التي ينص عليها الميثاق وأحكام القانون الدولي. كما ندعو إلى تعزيز أساليب تشاور المجلس مع الدول المعنية، لا سيما في مجال تنسيق الجهود المشتركة، وتبادل المعلومات، وبث ثقافة السلام من أجل تطوير الفهم العالمي المشترك لمعايير حقوق الإنسان في حالات الصراع المسلح، ولتعيش الإنسانية في أمن واستقرار وازدهار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل جنوب أفريقيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، ياسيادة الرئيس، على عقدكم مناقشة اليوم بشأن دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة. وبما أن يوم غد هو آخر يوم في رئاستكم، أود أيضا، باسم بعثتي، أن أشكركم أنتم شخصيا وأفراد بعثتكم على الأعمال الجديرة بالثناء التي قمتم بها أثناء رئاستكم للمجلس.

لقد أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ بهدف أساسي هو منع الصراعات المسلحة بين الدول. وعلى امتداد السنوات الـ ٥٤ السابقة، حدث نمو لم يسبق له مثيل في التفاعل الاجتماعي والسياسي والتجاري بين الدول. وعمليات العولمة العديدة المعقدة هذه تمثل في واقع الأمر فترة من التغير السريع الذي، يضع في أحيان كثيرة أعباء ثقيلة على الدول ومكوناتها وإن كان قد فتح الأبواب أمام جني الكثير من الفوائد. ونحن، كما ذكر الأمين العام، نتحرك نحو حقبة يوجد بها قبول شبه عالمي لمبدأ أن الدول توجد لخدمة مواطنيها لا العكس.

وكانت الأعباء الناجمة عن هذه العمليات كبيرة إلى حد جعل الكثير من البلدان غير قادرة على مواجهة التناقضات التي نجمت عنها. وفي أحيان كثيرة ازدادت التوترات القائمة بين الدول حدة نتيجة لعمليات العولمة، فأصبح العنف داخل الدول والمجتمعات يمثل وباء.

إن حكومتي تؤمن بأن تكاثر الصراعات الذي حدث مؤخرا داخل الدول يبين أنه توجد صلة أساسية بين الإجحافات التي تنشأ على مستوى الدول وتلك التي تنشأ داخل الدول. ونرى كذلك أن الإجحافات الأساسية هذه، ما لم يكن هناك التزام في الوقت نفسه بمعالجتها داخل نظام العلاقات الدولية عن طريق الإصلاح والأخذ بالديمقراطية، سيكون من العسير معالجتها على نحو شامل على الصعيد الوطني.

ولا يخفى على أحد أن مجلس الأمن الدولي الذي أنشئ منذ ما يربو على نصف قرن يكافح أيضا للتعامل مع هذا الواقع الجديد.

إن الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يستهدف تعزيز ووضع أساليب مناسبة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، قد قدم بعض الإسهامات القيمة لمنع نشوب الصراعات المسلحة. وينبغي أن تظل مبادئه تشكل نقطة انطلاق أساسية لتصميمنا على تمكين مجلس الأمن فعلا من تعزيز صون السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، فإننا لو درسنا الأزمات الرئيسية التي عالجها مجلس الأمن هذا العام، فلا بد من أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن الأمم المتحدة ما زالت تركز معظم جهودها ومواردها على وقف الصراعات بعد اندلاعها، بدلا من اتقائها وإدارتها وحسمها قبل اندلاعها. إننا بحاجة إلى أن نحول هذا التركيز على التدخل في الصراعات بشكل أكبر صوب اتقاء الصراعات وإدارتها وحسمها. وفي هذا السياق، تجدر ملاحظة أن الأمم المتحدة طوال تاريخها لم تأذن إلا مرتين فحسب بالنشر الوقائي غير المكلف نسبيا لحفظة السلام التابعين للأمم

المتحدة على الصعيد الميداني: في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفي جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولا يتجه المجلس إلى الأساليب الأخرى مثل الإنفاذ، إلا بعد استنفاد الجهود التي تبذل في إطار الفصل السادس. ومع ذلك، فإن التجربة التي خضناها في الماضي بينت لنا أنه بحلول الوقت الذي يجري فيه التفكير في الإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع، ناهيك عن تنفيذها، تكون التكلفة مذهلة، من حيث الخسائر التي تصيب المدنيين، وانتهاكات حقوق الإنسان؛ ومن حيث أعداد المشردين؛ ومن حيث الإجهاد والأضرار التي تصيب البنية التحتية، والاقتصادات، والنظم الإيكولوجية لمناطق بأكملها، إن لم يكن تدميرها بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، يجب أن نضيف التكاليف التي تتحملها منظومة الأمم المتحدة الضعيفة ماليا بالفعل لإحلال السلام في حالات الصراع التي تكون قد تأججت بشكل شامل.

وتود حكومة جنوب أفريقيا أن تكرر التأكيد، كما فعلنا من قبل أمام هذه الهيئة، على الحاجة العاجلة إلى أن نجدد جميعها التزامنا بمنع وإدارة وحسم الصراعات. وفي هذا السياق، هناك ثلاثة أشياء نرى أن مجلس الأمن ينبغي أن يقوم بها - وأن يفعل ذلك بشكل متسق - للتدليل على إصراره على منع وإدارة وحسم الصراعات المسلحة. ينبغي أن يلتزم المجلس بتعزيز ودعم جهود آليات الإنذار المبكر الإقليمية؛ وأن يستجيب لتوصيات آليات الإنذار تلك بإجراءات مناسبة تتخذ في وقت مبكر؛ وأن ييسر تهيئة بيئة يمكن فيها معالجة الأسباب الجذرية للصراع.

ولقد استمعنا مرات عديدة من قبل إلى رأي مفاده أن آليات الإنذار المبكر لها أهمية حاسمة لمنع الصراعات، وربما يكون هذا الرأي قد تكرر كثيرا إلى حد أن الرسالة قد ضاعت فيما يبدو في هذا الخضم. ولا بد لنا من أن نعترف أيضا بأن هناك مناقشة جارية داخل الأمم المتحدة بشأن آليات الإنذار المبكر، حيث تطرح كثيرا أسئلة من جانب الدول الأعضاء تتعلق بقضيتي المشروعية والسيادة. وكثيرا ما تطرح أسئلة وبحق عن مشروعية وإصالة المعلومات والتحليلات التي تجري لحالات الصراع. وأحيانا ما يكن طرح الأسئلة على نحو مفهوم يتعلق بما إذا كانت عملية جمع المعلومات حول الصراعات تهدد في حد ذاتها سيادة الدول. والأمانة العامة، التي ينبغي أن يعتمد عليها مجلس الأمن للحصول على معظم احتياجاته من المعلومات، لا بد لها من أن تجتاز في أحيان كثيرة حقول ألغام فعلية من الجدل عندما تستجيب إلى طلبات للمعلومات.

ومع ذلك ليس من بين هذه المعوقات ما يجب أن يسمح بالتشكيك في الفرضية القائمة بأن آليات الإنذار المبكر ينبغي أن تضطلع بدور قيم في منع الصراعات المسلحة.

وهكذا فإننا نتساءل ما الذي يجب عمله إذن؟

إن الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها ينبغي أن تواصلا التقيد بأعلى المعايير عن جمع ومقارنة ونشر المعلومات المتعلقة بحالات الصراع. وفي ضوء الحاجة إلى معالجة الحساسيات التي تكتنف مسألة جمع المعلومات لأغراض الإنذار المبكر، ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تركيز جهودها الأساسية على بناء شراكات للإنذار المبكر ومنع الصراعات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في حاجة من جانبنا إلى أن ننظر، جماعيا أو فرديا، في السبل والوسائل المناسبة للإسهام في تحسين قدرة الإنذار المبكر لدى منظومة الأمم المتحدة، إما بشكل عام، أو بالنسبة لحالات صراعات معينة. ولعلم منظري فكرة التآمر، ينبغي ألا تترجم عملية جمع المعلومات هذه إلى إنشاء نظام عالمي لجمع الاستخبارات.

وهذا لا يعني أن المنظمات الحكومية ووسائط الإعلام ليس لها دور تضطلع به في توفير المعلومات عن الإنذار المبكر؛ فمن الواضح أنها تقوم بذلك بالفعل. وكما هو معهود فإن المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام مجتمعة تسيطر على موارد لجمع المعلومات أكبر بكثير من كل ما يتوفر لحكوماتنا مجتمعة. ومن المؤكد أنها تسيطر على موارد تزيد كثيرا عما لدى الأمم المتحدة.

وتكمن الوسيلة الأساسية لتوفير معلومات مفيدة وموثوق بها لأغراض الإنذار المبكر لمنع الصراعات في قيام الأمين العام ومجلس الأمن بإيفاد بعثات لتقصي الحقائق في توقيت حسن إلى حالات الصراع. وفي الحالات التي تشارك فيها منظمات إقليمية أو دون إقليمية في هذه المبادرات، ينبغي لمجلس الأمن أن يعرب عن دعمه لهذه المبادرات في وقت مبكر وبطريقة لا لبس فيها. ومن ناحية أخرى، يضع هذا الدعم التزاما على

الدول الأعضاء بأن تقبل هذه البعثات وأن تقدم لها أكمل قدر من التعاون.

ولقد قال الأمين العام في العام الماضي في تقريره إلى مجلس الأمن عن أسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (S/1998/318) إنه ليس هناك أي قدر من المعلومات الناجمة عن الإنذار المبكر يمكن أن يمنع اندلاع الصراعات ما لم يكن مدعوما بعمل مبكر. وهذا أمر يعتمد في الغالب الأعم، كما نعرف جميعا، على مدى قدرة مجلس الأمن والعضوية الأوسع للأمم المتحدة على إبداء الإرادة السياسية المناسبة. وفي هذا السياق، نجد كما هو معهود أن التدخل الدبلوماسي المبكر هو أجدى وسيلة للتدخل وأكثرها فاعلية من حيث التكلفة. وحيثما أمكن، ينبغي أن تتم هذه الوساطة الدولية بالتعاون مع المنظمات الحكومية الإقليمية و/أو دون الإقليمية المستقرة.

وتقوم جنوب أفريقيا وشركاؤها الإقليميون ودون الإقليميين باستثمار كبير في مجال الإنذار المبكر ومنع الصراعات. ومقابل ذلك، ينبغي حسبما يكون مناسبا، لا سيما حيثما توجد معوقات للقدرة المشار إليها، أن تحظى جهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لحسم الصراعات بالدعم والمساندة، سياسيا وماديا، من الأمم المتحدة في مرحلة مبكرة. وحيثما تكون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية قد قدمت توصيات صريحة إلى مجلس الأمن بشأن التدابير اللازمة لمعالجة صراع معين، فإن هذه التوصيات يجب أن تحظى بالنظر المبكر وأن يبت فيها بسرعة مناسبة.

وفي الوقت نفسه، وكما قال رئيس جمهورية بلادي أمام الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر، نحن نرى

> "إن الحاجة إلى أن تدخل الأمم المتحدة لمنع ارتكاب أعمال عدوان تفرض التزاما على الأمم المتحدة بوجوب أن تنظر إليها الحكومات والشعوب بوصفها محاورا غير منحاز وصانعا للسلام حقا". (A/54/PV.4، الصفحة ٩)

وسأعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

وبغية توطيد المكاسب التي حققتها التدخلات الدبلوماسية الناجحة، من الحتمي معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. إن الصراعات المسلحة، سواء كانت بين الدول أو داخل الدول ليست تعبيرات تلقائية عن العنف. وكما هو معهود، فإن تكوينها يمكن إرجاعه إلى خليط من العوامل المعاصرة والتاريخية، بما في ذلك الاستعمار، والفقر، والتخلف، وعدم الوصول إلى الموارد الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية - أو الحرمان منها.

ومع ذلك، يجب اتخاذ نهج كلية للاستراتيجيات المتعلقة بمنع الصراعات وحلها، التي تشمل الأعمال الإنسانية لمعالجة احتياجات الطوارئ وغيرها من الاحتياجات القصيرة الأجل؛ والحوار السياسي المستمر، وبناء المؤسسات التي تعزز المصالحة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية؛ والبرامج والعمليات المناسبة والمستدامة التي تستهدف تعزيز التعمير والتنمية في المجال الاقتصادي ومجال الهياكل الأساسية، والقضاء على الفقر.

وبطبيعة الحال، إن دور مجلس الأمن ليس تأدية كل هذه المهام. ولكن دوره أن يكفل تهيئة بيئة مناسبة تمكن أطراف النزاع من معالجة قضاياهم، بالتعاون مع مناطقهم والمجتمع الدولي بصفة عامة.

وهناك عدد من العوامل التي دأبت على إعاقة الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، بصفة خاصة، عن السعي للاضطلاع بولايتيهما في منع الصراعات، وقد يكون أهم هذه العوامل عدم توفر الطابع التمثيلي والشفافية في مجلس الأمن.

والمجموعة الكبيرة من سلطات المجلس أناطه بها أعضاء الأمم المتحدة عن طريق المادة ٢٤ من الميثاق. وبقيام الأعضاء، بإسناد هذه السلطات إلى مجلس الأمن، فإنهم يتوقعون أن يكون نهجه في معالجة الصراعات في كل الأوقات مسترشدا بالمعايير المطبقة عالميا كما ترد في ميثاق الأمم المتحدة.

ومع ذلك، ينبغي لنا، ونحن نقترب من نهاية الألفية، أن نعترف بأن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترى أن مجلس الأمن غير تمثيلي. ويراه آخرون مجرد هيئة بالية. بل إن البعض يرونه أداة للهيمنة. وهذه التصورات، التي نمت طيلة السنين الـ ٥٤ الماضية مع تزايد عدد الأعضاء وتنوعهم، تساهم في بعض الأحيان في إيجاد جو قاتم داخل الأمم المتحدة يبدو فيه التشكك في مبادئ الميثاق ومثله العليا ذاتها.

ومن الأمور التي كثيرا ما تسيطر على المناقشات في الأمم المتحدة أنه ولئن كان هدفنا الأسمى صون وتعزيز السلام، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، فإن الأسئلة التي لا تزال محل خلافات مريرة هي "رؤية مَن للسلام؟" و "رؤية مَن لحقوق الإنسان؟" و "رؤية مَن للديمقراطية؟" ويعني تداخل هذا الواقع مع السعي لتحقيق المثل العليا النبيلة للأمم المتحدة أن هذه المناقشة قد وجدت مؤخرا صوتا متجددا في النقاش حول التدخلات الإنسانية.

وفي الوقت الذي ينبغي فيه لهذه المنظمة أن تحتفل بتحقيق السلام المرتكز على المعايير العالمية للديمقراطية وحقوق الإنسان، نجد أنفسنا، بدلا من ذلك، منقسمين؛ ويبدو أن الكثيرين يخشون أن تعني هذه المثل العليا، بدلا من ذلك، فرض ثقافة واحدة عالمية على من هم أقل قوة. ويرجع أحد الأسباب الرئيسية لوجود هذه الحالة إلى عدم توفر الطابع التمثيلي والشفافية في مجلس الأمن.

ولكي يكون مجلس الأمن مخولا بشكل حقيقي من قبل الأعضاء بالعمل المتواصل دفاعا عن المثل العليا الواردة في الميثاق، يجب أن يعتبر المجلس مشروعا من حيث شكله وتسييره على حد سواء. وهذا يعني أن تكوين مجلس الأمن، وسلطاته، وأساليب عمله وصنع القرارات فيه يجب أن تمثل جميع الأعضاء في الأمم المتحدة وأن تكون متاحة لهم. ولن يتمكن المجلس من السعي إلى تحقيق ولايته بمنع الصراعات المسلحة على نحو فعال ومتسق إلا عندما يعتبر ذا مشروعية كاملة.

وختاما، يكون من الأهمية بمكان في حقبة تتسم فيها أغلبية الصراعات بأنها تدور داخل الدول، ويكون لكثير من الصراعات التي تنشب بين الدول أصول داخل الدول ذاتها، أن تجري التدخلات لمنع الصراعات، وإدارتها، وحسمها في إطار المعايير والقواعد المعترف بها عالميا، وبدعم عالمي. ومن الواضح أن هذا الدعم لن يتأتى إلا إذا آمن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأنهم - ومناطقهم - ممثلون تمثيلا كافيا في مجلس الأمن، لأن بحثنا عن السلام والأمن لن يكلل بالنجاح إلا عن طريق اضطلاعنا بإصلاح نظامنا للعلاقات الدولية وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه في آن واحد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثلة استراليا. وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس الإدلاء ببيانها.

السيدة ونسلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): نشر قبل بضعة أشهر في صحيفة يومية كبرى في الولايات المتحدة رسم كاريكاتوري سياسي يصور مجلس الأمن منغمسا في مناقشة حول استجابته لنزاع محول بالفعل إلى صراع عنيف. ويصور هذا الرسم أحد أعضاء الوفود يقول لزملائه الجزعين في المجلس، "لا، لا، لا. دعونا نبدأ أولا البحث في الأمور العملية الجادة، ثم تأتي بعد ذلك الروحانيات التي لا تجدي".

كلنا نعلم أن واقع دور مجلس الأمن أكثر إيجابية بكثير. ولكن التفسير القاسي لهذا الرسام الكاريكاتوري يشير إلى التناقض الكامن في العمل الوقائي الفعال، فكثير منه يحدث دون أن نراه، ونجاحه لا يقاس بما يحدث بقدر ما يقاس بما لا يحدث. ولكن عندما يخفق هذا العمل، تكون النتائج واضحة تماما.

وصحيح أيضا أن العمل الوقائي الفعال يشمل مجموعة معقدة من الآليات. ولا يمكن لعمل منفرد أن يكفل وحده منع نشوب صراع عنيف. ولئن كان العمل العلاجي الذي يتخذ في الوقت المناسب يمكن أن يعيد طرفي النزاع من حافة الصراع، فإن العمل الوقائي الفعال إلى أقصى حد يضمن عدم بلوغ هذه النقطة على الإطلاق، ويمكن لأطراف النزاع المحتملين أن يحسموا خلافاتهم قبل التفكير في استخدام القوة بوصفها خيارا.

وبمعنى ما، فإن كل التعاون الدولي يسهم في الوقاية، عن طريق إنشاء آليات لحسم الخلافات بيننا، وعن طريق معالجة الكثير من الأسباب الجذرية للصراعات بطرق عملية. وشبكات الترابط من أجل التعاون الدولي الذي نشارك فيه جميعا، في كل الأوقات، في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، والقانونية، والأمنية، وغيرها، وحتى في المجالات الرياضية، كلها تضطلع بدور في بناء ثقافة الوقاية.

وتشكل المعايير العالمية القوية جزءا جوهريا من هذه المعادلة. ويجب تطبيق القانون الدولي بصفة متسقة، وإعماله بطريقة بالغة الدقة. ويؤكد دور المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة أهمية الإنفاذ الفعال للقانون الجنائي الدولي بالنسبة لكفالة تحقيق العدالة، ولردع السلوك اللاإنساني والإجرامي

المماثل في المستقبل. واعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يمثل معلما في استحداث نظام قانوني دولي أقوى، وثقافة دولية أقوى للوقاية.

وتتسم شبكة الآلية الدولية لعدم الانتشار ونزع السلاح بنفس القدر من الأهمية. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدات الحد من الأسلحة وتخفيضها، واتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وغير ذلك من المعاهدات الأمنية الدولية، كلها خيوط في نسيج جهودنا الجماعية لمنع الصراعات.

وعندما يتمزق واحد من هذه الخيوط، يمكن أن تبدأ خيوط النسيج بالتفكك. وهذا هو السبب في أن استراليا، مثل كثير من البلدان الملتزمة بهدف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، كانت قلقة جدا من القرار الأخير لمجلس شيوخ الولايات المتحدة بالتصويت ضد التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نواصل تشجيع الولايات المتحدة، والبلدان الأخرى التي تلزم تصديقاتها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، على سرعة اتخاذ هذه الخطوة.

وعلى صعيد محلي يمكن أن يستفز الصراع ويشتغل من جراء التكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والاتجار بها. وهناك حاجة إلى القيام بالمزيد في هذا المجال كمساهمة في الوقاية من الصراع المسلح، واستراليا على استعداد للمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى هذه الغاية.

ولأن للصراع المسلح أثره الكبير على البلدان والناس الموجودين حوله مباشرة، فإن الوقاية من الصراعات تعد جزئيا مسؤولية إقليمية. وهناك إمكانية كبيرة لاتخاذ إجراء عملي تعاوني على الصعيد الإقليمي يتمم الجهود الدولية الأوسع نطاقا. وتعمل استراليا عن كثب مع جيرانها في آسيا والمحيط الهادئ من خلال المحفل الإقليمي لرابطة دول جنوب شرقي آسيا، لاستكشاف طرق الوقاية من تصعيد المنازعات إلى صراع مسلح.

ولا تزال الأعمال التي يؤديها المحفل الإقليمي للرابطة في مرحلة مبكرة نسبيا ولكنها مع ذلك هامة لهذه المناقشة. وهناك جانبان لأعمالنا. الأول هو استحداث فهم مشترك لمفهوم ومبادئ الدبلوماسية الوقائية وفقا لما قد تطبق في سياق المحفل. والثاني هو استكشاف التداخل القائم بين الدبلوماسية الوقائية وتدابير بناء الثقة، مع التركيز على اقتراحين عمليين محددين هما: زيادة دور المساعي الحميدة لرئيس المحفل وإنشاء سجل للخبراء أو الأشخاص البارزين. وبشأن مفهوم ومبادئ الدبلوماسية الوقائية، ثمة تدخل مفيد لمناقشات المحفل تمثل في مجموعة من المبادئ حددها مجلس الخط الثاني للتعاون الأمني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بوصفها تتناسب مع ظروف هذه المنطقة. وهي تتضمن مبادئ عدم التدخل، والطرق السلمية، وموافقة الأطراف في أي نزاع، والتوافق مع القانون الدولي، وبالطبع حدوث الأشياء في الوقت المناسب.

وثمة تحد لا يزال ماثلا هو قيام المحفل بصياغة آلية للمساعي الحميدة تكون مفيدة في تخفيض احتمالات الصراع، بينما تظل متناغمة بالكامل مع تلك المبادئ. ويمكن لمسؤوليات ووظائف مثل هذه الآلية أن تشمل، على سبيل المثال، الشروع في الاتصال بأطراف المنازعات حيثما يكون الصراع وشيكا؛ وتسهيل تبادل المعلومات، واستكشاف قضايا وأسباب الصراع الكامنة؛ وتقصي الحقائق؛ وتسهيل الاتصال والحوار بين الأطراف في أماكن محايدة؛ والوساطة والمصالحة وإصدار التوصيات للأطراف؛ والاتصال بخبراء خارجيين التماسا للنصح.

كما يقدم المحفل أداة عملية تعد في آن واحد إنذارا مبكرا وتدبيرا لبناء الثقة. وهذا شيء يسمى "دلائل الأمن الإقليمي". وسوف تتضمن الوثيقة التبرعات من المشاركين في المحفل، محددين ما يرون أنه تطورات بارزة في الحالة الأمنية الإقليمية وإدراكهم لها. وقد لاحظت أن عددا من المتكلمين بعد ظهر اليوم أشار إلى قيمة آليات الإنذار المبكر هذه.

وينبغي بالطبع أن ينظر إلى أعمال المحفل في النهوض بالسلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - وأنا أؤكد هذا - بوصفها تدعم وتكمل الجهود العالمية لتحقيق نفس الأهداف. ولكنه توجد ظروف قد تكون فيها النهج الإقليمية أكثر ملاءمة، وظروف أخرى قد يكون من الأفضل للأمم المتحدة أن تعمل فيها.

ومن الواضح بذاته أن دور مجلس الأمن دور مركزي، وفقا لسلطته بموجب الميثاق. وهو دور يجب أن يبنى عليه وأن يكمل الآليات الدولية والإقليمية الأخرى التي تسهم بصورة جماعية في الوقاية من الصراعات - وهو

مجال تؤمن استراليا بأنه يمكن لمجلس الأمن، وينبغي عليه، أن يبذل المزيد فيه.

والإنذار المبكر هو مجال يمكن للمجلس أن يلعب فيه دورا أقوى. والانتباه المبكر للمنازعات المحتملة لا تمكن من إصدار أحكام قائمة على المعرفة عن الإجراءات الوقائية فحسب، ولكنه يمكن أن يكون له نفوذ ملطف قوي على سلوك المتقاتلين المحتملين.

ولقد قلنا من قبل، بما في ذلك المناقشة الأخيرة للجمعية العامة بشأن تقرير مجلس الأمن، إنه ينبغي للمجلس أن يكون مستعدا في أغلب الأحيان للتعامل مباشرة مع أطراف النزاع. وقد يجري مثل هذا الحوار هنا في نيويورك أو من خلال بعثات خاصة مثل بعثة المجلس الأخيرة الناجحة جدا إلى إندونيسيا لمناقشة الحالة في تيمور الشرقية والتي كانت بقيادة السفير اندجابا من ناميبيا والتي شاركتم فيها بنفسكم يا سيدي الرئيس، ونحن نؤمن بأن مثل هذه الاتصالات تستطيع أن تساعد في تخفيف حدة التوترات، أو يمكنها أن تعمل على وقف أي صراع، أو تستطيع بوضوح أن تبلغ الجانبين كليهما بمخاطر التصعيد والاستجابات الممكنة للمجلس والمجتمع الدولي إذا ظهر الصراع. ويمكن لهذه الاتصالات أن تدعم وتكمل دور المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثه الخاص وممثليه.

ويعتمد الإجراء الوقائي المبكر الفعال جزئيا على نوعية وآنية المعلومات المتعلقة بمصادر الصراع المحتملة. وهنا يمكن لمبادرات مثل "دلائل الأمن الإقليمي" للمحفل أن تؤدي مساهمات عملية. ونحن نود كثيرا أن نرى تعزيز قدرات الأمانة العامة في هذا الصدد، مع الاعتراف بالطبع بضغوط الموارد التي تقع الأمانة العامة تحت وطأتها. ونود أن نشجع الأمين العام على الاستفادة بقدر كبير من سلطته بموجب المادة ٩٩ من الميثاق في لفت انتباه المجلس إلى أي أمر يجوز، في رأيه، أن يهدد صون السلم والأمن الدوليين. وأشير هنا إلى أن الأمين العام نفسه حدد، في ملاحظاته الافتتاحية الغنية بالأفكار في هذه المناقشة بعد ظهر اليوم، عددا من الخطوات العملية التي يمكن أن يتخذها المجلس.

ولمجلس الأمن أيضا مسؤوليات خاصة في مجالي الوزع الوقائي وبناء السلام بعد المنازعات. وأظهرت قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي فعالية الوزع الوقائي. وتوضح الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم بناء السلام في كوسوفو وتيمور الشرقية أهمية هذا الجزء من الفهم الوقائي الشامل - ليس استجابة للحتميات الإنسانية فحسب، وإنما أيضا بوصفه أداة حاسمة تستعمل عن عمد في الوقاية من الصراع المتكرر.

ونحن نعترف جميعا بأن هذه ليست احتياطات سهلة أو مباشرة. إن مهمة الوقاية مهمة معقدة وصعبة تتطلب جهدا دؤوبا ويقظة. وهي تتطلب أيضا، شأنها شأن كثير من أشكال التعاون الدولي الأخرى، إرادة سياسية وتصميما لمواجهة الحساسيات من وقت إلى آخر لمصالح الإجراءات الجماعية الفعالة - بدلا من اللجوء إلى لوي الأزرع والبحث عن الروح بلا جدوى مثلما وصفه الرسام الكاريكاتيري الناقد. إنه تحد نؤمن بأن بوسع مجلس الأمن، ومن واجبه، أن يواجهه.

وفي الختام أود أن أعرب عن تقدير وفدي لكم، يا سيدي الرئيس، ولوفد سلوفينيا على اتخاذ هذه المبادرة. ونحن نؤمن بأن هذه المناقشة مساهمة قيمة للغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل استراليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى وفدي.

المتكلم التالي هو ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان) (تكلم بالعربية): يطيب لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. ونود أن ننتهز هذه السانحة لنشيد بمبادرتكم بعقد هذه الجلسة، التي تتيح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في مجلس الأمن، التعبير عن آرائها بشأن موضوع هام يتعلق بمستقبل المنظمة. كما نود أن نشكركم على مبادرتكم بوضع أنشطة مجلس الأمن على صفحة الإنترنت في إطار جهودكم لتعزيز الشفافية والوضوح في أعمال المجلس. وفي ذات السياق أتقدم بالشكر لوفد الاتحاد الروسي على الرئاسة المتميزة للمجلس في الشهر المنصرم.

لقد رسم ميثاق الأمم المتحدة المعالم واضحة للمبادئ التي تحدد دور مجلس الأمن في منع النزاعات في إطار السعي لحفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك باتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم

والأمن الدوليين والتي تعكسها المادة الأولى من الميثاق، والمادة الثالثة والثلاثون (٢) التي بموجبها يدعو المجلس أطراف النزاع لتسويته بالطرق السلمية، بالإضافة للمواد من التاسعة والثلاثين إلى الحادية والخمسين التي تعطي المجلس حق اتخاذ تدابير إنفاذ الباب السابع الخاص بمواجهة التهديدات للسلم والأمن الدوليين.

لقد أشـــار الأمين العام في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة هذا العام إلى أن منع النزاعات يظل أقوى التزامات المنظمة، حيث لا يزال الاهتمام بإجراءات المنع قليلا جدا. وعوضا عن ذلك تنفق الموارد الضخمة على الجهود المبذولة لحل النزاعات. هذا علاوة على أن الأمين العام قد أبرز إيجابيات منع النزاعات، في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم والتنمية المستدامة فيها، بالتأكيد على أهمية العدالة الاجتماعية والاقتصادية ومستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار.

كما أبرز تقرير الأمين العام السابق إلى مجلس الأمن والجمعية العامة حول "خطة السلام" مفهوم منع النزاعات وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الجانب، في إطار الالتزام بالقانون الدولي ونظام الأمن الجماعي وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونشير هنا إلى أهمية دور الأمين العام في الدبلوماسية الوقائية وفقا للمادة التاسعة والتسعين من الميثاق بتنبيه المجلس للمسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين وذلك في إطار التحرك لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع نشوب النزاعات.

ويرحب وفد السودان في هذا الصدد بما جاء في البيان الرئاسي الذي يزمع المجلس اعتماده اليوم حول مشاورات الأمين العام مع المجلس لتقديم تحليل مدعوم بالتوصيات لكافة الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين في كافـــة أقاليم العالم. كما ننوه بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في منع النزاعات حيث تستوجب الضرورة المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات بهدف تعزيز التعاون والتنسيق في الأنشطة المشتركة لمنع النزاعات.

إن الســـودان يؤمن بوجود علاقة وطيدة بين منع النزاعات وتحرك المجتمع الدولي باتخاذ المزيد من الخطوات للقضاء على أسباب النزاعات، وذلك بمساعدة البلدان النامية المعنية في القضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية، وتحقيق المصالحة الوطنية، وصون الاستقرار الوطني بحسبان أن أي عنصر من العناصر المشار إليها بعاليه له صلة مباشرة بمنع النزاعات التي تعود في الأصل لأسباب اقتصادية واجتماعية. وفي هذا السياق ينبغي تعزيز التعاون بين مجلس الأمن وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة، خاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن الـــدور الأساســـي لمجلس الأمن وفق ما حدده الميثاق، ينبغي أن يركز فـــي المقام الأول على حث الأطراف المعنية على إنهاء النزاع في حالة نشوبه عن طريق الوسائل السلمية، وأن ينفذ ذلك في إطار الاحترام الكامل لأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مبادئ المساواة في السيادة والاستقلال السيادي للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، وأي مسائل تقع تحت دائرة اختصاصها.

وفي تقديرنا أن مجلـــس الأمـــن لـــن يكـــون فـــي مقدوره القيام بالدور المناط به في حفظ السلم والأمن الدوليين وخاصة دوره في منع النزاعات ما لم يتم إصلاحه ليكون أكثر ديمقراطية في إطار التمثيل الجغرافي العادل لأعضـــاء الأســـرة الـــدولية اليوم بدلا عن عام ١٩٤٥. فالمجلس في كثير من القضايا التي عرضت عليه، خاصة تلك المتعلقة بالعدوان، مارس سياسة المعايير المزدوجة. فحينا اتجه إلى لغة الشجب والإدانة، وأحيانا أخرى اتجه إلى تطبيق أحكام الفصل السابع. إلا أننا نجده قد أغمض العينين أمام حالات مشابهة تماما لمهددات تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

نقول ذلك وأمام المجلس قضية قصف مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم، وهـــو العـــدوان الذي قامت به الولايات المتحدة، والتي ظلت بين أضابير المجلس لأكثر من عام دون أن يستجيب لطلب بسيط من السودان يتعلق بتقصي الحقائق. وأقول فقط تقصي الحقائق وفي ذهني ما هو وارد بالبيان الرئاسي المزمع إصداره والذي يركز على مسألة تقصي الحقائق. فالاعتداء الأمريكي على مصنع الشفاء في السودان كان خرقا واضحا لمبادئ الميثاق. وقد عجزت الولايات المتحدة عن تقديم أي دليل يقنع الرأي العام الداخلي في الولايات المتحدة يثبت مبررات هذا العدوان، ناهيك عن المجتمع الدولي الذي يمثله مجلس الأمن.

يشارك السودان الأسرة الدولية الاهتمام بتفاقم وتوسع النزاعات والحروب الأهلية في مناطق عديدة،

والمآسي البشرية والدمار الاقتصادي الناجم عن هذه الحرب. ويؤكد السودان على أهمية السعي الجماعي ومضاعفة العمل لإزالة أسباب النزاعات قبل اشتعالها، ولكننا نرى أن هذه الإجراءات والوسائل ينبغي أن تتخذ بالاتفاق والتفاهم مع الدولة المعنية، وفي إطار ميثاق الأمم المتحدة.

إن الدعوة المطلقة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول خارج هذه الأطر، وفي غياب نظام دولي عادل وديمقراطي وشفاف تعني في حقيقتها انطلاق عصر الفوضى وهيمنة القوي على الضعيف وسيادة شريعة الغاب. ونستذكر هنا ما ذكره فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، عندما عبر عن مخاوف الدول الصغيرة والمستضعفة من دعاوى التدخل الإنساني بقوله أمام الجمعية العامة والذي نظل نكرره في كل مرة،

"إننا نظل حساسين حيال كل نيل من سيادتنا، لا لأنها تمثل وقايتنا الأخيرة ضد قوانين عالم جائر، ولكن لأننا أيضا لا نشارك مشاركة فعلية، لا في قرارات مجلس الأمن، ولا في مراقبة تطبيق هذه القرارات".

ورغم أن التاريخ الحديث مليء بأمثلة هذه القوانين والقرارات الجائرة، إلا أن العدوان الأمريكي على مصنع الشفاء، الذي أشرنا إليه بعاليه، لدليل واضح على الظلم الذي تعرض له السودان بعدم إنصاف المجلس له، ولو في ابتعاث بعثة لتقصي الحقائق.

إن السودان، إذ يدعو مجلس الأمن إلى نبذ المعايير المزدوجة في المجال الإنساني وإيلاء اهتمام متساو لأعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين في كافة أرجاء العالم، بدلا من اتباع منهج انتقائي، ليحدوه الأمل في أن يضطلع المجلس بواجباته في صون السلم والأمن الدوليين، في إطار الالتزام بمبادئ الاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

ومن سخرية الأقدار أنه في الوقت الذي يجتمع فيه مجلس الأمن لتدارس السبل الكفيلة بتعزيز دوره في منع النزاعات واحتوائها، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، وهي دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن يفترض أن تكون راعية للأمن الدولي وحريصة على السلام العالمي، بإذكاء نيران الحرب في جنوب السودان. فقد أعلنت الإدارة الأمريكية اليوم عن عزمها تقديم الدعم الإنساني مباشرة للمتمردين في جنوب السودان بهدف تعزيز عملياتهم العسكرية ضد حكومة السودان، وذلك في تجاوز فاضح لعملية شريان الحياة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في السودان في إطار شفافية وتعاون كامل مع حكومة السودان عبرت عنه كافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد. وقد أشادت تلك القرارات بتعاون حكومة السودان، وكان آخرها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١/٥٣، الذي نص في الفقرة الأولى من المنطوق:

"تعترف مع التقدير بتعاون حكومة السودان مع الأمم المتحدة، بما في ذلك ما تم التوصل إليه من اتفاقات وترتيبات لتسهيل عمليات الإغاثة بغية تحسين المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة إلى المناطق المتضررة، وتشجع على مواصلة هذا التعاون؛"

إننا هنا نطرح أمام مجلس الأمن سؤالا مشروعا - ما الذي ترمي إليه الولايات المتحدة من خلال سعيها المحموم إلى تأجيج نيران النزاع في جنوب السودان في الوقت الذي تبذل فيه الجهود الإقليمية والتي تجد تأييدا على مستوى القارة الأفريقية جميعها، وعلى المستوى الدولي وعلى رأسه الاتحاد الأوروبي، وبما فيها مجلس الأمن، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية (إيقاد) التي التزم بها السودان التزاما كاملا؟ هذا علاوة على التزام السودان بالمبادرات الأخرى التي هدفت لتعزيز مبادرة إيقاد وعلى رأسها المبادرة المصرية الليبية، والتحرك الجاد الذي تقوم به الحكومة في السودان على كافة الأصعدة لتعزيز المصالحة الوطنية والتي كان آخرها، في الأسبوع الماضي، توقيع اتفاق جيبوتي مع أحد أكبر أحزاب المعارضة بمبادرة كريمة من فخامة الرئيس الجيبوتي اسماعيل عمر قيلي. إن ذلك الاتفاق وجد صدى إيجابيا داخل السودان وخارجه لدى العديد من الدول المعنية بالشأن السوداني.

لقد كنا نتوقع من دولة كبرى كالولايات المتحدة، وهي دولة عظمى يقع على عاتقها جانب هام من المسؤولية الدولية في حفظ السلم العالمي، أن تدعم مثل هذه الجهود الرامية إلى السلام في السودان عبر المشاركة الإيجابية في تقريب وجهات النظر والسعي مع الأطراف

الإقليمية الأخرى المعنية بمفاوضات السلام لإنجاح جهود التسوية السلمية في السودان. ولكن بدا واضحا الآن أن الولايات المتحدة، عبر هذه الخطوة الأخيرة تسعى إلى زعزعة استقرار السودان والنيل من وحدته وتقسيمه إلى دويلات في إطار محاولاتها لزعزعة الاستقرار في القرن الأفريقي، وذلك من خلال النظرة الضيقة لبعض مخططي السياسة الأفريقية في الإدارة الأمريكية.

إن السودان، إذ يضع هذه الحقائق أمام هذه الجلسة التاريخية لمجلس الأمن المعنية بدور المجلس في منع النزاعات، يحذر من أن هذه الخطوة الأمريكية تعتبر انتهاكا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة وكافة القوانين الدولية، وتتناقض مع مبادئ الحياد الدولية في نقل المساعدات الإنسانية. ويأمل السودان في قيام مجلس الأمن بواجباته التي يمليها عليه الحرص على سلامة واستقرار المنطقة وحفظ السلام والأمن الدوليين كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد في ذات الوقت بأن السودان سيدافع عن سيادته وأراضيه ولن يسمح لأي جهة مهما كانت بخرق سيادته ووحدة أراضيه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى وفدي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لي (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكرك سيدي الرئيس على مبادرتك بتنظيم مناقشة مفتوحة أخرى اليوم بشأن إحدى القضايا الأكثر أهمية وإلحاحا المعروضة على الأمم المتحدة. وحيث أن هذه الفرصة هي آخر فرصة لنا لنخاطب المجلس تحت رئاستك هذا الشهر، فإننا نود أن نشيد بك لمساهمتك المثالية في تحقيق المزيد من الشفافية في أعمال المجلس، وهذا يتجلى في عدد الاجتماعات المفتوحة والإحاطات الإعلامية للمجلس تحت رئاستك المرموقة.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام، كوفي عنان، على بيانه المشجع الذي أدلى به في بداية هذا الاجتماع، وكذلك على الخطوات العملية التي اقترحها والتي يؤيدها وفدي تمام التأييد.

وعلى عكس ما كان متوقعا بشكل عام بشأن السلام بعد نهاية الحرب الباردة، استمرت الصراعات المسلحة في أجزاء عديدة من العالم على الأصعدة الوطنية، والإقليمية ودون الإقليمية. وأي شكل من أشكال الحرب له نتائجه الإنسانية الخطيرة، لكن في عقد ما بعد الحرب الباردة هذا، ثبت أن الصراعات داخل الدول مأساوية ومدمرة على نحو خاص. وفي أماكن مثل منطقة البحيرات الكبرى من أفريقيا والبلقان، شهدنا تطهيرا عرقيا على نطاق كبير، ونزوح قطاعات كبيرة من السكان وتدمير المؤسسات المدنية والبنية الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية - وكلها تترك أعدادا كبيرة من اللاجئين والمشردين في ظروف رهيبة.

والحقيقة أن المجتمع الدولي في مجموعه، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، لم ينجحا دائما خلال فترة ما بعد الحرب الباردة في منع نشوب تلك الصراعات والأعمال الوحشية في العديد من أركان العالم. ولذلك، من الواضح أنه ينبغي لمجلس الأمن الآن، وأكثر من ذي قبل، أن يبذل جهودا أكثر جدية، وفقا لمسؤولياته الأولية بمقتضى الميثاق، لتعزيز دوره في منع الصراعات لتجنب تلك المآسي.

أما وقد قلت هذا، أود أن أركز تعليقاتي على النقاط التالية التي يعلق عليها وفد بلدي اهتماما خاصا. الأولى، ضرورة إنشاء مجلس الأمن آلية فعالة للإنذار المبكر لمنع نشوب الصراعات، واتخاذه - عند الضرورة - تدابير محددة للرد السريع. وفي هذا الصدد، يبدي وفد بلدي اهتماما بتوصية الأمين العام الواردة في تقريره S/1999/957 بالاستخدام الأكثر نشاطا لوجود رصد وقائي في مناطق الصراعات المحتملة ولوزع بعثات حفظ سلام وقائية. ونحن نعتقد أن خبرات قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي يمكن البناء عليها.

ثانيا، نحن نرى دائما أن مجلس الأمن والأمين العام عليهما مسؤوليات أولية بمقتضى الميثاق للقيام بدور مركزي في اتخاذ مبادرات لمنع الصراعات. وينبغي تشجيع الأمين العام على استخدام التدابير الوقائية على نحو أكبر، بالتشاور الوثيق مع المجلس، باعتبارها أداة لا غنى عنها في معالجة حالات الصراع المحتملة. وفي هذا الشأن يمكن لمجلس الأمن وللأمين العام أن يعززا تعاونهما في رصد وتقييم الحالات المحتملة الاشتعال، وفي وضع تدابير لمنع الصراعات المسلحة قبل نشوبها.

ويمكن للأمين العام أيضا أن يعتمد على خبرته في بلدان مثل غينيا - بيساو وليبريا لينشئ آلية فعالة في

إطار سلطته لرصد الصراعات الجارية والمحتملة وبوضع تدابير وقائية ويقدم توصيات بشأنها، عند الضرورة، إلى مجلس الأمن.

وفي هذا الإطار؛ رحبت حكومة بلدي بإنشاء الأمين العام صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للعمل الوقائي وهي لا تزال تساهم في الصندوق منذ إنشائه في ١٩٩٧. ونحن ندعو الدول الأعضاء التي لم توفر بعد مواردها المالية وغيرها من الموارد لهذا الصندوق الى أن تفعل ذلك من أجل تعزيز قدرات الأمين العام على اتخاذ تلك التدابير الوقائية التي يحتاج إليها بشدة.

ثالثا، نعتقد أن تعزيز الإطار القانوني الدولي سيردع الصراعات مستقبلا. ومن دواعي تشجيعنا الاتجاهات والتطورات التي حدثت مؤخرا في المجتمع الدولي للمكافحة الجماعية لظاهرة التهرب من العقاب. وقد سر وفد بلدي بشكل خاص أن يرى اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مؤتمر روما العام الماضي. وقد أرسى مجلس الأمن أيضا أمثلة لم يسبق لها مثيل بإنشاء المحكمتين المخصصتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. ووفقا لهذا، نوافق على ما ذهب إليه الأمين العام أن من الضروري النظر في تدابير إنفاذ لتيسير القبض على الذين تتهمهم هاتان المحكمتان وتسليمهما.

رابعا، وفد بلدي، إذ يضع في اعتباره ضرورة اتخاذ نهج شامل متكامل لمنع الصراعات، يعتبر من المهم للغاية تعزيز ودعم التعاون فيما بين مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ومما له نفس الشأن في هذا السياق أهمية التعاون والتنسيق الوثيقين بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات والمحافل الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الإفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمحفل الآسيوي الإقليمي وما إلى ذلك.

وأخيرا وليس آخرا، نحن نرى أن الصراعات المسلحة في كثير من الأحيان دليل على حالات اقتصادية أو سياسية أو اقتصادية غير قابلة للاستدامة. وبالتالي، فإن المسكنات القصيرة الأجل فشلت في كثير من الأحيان في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

ولذلك، فإن المنع البات للصراعات يتطلب أن يكرس المجتمع الدولي موارد أكبر لمبادرات أطول أجلا من أجل التنمية والحكم السليم، ويبذل جهودا جماعية لإزالة الأسباب الجذرية للصراعات وتعزيز بناء القدرات في البلدان والمناطق ذات الصراعات المحتملة.

ونأمل أن تنعكس وجهات النظر والاقتراحات البناءة العديدة التي طرحت خلال مناقشة اليوم بطريقة أو بأخرى في البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس في نهاية هذا الاجتماع.

وأود أن أختتم بتأكيد تأييد حكومة بلدي القوي للالتزام الثابت بالقضية المشتركة الخاصة بمنع نشوب الصراعات المسلحة الدولية بتعزيز دور الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بوجه خاص. وإذ نقف الآن على عتبة ألفية جديدة، المجتمع الدولي مطالب الآن بالارتقاء فوق مستوى المصلحة الذاتية الضيقة والرؤية القصيرة النظر، وبالسعي إلى تحقيق مصلحة مشتركة عالمية طويلة الأجل بغرض منع الصراعات المسلحة وبناء سلام وازدهار دائمين للبشرية كلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على كلماته الرقيقة الموجهة إلي وإلى وفد بلدي.

المتكلم الثاني هو ممثل بيلاروس. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيتشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، وفد جمهورية بيلاروس ممتن لكم لعقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن دور مجلس الأمن في منع الصراعات المسلحة.

اليوم، عالمية الصراعات المحلية وسرعة تأثر المجتمع الدولي بنشوب أي عدوان أو عنف تتطلبان إنشاء آلية للدبلوماسية الوقائية يمكن الاعتماد عليها.

ووفد جمهورية بيلاروس يوافق على النتائج الواردة في هذا الشأن في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. إن المكان والدور المكرسين لهذه المشكلة في تقرير السيد عنان يتناسبان مع أهمية وحجم البند،

بالتحرك من ثقافة رد الفعل الى ثقافة المنع. وإذ يتحدد هذا كهدف ذي أولوية لتطوير الأمم المتحدة مستقبلا، ينبغي أن يكون أساس عملنا فيما بعد.

ومع أن عدد الصراعات المسلحة قد انخفض في الوقت الحالي، فإن طبيعة الصراعات تزداد تعقدا، مبتعدة عن الأنماط القديمة والنماذج التقليدية. إلا أننا نشعر بأن التحليل الجاد للمواجهات التي وقعت مؤخرا يمكّن من فحص الأسباب والدوافع التي وراء حدوثها، مما يمكن بالتالي من تهيئة أساس لوضع نهج منتظم للعمليات الوقائية.

ونحن نرى أن تكون المناقشات الجادة بشأن طبيعة الصراعات المسلحة الحديثة العنصر الأساسي في برنامج منع الحروب. فهذا ييسر التحديد المبكر لمناطق الخطر الأساسية في العالم التي يمكن أن تكون نقاط محورية للصراع، ويمكن المجتمع الدولي من استنباط إجراءات خاصة لتعليق المواجهة وحصرها محليا ثم وقفها نهائيا.

ومن العناصر الهامة في منع الأزمات الناشئة الإنذار المبكر. أما دور إمكانات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هذا المجال فغني عن التشديد عليه. وينبغي أن تصبح فضائل حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ومراقبوها العسكريون والمدنيون وبعثات الأمم المتحدة والممثلون الخاصون للأمين العام حلقات الوصل المركزية في هذا المنع. كما ينبغي أن تشترك فيه أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. ونرى أن للتفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال أهمية بالغة.

ومما له أهمية كبيرة في سياق الاستراتيجية الشاملة لمنع الصراعات، تدابير مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة، وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في الحياة السلمية وفي بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وقد كان العام الفائت معقدا بوجه خاص بالنسبة لمجلس الأمن، من ناحية أدائه في صون السلم والأمن الدوليين. فالصراعات في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتيمور الشرقية وسيراليون وغيرها من المناطق الساخنة ضاعفت جهود مجلس الأمن في البحث عن أساليب جديدة لمنع العنف والمواجهات المسلحة. بيد أنه يجب على أعضاء المجلس في سعيهم لشحذ الهمة للاستجابة لأي حالة أن يواصلوا مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة بحثهم المكثف عن تدابير دبلوماسية جديدة للإنذار المبكر بالصراعات، على أساس الامتثال الصارم للفصل الثامن من الميثاق.

وتؤيد بيلاروس مفهوم الدبلوماسية الوقائية التي يتركز في المقام الأول على الإنسان. فأمن الناس هو أساس أمن الأمة بأكملها وأمن العالم ككل. بيد أن مفهوم الحفاظ على حق الإنسان في الأمن، وجعله مبدأ مطلقا يتجاوز الحدود السيادية للدول، لا يمكن أن يضمن السلام والأمن المطلوبين.

ويرتبط تاريخ المجتمع البشري ارتباطا وثيقا بظهور ووجود الأمم والدول بخصائصها غير القابلة للتصرف - سيادتها وسلامتها الإقليمية. ويجب على المجتمع العالمي في هذا السياق أن يجعل الاحترام الأولي لسيادة أي دولة الأساس الذي ترتكز عليه الآلية الوحيدة الأكثر فعالية داخل حدودها لضمان حماية حقوق مواطنيها. وهذا هو فحوى النظام القائم للقانون الدولي والعلاقات الدولية.

وترى حكومة بلادي أن اتباع نهج جديد إزاء مسائل التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومساعي تطبيق المبادئ الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان التي تؤثر على سيادة أي دولة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وأن تدرس بعناية من جانب المجتمع العالمي بكامله. ولا يكون النهج التفاعلي مقبولا إذا استطاعت أي دولة أو مجموعة دول أن تبت في هذه المسألة بشكل انفرادي، وخاصة بالالتفاف حول الآليات القائمة لصون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذه الأيام أصبح الأساس القانوني المسلم به عموما لاستخدام القوة هو ميثاق الأمم المتحدة والقرارات المناسبة التي يتخذها مجلس الأمن.

وتؤيد جمهورية بيلاروس الاقتراح الذي تقدمت به دول كثيرة خلال المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة فيما يتعلق بضرورة أن تناقش في الجمعية العامة مسائل التدخل الإنساني. ونؤمن بضرورة إجراء مناقشة عادلة ومحايدة وجماعية باعتبار ذلك يشكل القاعدة الأساسية لعمل الأمم المتحدة. ونرى أن تنشئ الجمعية العامة فريقا عاملا خاصا مفتوح باب العضوية، يستطيع إضفاء الطابع المؤسسي على المناقشات وربما التوصل إلى استنتاجات وتوصيات عامة بشأن هذه المسألة.

ولا يستطيع المرء أن يجادل في الحكمة القائلة إن الوقاية خير من العلاج. ومناقشة اليوم في المجلس هي حلقة هامة في سلسلة بناء مفهوم الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية. ومهمتنا هي التحليل الجاد لنتائجها وتحديد سبل التحرك قدما في هذا الاتجاه. وجمهورية بيلاروس مستعدة من جانبها للقيام بدور نشط في هذا العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بيلاروس على الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل اليابان. فأدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيادة الرئيس، على اتخاذ هذه المبادرة بعقد هذه الجلسة للنظر في دور مجلس الأمن في منع الصراعات. وأهمية هذه المسألة واضحة، خاصة عندما ننظر في ضرورة أن تبدأ الأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن، في التحول من ثقافة الاستجابة إلى ثقافة المنع، حسبما شدد عليه الأمين العام في آخر تقرير له عن أعمال المنظمة.

ويتطلب منع الصراعات تجميع جهود متنوعة بشكل كبير، تتراوح مثلا بين الإنذار المبكر وإجراءات الدبلوماسية الوقائية للمصالحة بين الأطراف المتنازعة وإعادة تأهيل المجتمعات بما في ذلك إدماج الجنود السابقين المسرحين، وبين التنمية والقضاء على الفقر. وكثيرا ما يكون لتعزيز صلاح الحكم في البلدان المعنية أهمية حيوية لمنع الصراعات. وشأنها في ذلك شأن الجهود الرامية إلى إخضاع بيع الأسلحة الصغيرة للمراقبة. وبينما تتفاوت أسباب الصراع باختلاف المناطق فالتعاون فيما بين البلدان في المنطقة نفسها مهم أيضا لبناء الثقة في كل منها ولتعزيز الشعور بالاطمئنان المتبادل فيما بينها وصولا إلى الغاية نفسها.

ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى لإحراز تقدم في هذه المجالات وغيرها مما له آثار هامة على منع الصراعات، بغية إنعاش ثقافة المنع. ومجلس الأمن هو الذي يجب أن يتحرك لحفز وتعزيز تلك الجهود من جانب أعضاء المجتمع الدولي.

وأود أن أشدد هنا على أن المجلس، رغم أنه يتبع في عمله ما يمكن أن يسمى ثقافة رد الفعل، فإنه استنبط عدا من التدابير التي تخدم غرض منع حدوث أو تكرار حدوث الصراعات. فوزع بعثة الأمم المتحدة إلى مقدونيا كان فعالا، على سبيل المثال، في منع الصراع في كوسوفو المجاورة من أن ينتشر عبر الحدود المقدونية. كما أن أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون تعمل، على الأقل إلى الآن، على منع تكرار الصراعات في هذين البلدين.

وفي الآونة الأخيرة كانت بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية في أيلول/سبتمبر الماضي فعالة، لا في تأمين سير مناقشة مجلس الأمن على أساس معلومات مباشرة فحسب بل وفي كسب تعاون الحكومة الاندونيسية لوزع قوة دولية في تيمور الشرقية.

وغني عن البيان أن لمجلس الأمن أن يلجأ إلى عدد من الوسائل، كاعتماد القرارات وإصدار البيانات الرئاسية وعقد المناقشات المفتوحة، وهي إن استخدمت على وجهها الصحيح وفي الوقت المناسب تؤثر أيضا في منع نشوب الصراعات وتكرارها.

وإذ أضع كل هذه العوامل في الاعتبار فإنني أود التشديد على أن العمل في الوقت الصحيح هو أقصى المطلوب من مجلس الأمن عندما ننظر في دوره بالنسبة لمنع الصراعات. وهذا هو السياق الذي يؤسفني أن أقول فيه إن سجل الأعمال الأخيرة للمجلس لا يدل على نجاح تام.

وفي حالة العراق، على سبيل المثال، مرت الآن سنة تقريبا منذ أن غادر مفتشو لجنة الأمم المتحدة الخاصة ذلك البلد، ولكن مجلس الأمن لم يستطع حتى الآن التوصل إلى اتخاذ قرار بشأن كيفية التعامل مع الحالة هناك، ولم يترتب على ذلك إلا الإضرار بسلطة المجلس. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تنجح المفاوضات الجارية حاليا في المجلس في حل هذه المشكلة بأسرع ما يمكن.

وفيما يخص كوسوفو أيضا، فشل مجلس الأمن في البداية في أن يعمل بفعالية، الأمر الذي سبب ذعرا شديدا للمجتمع الدولي.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن استطاع أن يتصرف على نحو أسرع في تيمور الشرقية، فقد كنا نتمنى لو كانت الاستجابة أسرع من ذلك.

وتحتاج كوسوفو وتيمور الشرقية كلاهما إلى الدعم المعجل والمتزايد من المجتمع الدولي لجهودهما المبذولة لإعادة الإعمار والبناء في طائفة واسعة من المجالات، تمتد من المساعدة الإنسانية إلى الإدارة والاقتصاد. وفي سياق الموضوع الذي نناقشه اليوم، نعلم جميعنا أن نجاح هذه الجهود أساسي في كلتا الحالتين لمنع تجدد الصراعات والفوضى. وبإمكان مجلس الأمن ومن واجبه أن يضطلع بدور العامل الحفاز في حشد الدعم الدولي لكلتا الحالتين.

وفيما يتعلق بتيمور الشرقية، تعتزم اليابان استضافة أول مؤتمر للمانحين في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وسيعقد المؤتمر في طوكيو تحت رئاسة مشتركة من الأمم المتحدة والبنك الدولي، وسيتيح فرصة لأعضاء المجتمع الدولي لإظهار رغبتهم في مساعدة جهود تيمور الشرقية لبناء الأمة. ومن شأن جهود مجلس الأمن الرامية إلى ضمان استمرار الاهتمام الدولي بالمشاكل القائمة في تيمور الشرقية أن تكون مفيدة للغاية لنجاح ذلك المؤتمر.

وكما نعلم جيدا جميعنا، فإن تجدد الصراعات وتفشي الفقر هما المسألتان الرئيسيتان اللتان ظلتا تعوقان التنمية في أفريقيا. ولذا فإن منع الصراع من الأمور ذات الأهمية الخاصة للعديد من البلدان في القارة.

ويتعين علينا أن نلاحظ في هذا السياق أن هناك بعض الأمثلة المشجعة لمبادرات محلية لإيقاف القتال. ففي سيراليون، على سبيل المثال، اضطلعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمنظمة الفرعية العسكرية التابع لها، وهي فريق الرصد، وكذلك بلدان المنطقة، بدور هام في استعادة السلام وصيانته. وينبغي أن نتذكر قيادة الرئيس الراحل نيريري الدؤوبة باعتبارها قوة دافعة للسلام في العملية الرامية إلى إحلال الاستقرار في بوروندي. وعلاوة على ذلك، أدت جهود البلدان المعنية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولكن من الواضح أن البلدان الأفريقية تحتاج إلى الكثير من الدعم والمساعدة من البلدان المتقدمة النمو لكي تتوقف تجدد الصراعات وتشترك في جهود التنمية. وعلينا أن نعترف بأن ذلك الدعم وتلك المساعدة لا يتوفران بقدر كاف حتى الآن.

وبالنظر إلى كل هذه الأمور، ما من شك في أن هناك حاجة إلى قيادة أقوى من أي وقت مضى من جانب مجلس الأمن لتركيز الاهتمام الدولي على الأزمات في أفريقيا. وسيكون من المستصوب أن يستخدم مجلس الأمن الأزمات الأفريقية كحالات اختبار لإنماء ثقافة الوقاية.

ولا تزال ثقافة الوقاية بحاجة إلى أن تنمَّى. وصحيح أيضا أن منع الصراعات لا يمكن أن يتحقق بواسطة مجلس الأمن وحده. فهذه مهمة تستلزم اشتراك أطراف فاعلة أخرى في الأمم المتحدة، أهمها الأمين العام، وكذلك المنظمات الإقليمية وجميع البلدان المعنية. ومع ذلك، من البديهي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بالدور الأساسي في منع الصراعات. ويصح ذلك على وجه الخصوص لأن ثقافة الوقاية ينبغي لها أن تنمَّى من خلال التجارب المتعلقة باحتواء الأزمات، التي سيمر بها مجلس الأمن في السنوات المقبلة. ولذا فإن الحاجة أشد ما تكون إلى قيادة المجلس لنقل تركيز الإهتمام من رد الفعل إلى الوقاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليابان على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

لا يزال متبقيا عدد من المتكلمين على قائمتي. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة الآن. وسيستأنف مجلس الأمن هذه الجلسة بعد مشاورات المجلس غير الرسمية القصيرة التي ستعقد غدا، الثلاثاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ٢٠/٢٠.
